الدول بين التخلف والتقدم

د . إيهاب سلام

تصدير

محور الاقتصاد هو الوفاء بحاجات الإنسان . ذلك الذي يثقل علي الاقتصاد إذا فرط في أعداد البشر . وهو يخفف عنه إذا نظم إعداده . ويواجه غالباً بالندرة الاقتصادية فيحاول أن يقتحمها من خلال تشخيص المشكلة ثم التعامل معها .

شخص الإنسان مشكلته السكانية ثم عالجها . وشخص مشكلته مع البطالة والعمل فعالجهما . وهو يشخص في كل مرة أزمة من أزمات موارده الاقتصادية : أزمات الطاقة والغذاء والمياه والتصحر وأزمة التنمية الاقتصادية عموماً ، ويضع لها العلاج وقد تطيب الأزمة وتتفرج وقد تتعقد ويخيب الحل .

وإذا كنا سوف نتناول امشكلات الاقتصادية في الجزء الأول من هذا الكتاب فإن الجزء الثاني سةف يعالج مشكلة الفقر من اغلب وجوهها سواء السكانية أو القوى العاملة أو الفقر المالي أو الاقتصادي أو السياسي فالفقر في العصر الحديث لا يقتصر على الفقر المادي فحسب إنما أيضاً يشمل الفقر المعنوي .

الجزء الأول
المشكلات الاقتصادية

مقدمة

تواجه الدول والمجتمعات أول ما تواجه المشكلة السكانية ، فإذا كانت هناك ندرة في السكان فتحاول أن تزيد من المعدلات الطبيعية حتى يزاد عدد السكان بها . وإذا ما كان هنالك تضخم في عدد السكان ، فتحاول تخفيض المعدلات الطبيعية حتى ينكمش عدد السكان بها . أما إذا كان عدد السكان ثابتاً ويزداد بمعدلات بطيئة ، فهي تحاول الحفاظ على تلك المعدلات حتى يحدث استقرار في عدد السكان فيها . وكل ذلك من أجل خفض الإنفاق المالي أو الزيادة في هذا الإنفاق . فما هو العلاج حتى يتوقف نزيف الإنفاق المالي في حالة زيادة السكان أو ما هو الحل إذا كان الإنسان يسعى إلى الرفاهية في حالة انخفاض السكان ؟ ..

وإذا ما لم تتمكن الدولة من ضبط أعداد السكان بها ، فهل سيقتضي ذلك في المستقبل أن تواجه مشكلة البطالة ، وماذا سوف تفعل إزاء شراستها ؟ . وهل سيكون العلاج سهلاً ؟ .. وماذا سوف تفعل الدولة إزاء وحش الآلية الذي يقلص في فرص العمل ؟ .. وماذا سوف تفعل في مواجهة خطر العولمة ؟ .. وماذا سوف تفعل إزاء نقص التمويل وما يتكلفه إدخال التقنية الجديدة للمصانع والمنشآت ؟ ..

وإذا تمكنت الدولة من حل مشكلة فرص العمل فهل يمكنها أن تحل مشكلة الموارد الاقتصادية ، التي تتميز بالندرة ؟ ..ماذا سوف تفعل في أزمة الطاقة والغذاء والمياه والتصحر وغيرها من المشكلات الخاصة بالموارد الاقتصادية ؟ . . وهل يمكن أن تنفرج الأزمات بحل من الحلول الاقتصادية وما هو الأسلوب الأمثل في ذلك ؟ ..

الفصل الأول
المشكلة السكانية

١ / ١ – ماهية المشكلة السكانية :

ربما ظهرت المشكلة السكانية منذ عهد مالتس ، حينما اكتشف أن عدد السكان يزيد بمتوالية هندسية ، بينما يزيد الإنتاج بمتوالية حسابية ، ومن ثم يصبح الإنتاج غير كاف . وتفاقمت هذه المشكلة مرة أخرى في القرن العشرين ، وذلك نتيجة أن عدد المواليد تزايد بينما انخفض عدد الوفيات نتيجة تحسن الظروف الصحية في الدول المختلفة . وقد حدث تزايد المواليد خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها في أغلب البلاد المتقدمة . في حين أن بعض البلاد الأخرى عانت من نقص في عدد سكانها . وكان تحسين تقنية إنتاج الأدوية سببا في تحسين المستوى الصحي مع بعض التحسن في الظروف الاجتماعية مما أدي إلى انخفاض مملوس في معدل الوفيات في الدول النامية ، وفي نفس الوقت ، ظهرت الخصوبة مستقرة في بعض البلاد ، وفي بلاد أخرى زادت عن الحد .[١]

وإزاء هذا الوضع ، اصبح من المنتظر زيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، علاوة على الداخلين الجدد إلى الحياة ، مما يستدعي إنشاء مدارس لهم أو على الأقل زيادة الفصول الدراسية ، ثم تعليمهم وتدريبهم ، وإيجاد مأوى مناسب لهم ، وأضف إلى ذلك الملبس والمأكل ، ثم فرص العمل حتى يتمكنوا من شراء طعامهم ودفع إيجار مساكنهم ، والإنفاق على عائلاتهم وأسرهم وذويهم ، مما يؤدي إلى الضغط على الإنتاج لزيادة الاستهلاك والخدمات .

١ / ٢ – العوامل الاقتصادية المؤثرة في انخفاض الخصوبة :

المشكلة السكانية تكمن في زيادة السكان نتيجة ارتفاع معدلات المواليد ، بمعنى زيادة الخصوبة مما يحمل الاقتصاد بمتطلبات هذه الأفواه الجديدة من حاجات ، تكون ندرتها سببا في تفاقم المشكلة ، وتخلق وضعا من التزاحم على الموارد يؤدي إلى الفقر والجوع والبطالة . بينما الشطر الآخر من المعادلة وهو انخفاض الوفيات يعد مرحبا به لأن فيه تحسينا لأوضاع الإنسان الصحية ، ويبدو من الناحية الأخلاقية أن رفض هذا الانخفاض أمر ممجوج مرفوض ، فلا يوجد فرد يكره أن يحيا البشر حياة صحية مقبولة أو يتعرضوا لأخطار تودي بحياتهم .

هناك عوامل غير اقتصادية تؤدي إلى تخفيض الخصوبة لدى المرأة مثل رفع سن الزواج أو العلاقة بين الخصوبة والوفيات بأن تؤدي كثرة الوفيات إلى ارتفاع الخصوبة تعويضا

---

[١] United Nations , The Determinants & Consequences of Population Trends , Volume ١ , Newyork , ١٩٧٣ , P.٦٣١

للوفيات والعكس ، أو تأجيل الزواج . وما يعنينا في هذه الدراسة هو العوامل الاقتصادية فقط . . وعلى العموم فإن العوامل أيا كان نوعها فهي عوامل متشابكة متداخلة وتحديد أثر كل عامل في تخفيض الخصوبة أمر صعب المنال . ومن هذه العوامل الاقتصادية التي أدت في الماضي إلى تخفيض الخصوبة وظيفة الأسرة وبناؤها – ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة تكاليف تربية الأطفال .- الاتجاه إلى التعليم – الحراك الاجتماعي – التحضر والتصنيع . وكلها عوامل متشابكة مسئولة عن التغير في الخصوبة وبالتالي ارتفاع أو انخفاض أعداد المواليد . غير أن محاولات الربط بين الانخفاض وتلك العوامل لم يثبت بشكل قاطع .

وقد أثر تطور وظيفة الأسرة في تخفيض الخصوبة ، وفقدت الأسرة وظيفتها الاقتصادية بنمو التحضر والتصنيع . فقد كان الأحداث من قبل مصدراً من مصادر دخل الوالدين في الأسرة . وبصدور قوانين تشغيل الأحداث وتحديد بداية سن للعمل بما لا يجوز تجاوزه وتحول التعليم من تعليم حر إلى تعليم إلزامي أدي إلى عدول الوالدين عن الاستفادة من أبنائهم في العمل والانصياع إلى تنفيذ القوانين تفادياً للغرامة وتهيئة البشر لمستقبل أكثر تمديناً . وتحول دور الأسرة بفقدان الأب سلطانه المطلق نتيجة اشتراك المرأة اقتصادياً في نفقات الأسرة وامتنع الوالدين عن استغلال الأطفال مالياً إلى محاولة تنشئتهم التنشئة اللائقة . بالإضافة إلى أن تكاليف تربية الطفل بدأت ترتفع ومن ثم بدأ حجم الأسرة ينخفض لخفض هذه التكاليف .

وأدى ارتفاع مستويات المعيشة إلى انخفاض الخصوبة أيضاً وذلك ما نلاحظه في الأغنياء حيث يقل عدد الأفراد في الأسرة لو قورنت الأسرة الفقيرة بالأسرة الغنية . وكلما زادت الثروة كان الميل إلى تخفيض الخصوبة واضحاً. وهكذا فعلت نفس الفعل زيادة تكاليف تربية الأطفال فهي من العوامل الضاغطة على تخفيض عدد أفراد الأسرة .

ويلعب التعليم دوراً في تخفيض الخصوبة لدى المرأة . وذلك ظاهر من تقصي أوضاع بعض الدول الأوربية والأمريكية في نهايات القرن التاسع عشر ، فقد أدى محو الأمية إلى تخفيض الخصوبة . وأصبح تعليم المرأة عاملاً مساهماً في تغير سلوكها وانتقالها من دورها التقليدي كربة للبيت ومربية للأطفال إلى شريكة في الأسرة عاملة مما بدل في تصرفاتها الإنجابية من امرأة ولود إلى امرأة تريد التمتع بحياتها وتحافظ على عدد معين من الأولاد لا تتعداه . وقد أكد بعض الكتاب الروس إن اتجاه المرأة نحو التعليم والفن والعلم والنشاط السياسي كان عاملاً حاسماً ومساهماً في تخفيض خصوبتها في الاتحاد السوفيتي سابقاً. والرغبة في تحسين المستوى الاجتماعي هي في باطنها رغبة في تحسين المستوى الاقتصادي ، وقد أدت هذه الرغبة إلى تحديد الأعداد بالأسرة . وقد لاحظ بعض الكتاب أن في مرحلة انخفاض حجم الأسرة فإن الحراك بين الطبقات الاجتماعية تزايد . ويعمل المتحركون اجتماعياً وكذلك الذين لا يتحركون إلى تحديد حجم الأسرة إذا كان الحراك الاجتماعي عالياً في المجتمع .

ويشير الكتاب إلى التحضر كوسيلة من وسائل تخفيض حجم الأسرة ، فقد أشاروا إلى أن البيئة المتحضرة في المدى الطويل يمكن أن تكون عاملاً من عوامل تخفيض الخصوبة . وقد لاحظوا أن الخصوبة انخفضت في الريف والحضر في القرن التاسع عشر في أوربا وأمريكا ، لكن الاختلافات بين المدينة والبلد ذاته كبيرة لأن انخفاض الخصوبة في الحضر

كان أسرع منها في الريف . والفكرة الآن أن ليست الإقامة في المدن هي السبب في انخفاض الخصوبة إنما هي العقلية الحضرية هي العامل الحاسم .

وكما كان التحضر عاملا من عوامل انخفاض حجم الأسرة فإن التصنيع كان له دور مسيطر في الماضي في تخفيض الخصوبة . وسوف يؤدي ذلك بالسكان ذوى الخصوبة العالية إلى البدء في تخفيض خصوبتهم إذا ما جاءوا تحت سيطرة ونفوذ التصنيع . لقد أصبحت التنمية العلمية والتقنية مسئولتين إلى حد كبير عن انخفاض الوفيات ، التي تعد شرطا مسبقا لانخفاض الخصوبة في البلاد الصناعية [٢]. أما في البلاد النامية فإن المجتمعات ذات الخصوبة العالية سوف تحارب ضد تخفيض الخصوبة رغم إدخال التقنية والتمدين . ويوصي الكتاب بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط ضروري إلى تحديد الأسرة في الدول عالية الخصوبة [٣] .

١ / ٣ – السياسات السكانية :

من أجل مواجهة المشكلة السكانية ، كان من اللازم وضع سياسة سكانية لتنفيذها والقضاء على المشكلة . والسياسة السكانية هي مجموعة من الأهداف مع آليات وأساليب لتحقيقها . لكن السياسة السكانية اختلفت بين فريقين . فريق يضيق من نطاقها . وفريق يوسع منه . والمضيقون يضعون تعريفا ضيقا يتضمن فقط دراسة حجم وتوزيع ومكونات السكان وعوامل التغير في أعدادهم . بينما الموسعون يضيفون إلى هذه الموضوعات علاقة السكان بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

تعرفها ألدردج Eldridge بأن السياسة السكانية هي أساليب تشريعية وبرامج إدارية وأفعال حكومية تهدف إلى تغيير وتعديل اتجاهات السكان الموجودين فعلا من أجل صالح وخلود ورخاء المجتمع . ومن ثم فإن التعريف الضيق يؤدي إلى أن الحكومة تتخذ أفعالا إيجابية ليسهل تحقيق أهداف تتصل بحجم السكان وتكوينهم من أجل صالح البناء الجيد للمجتمع .

أما الموسعون في تعريف السياسة السكانية منهم أكسدي Acsadi وهو يقرر أن السياسة السكانية تتحقق في معنى واسع ، فهي لا تتضمن فقط التأثير الواعي والمباشر على العمليات السكانية ، ولكن أيضا كل الأساليب الاجتماعية والاقتصادية حتى بطريقة غير مباشرة المؤثرة على خصائص وعمليات السكان . فلا يمكن عزل السياسة السكانية عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في التغيرات السكانية . ويضيف بعض الكتاب الآخرين إلى ان الفصل بين الأساليب الديموجرافية والأساليب الاجتماعية والاقتصادية هو فصل مصطنع . ولذلك يقول بويراسكي Boyarsky أن السياسة السكانية تتكون من منظومة من الأساليب تؤثر على العمليات السكانية ولكن لا يجوز الفصل بينها وبين السياسة الاجتماعية والاقتصادية وذلك لأنها مظهر من مظاهر السياسة الكلية [٤] .

إن الأخذ بوجهة النظر أن السياسة السكانية تتعامل مع العوامل الديموجرافية كالميلاد والوفاة والزيادة الطبيعية فقط ، هو فصل للمشكلة السكانية عن المشكلات الاقتصادية . ويصبح من المهم هو تخفيض معدلات المواليد . أما الأخذ بوجهة النظر الأخرى في أن

---

[٢] أنظر في تفاصيل هذه العوامل في كتاب االأمم المتحدة السابق ذكره ص ٨٨-٩١ .

[٣] U. N. Op. Cit. P.٩٤

[٤] U. N. Op. Cit. P .٦٣٢

السياسات السكانية تعالج من خلال التعامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التأثير في العوامل الديموجرافية فإن المشكلة السكانية تصبح في هذه الحالة من المشكلات الاقتصادية . والحقيقة إننا نميل إلى الاتجاه الثاني . والملاحظ أنه عند وضع السياسات السكانية الصرف سواء كان لها تأثير مباشر على العوامل الديموجرافية مثل الخدمات الصحية أو تأثير غير مباشر على هذه العوامل رغم أنها تخص المجتمع مثل التعليم ومساعدات الأسرة والإسكان ، فإن هذه السياسات تحدد دون النظر إلى تأثيرها الاقتصادي . وكذلك الحال عند وضع السياسات المالية والاقتصادية يتم رسمها دون النظر إلى تأثيراتها الديموجرافية [٥] .

من هنا يظهر عدم التوافق بين السياسات المختلفة عند وضع السياسات الوطنية في مجالات السكان والاقتصاد والصحة والمجتمع . فقد يحدث أن بعض السياسات تشجع على زيادة النسل ، وفي نفس الوقت ، تدعو سياسات أخرى إلى تنظيم النسل والحد منه . فمثلا منع تشغيل الأحداث ، والتعليم الإلزامي ، كانا لهما تأثير ضد الإنجاب . وهناك بعض الإجراءات ما يحقق نفس الأهداف مثل السماح بإجهاض الأجنة غير الشرعية ، أو بيع والإعلان عن وسائل تنظيم النسل . لكن في حالة دفع معونات للأسرة بسبب الطفل الثالث والرابع أو تخفيض الضرائب بسبب الأعباء العائلية فإن مثل هذين الاجراءين يساعدان على زيادة النسل أملا في الحصول على هذه المساعدات أو التخفيضات .

وتختلف تجارب الدول في شأن مكافحة المشكلة السكانية خاصة حينما يكون لها تأثير خطر على الاقتصاد الوطني في الوقت الحالي والمستقبل ، فبدءا من الحرب العالمية الثانية اتخذت حكومات دول متقدمة بعض الإجراءات فيما يخص الأمن الاجتماعي وتشريعات الرفاهية . مما كان له تأثير على الأسرة . ويمكن أن يكون لهذه الإجراءات وجهة ديموجرافية رغم أنها كانت ترسمها من قبل جهات لا صلة لها بالأهداف الديموجرافية .

ويعتقد أن انخفاض الخصوبة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في البلاد الصناعية كان يرجع إلى التغيرات الأساسية في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلاد حيث كانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية مؤثرا فعالا على الخصوبة ، ويرجع ذلك إلى الأخذ بأساليب التحضر والتصنيع ، والحراك الاجتماعي ورفع مستوى التعليم وارتفاع تكاليف التعليم وتغير وظيفة الأسرة الأمر الذي سبقت الإشارة إليه . وكانت التشريعات الاقتصادية والاجتماعية لها أثر على الخصوبة ، ولو أن قياس ذلك الأثر لم يتم دراسته [٦] .

وفي الدول النامية تحسنت معدلات الوفاة وانخفضت إذا قورنت السنوات الحديثة بالسنوات القديمة بسبب التحسن في الرعاية الصحية واتخاذ تدابير صحية . غير أن معدلات المواليد ارتفعت أو استقرت عند مستوى مرتفع . وصارت هناك ثغرة واضحة بين معدلات الميلاد ومعدلات الوفاة مما أدى إلى معدل زيادة طبيعية مرتفع ، وبالتالي كان على الحكومات أن تتدخل لتخفيض معدلات المواليد . وصار الأمر ليس مقبولا فقط إنما اضطراريا .

وقد عولج ذلك التخفيض من خلال موانع منع الحمل المعروفة . كما أن بعض الكتاب أشار إلى ما للعوامل الاقتصادية من تأثير على خصوبة المرأة مثل الادخار أو الدخل الفردي . وإن كان بعض الكتاب انتقد ذلك وقدم نموذجا يدل على أن الاعتماد على العوامل الاقتصادية كمعيار وحيد للرخاء يحجب الآمال غير الاقتصادية للأفراد . وقدم بعض

---

[٥] U. N. Op. Cit. P .٦٣٥

[٤] U. N. Op. Cit. P .٦٤٣-٦٤٤

الاقتصاديين حالة الاستثمارات التي تخفض الخصوبة دون محاولة تقدير للقيمة الاقتصادية لواقعة الميلاد غير المصرح به أو الممنوع [٧] .

وحتى يمكن الوصول إلى النجاح في سياسات وبرامج وإجراءات التحكم في الخصوبة في بلد من البلاد ، فيجب ان يتم ذلك من خلال فهم عميق للعلاقات المتشابكة بين اتجاهات السكان ونماذج الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وللأسف فإن هذا الفهم لا يزال بعيد المنال .

في الدول الصناعية الآن تجد أن الخصوبة المنخفضة كانت ترجع إلى التشابك بين العوامل الديموجرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يقال عنها المجتمعات المتحضرة . وذلك ما جعل كول Coal يخرج بحقيقة أن كل المجتمعات المتحضرة لها خصوبة منخفضة . ولو أنه يشير إلى أنه لا يوجد مؤشر مفرد للتحضر في ذاته يؤكد أنه متحكم في الخصوبة .

إن تنظيم الأسرة لم يتخذ في البلاد المتخلفة إلا بعد أن انخفضت الوفيات بطرق مرموقة . وأصبحت هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بين المؤسسات العائلية والمحلية حدت من عبء الإعالة .وهذه التنمية من أسباب تغيير تصرفات النساء في الإنجاب نتيجة نشر التعليم والقراءة والكتابة بين النساء . وكذلك ما حدث من تحسين حالة المرأة الاجتماعية . [٨] وهناك من الكتاب من يرى أن التصرفات الإنجابية تتأثر كثيرا بالبيئة الثقافية والاجتماعية ، وبالتالي فإن التغير في المواقف والقيم والدوافع بالنظر إلى الإنجاب تتضمن تغيرا اجتماعيا .

ويختلف الكتاب بالنظر إلى درجة التنمية الاقتصادية وتأثيرها على برامج تنظيم الأسرة الذي يحقق نجاحا ولو أن بعض الكتاب يرى أن برامج تخطيط الأسرة يجب أن تحدث مع درجة متقدمة من التنمية الاقتصادية . وهناك من الكتاب من يؤكد أن التحضر والتنمية عوامل سابقة على انخفاض الخصوبة . مشيرين إلى أن الغالبية العظمى من المجموعات ذات الخصوبة العالية ترغب في أن تحد من حجم الأسرة وسوف تعمل من أجل ذلك لو أعطيت المعرفة والوسائل .

وعلى العموم فإن برامج تنظيم الأسرة يمكن أن تؤدي إلى هذا التغير وذلك بتشجيع بعض مجموعات من السكان على الأقل بالتطوع لتنظيم خصوبتهم . [٩] ولو أن بعض الكتاب لا يوافقون على ذلك . والبعض منهم يرى أن التحكم في الميلاد يجب أن يتخذ في البلاد النامية حتى يمكن الحصول على خطوات معينة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي . كما أن برامج تنظيم الأسرة لن تكون ضرورية إذا ما حدث انخفاض في الخصوبة متى بدأت السيطرة على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ومن هؤلاء من يطالب بأن تتدخل الحكومات بأفعال محددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية [١٠]

وهناك من الكتاب من يرى أن لا أسلوب التنمية الاقتصادية ولا أسلوب تنظيم الأسرة كفء إذا ما أخذ كل على حدة أو كلاهما معا . إن الأمر يحتاج إلى سياسات تنتمي مباشرة إلى أدوار الأسرة التي لها صلة بالتناسل والحث عليه وذلك بتقديم بديل مرض لرعاية الطفل [١١] .

---

[٥] U. N. Op. Cit. P .٦٤٩

[٦] U. N. Op. Cit. P .٦٥٠

[٩] U. N. Op. Cit. P ٦٥١

[١٠] U. N. Op. Cit. P ٦٥٢

[١١] U. N. Op. Cit. P . ٦٥٢

١ / ٤ – مجهودات الدول العربية لعلاج المشكلة السكانية :

مؤتمرات السكان يجري الواحد بعد الآخر ، فقد انعقد مؤتمر بوخارست ، ثم تلاه مؤتمر مكسيكو ثم مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ . وكان المؤتمر الأخير تظاهرة عالمية إذ جمع بين ١٨٣ دولة . وحضرت الدول العربية ذلك المؤتمر في ماعدا لبنان والسودان والمملكة العربية السعودية .

استهدف مؤتمر القاهرة تحسين نوعية الحياة للسكان وضمان رفاهية الإنسان وتعزيز التنمية البشرية من خلال سياسات وبرامج سكانية وإنمائية ترمي إلى اجتثاث الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة والأنماط المستدامة وتنمية الموارد البشرية وضمان حقوق الإنسان [١٢] . وتعرض دراسة السياسات السكانية للدول العربية إلى استعراض الإنجازات المحققة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجال السياسة السكانية . وهي السياسة الخاصة بالنمو السكاني والوفيات وسياسة الخصوبة والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي واشتراك المجتمع المدني والدعوة والإعلام . ثم يحدد العوائق والصعوبات أمام تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الدول العربية . وبعد ذلك تستخلص الدراسة الدروس المستفادة من تجارب الدول العربية والرؤية المستقبلية . ولا يعنينا بصدد دراستنا إلا الجانب الاقتصادي من الموضوع وتشابكه مع العوامل الديموجرافية .

ويقصد الأستاذ / محمد فاعور بالسياسة السكانية هو توجه حكومة باتجاه المسائل السكانية . ويجب ألا تصاغ السياسة السكانية بمعزل عن السياسة أو الخطة الإنمائية الشاملة بل وتشكل جزءا أصيلا وهاما منها وأن يكون لها موقع واضح ومحدد في تلك السياسة الإنمائية [١٣] .

والأمر الجدير بالذكر أن المتغيرات السكانية لها تأثير فعال على التنمية الاقتصادية فإذا أنخفض معدل المواليد فإن ذلك سيؤدي مستقبلا إلى انخفاض أعداد القوى العاملة المنتظرة وبالتالي سوف يقل الضغط على الخدمات وينخفض الاستهلاك الفردي وبالتالي لن يكون المخطط مطالبا بإنشاء فرص عمل جديدة ، أما إذا ارتفع المعدل فسوف يحدث ارتفاع في حجم القوى العاملة وضغط على المرافق العامة والخدمات وزيادة في الاستهلاك الفردي . وقد يتعثر المخطط في إنشاء فرص العمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل فيتعذر تشغيلهم وبالتالي تحدث البطالة وما تجره من آثار سيئة على الاقتصاد والأسرة والفرد ذاته .

وقد اتضح من الدراسة أن معدل نمو السكان كان بطيئا في عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ في ست دول (١ – ٢ %) وست آخر متوسطا (٢,١ – ٣ %) وخمس دول كان سريعا (٣,١ – ٤ %) ودول ثلاثة كان سريعا جدا (٤ %) . وإذا تم ربط الخصوبة بالأمية فإن نسبة الأمية لدي الإناث كانت ٢٥ % في أربع دول . وما بين ٣٥ % و ٤٩ % في أربع أخرى .

---

[١٢] محمد فاعور : خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة – السياسات السكانية في الدول العربية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩ ، ص ١ .

[١٣] المرجع السابق ، ص ٣

و ٥٠ % فأكثر في ست دول وذلك في عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ [١٤]. ومثل هذا المؤشر يدل على أن الدول في الحالة الأولى سوف يتقبل إناثها تنظيم الأسرة وبالتالي سيحدث انخفاض في عدد المواليد . أما في الحالة الأخيرة فإن الأمية ستحول دون هذا القبول وسوف يحدث ارتفاع في عدد المواليد .

وتعرض الدراسة للسياسات الاستراتيجية والإنمائية التي أتبعتها الدول العربية من أجل علاج المشكلة السكانية بها . لقد صرحت كل الدول العربية باستثناء قطر أن لديها خطة إنمائية . وهذه الخطط باستثناء العراق تتضمن أهدافا سكانية . ولعل ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ضمن الخطط هو إلزامية التعليم الأساس للجنسين والتوسع في إنشاء فرص العمل للمرأة . وعلى العموم فإن كل الأهداف التي تسعى إليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تساعد على تخفيض معدل المواليد وبالتالي سوف يكون لها أثرها في المستقبل على انخفاض عدد الداخلين الجدد في سوق العمل ومن ثم تخفيض عدد فرص العمل المطلوب إنشاؤها . وذلك يختلف بطبيعة الحال إذا لم تكن الخطط تراعي المشكلة السكانية وتعمل على معالجتها مما سيؤدي إلى ما يعرف بالانفجار السكاني الذي يتلوه انفجار في البطالة الجديدة وبعد ذلك أزمة مزمنة في خلق فرص العمل . ولعل الدول التي يرتفع فيها معدل المواليد هي التي تصر على هذه الزيادة حتى يرتفع عدد السكان بها وذلك لمواجهة نموها الاقتصادي السريع واحتياجها إلى عمالة في المستقبل لإزاحة العمالة الأجنبية التي تدير الاقتصاد وتشغله ومن أمثلة هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي . ومثل هذه الدول تعتقد أن زيادة عدد السكان يزيد من منعة الدولة وقوتها السياسية والعسكرية ويحافظ على استقرار النظام فيها . لذلك عملت بعض الدول العربية على الأخذ بسياسة رفع معدل النمو والمحافظة عليه . بينما اعتمدت بعض الدول مثل موريتانيا والإمارات إلى عدم التدخل بدلا من السعي لرفع المعدل . وسعت دولتان أخريان (الأردن والسودان) لخفض معدل نموهما بدلا من عدم التدخل [١٥].

وهكذا وقفت الدول العربية من سياسة الإنجاب مواقف أربعة : رفع الخصوبة (دولة واحدة) – خفض مستوى الخصوبة (٨ دول) المحافظة على مستوى الخصوبة (٤ دول) – عدم التدخل باتخاذ أي إجراءات وترك العوامل المجتمعية تؤثر وحدها على مستوى الخصوبة (٧ دول) .

ويلاحظ ان الكتابات في شان المشكلة السكانية تنحو نحو أمرين مهمين هما تعليم المرأة باعتبار أن التعليم سوف يؤدي إلى تخفيض الخصوبة نظرا لإدراك المرأة مخاطر الحمل والولادة المستمرين وكذلك تشغيل المرأة إذ المرأة العاملة تتجه إلى تنظيم نسلها حتى لا تفقدها كثرة الإنجاب لعملها . . وقد نادت المؤتمرات السكانية بذلك وطالبت بتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة . من اجل ذلك نادت بكفالة توفير ما يلزم من التعليم لجميع النساء فضلا عن الرجال لتلبية حاجاتهم الإنسانية الأساسية وممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهما . ومن أجل ذلك أيضا كانت المناداة والمناشدات بضرورة إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي أسوة بالرجل . غير أن مساهمة المرأة بين الدول العربية في النشاط الاقتصادي متدنية مقارنة بدول العالم المتحضرة حيث تبلغ في المتوسط ١٦ % من القوى العاملة . ويتمركز عمل المرأة خارج المنزل في القطاع الزراعي وقطاعات الخدمات والتجارة

[١٤] المرجع السابق ، ص ٦-٧ .

[١٥] المرجع السابق ، ص ٨ - ١٠

والحكومة والقطاع الخاص . وقد بلغ متوسط عمل المرأة في القطاع الحكومي ٥٥,٧ % من مجموع القطاع .

والجدير بالذكر أن الدول العربية قد وافقت على اتفاقية تقضي بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ولو أن معظم الدول لم تضع الآليات الفعالة لتطبيق بنود هذه الاتفاقية [١٦]

[١٦] المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥

الفصل الثاني
مشكلة البطالة

٢ /١ – تعريف البطالة :

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاقتصادية فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل ومن ثم يستطيع أن يشتري حاجاته الاقتصادية بسهولة ، ومن ثم فإن في اختفاء الأجر مواجهة مع الفقر . والفقر مشكلة اقتصادية سببها انعدام الدخل أو انخفاضه ومن ثم تكون البطالة مشكلة اقتصادية .

ويمكن تعريف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه . ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلا ولا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية . ومن أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت ، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل ، ولا تبحث عن عمل . أما لو كانت قادرة على العمل وتبحث عنه فهي عاطلة . ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أطيان أو أسهم أو سندات ولا يعملون وتدر عليهم دخلا معينا لا يعرضهم لمشاكل الفقر وتبعاته ، وهم يأنفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التبلد والتقاعد ، ولو أن هناك من الأغنياء من يعملون – على الأقل – كأصحاب أعمال . او يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم .

ولو كان الشخص قادرا على العمل ولا يبحث عنه ، فهو لا يعد عاطلا ، وذلك مثل التلاميذ في المدارس الإعدادية والثانوية أو الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا . ولكن لا أهمية ان يكون الشخص قد عمل واستقال من العمل أو فصل ، او تم إنهاء عقده وكذلك لم يعمل أصلا مثل خريجي المدارس والمعاهد والكليات الذين يحصلون على شهاداتهم . ويبحثون عن العمل ولا يجدونه سواء لأن العمل غير مناسب لهم ، أو لأن ليس لديهم فرصة عمل متاحة أمامهم ، أو لأن الأجر غير مناسب .

ولسنا مع الدكتور رمزي زكي في أن الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على أجر أو راتب ، ويبحثون عن عمل أفضل ، يمكن أن يسجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين .[١٧] وهناك تعليمات في وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية تحول دون أن يقيد هذا المواطن نفسه عاطلا ، إنما مشتغل ويبحث عن عمل أفضل ، ولذلك لا تدخل العمالة القاصرة Underemployment أو كما يسميها نقص التشغيل في تعريف البطالة .

٢ / ٢ – تحديد معدل البطالة :

معدل البطالة هو نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة . والكشف عن ذلك المعدل ليس أمرا سهلا .

---

[١٧] د . رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، اكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٦ .

يمكن أولا الكشف عن ذلك المعدل من خلال تعداد السكان في البلد الواحد ولكن ذلك يحدث كل عشر سنوات في معظم البلاد المتقدمة وقد يتأخر عن ذلك بسبب نقص الإمكانيات في الدول النامية .

ويمكن أن يستخلص هذا المعدل من المسوحات بالعينة التي تقوم بها أجهزة الإحصاء في بعض البلاد كل سنة أو كل ثلاثة شهور . بحيث تغطي العينة ربع القوى العاملة وفي نهاية السنة تغطي العينة القوى العاملة بأسرها .

أما الاستناد إلى إحصاءات مكاتب القوى العاملة التي تقوم بتسجيل العاطلين سواء لأول مرة (أي عند حصولهم على المؤهل أيا كان والبحث عن عمل أو دخولهم سوق العمل لأول مرة) أو بسبب فقدهم لأعمالهم ، فإن الإحصاء الناتج عن ذلك يعد غير دقيق ، ذلك لأن ليس كل العاطلين يسجلون أنفسهم في مكاتب العمل بسبب فقدان الثقة في هذه المكاتب في قدرتها على تشغيلهم .

وعادة ما ينسب العاطلون إلى القوى العاملة المدنية (قوة العمل بالإضافة إلى المتعطلين أنفسهم) أو ينسب إلى قوة العمل المدنية والعاملون في الجيش بالإضافة إلى العاطلين أنفسهم . وفي هذه الحالة يكون المعدل الأول أعلى من المعدل الثاني . ويقدر البعض أن الفرق بين حساب المعدلين قد يتراوح بين ٠,١ % و ٢,٠ % وذلك راجع إلى حجم الجيش في البلد محل الدراسة [١٨] .

ومن المفيد في رأينا أن يكون حساب المعدل على أساس قوة العمل بما فيها العاملون في الجيش ذلك لأن هؤلاء العاملين بالفعل يتقاضون أجورا أو يؤدون أعمالا ولو أنها عسكرية بما فيهم المجندون .

٢ / ٣ - تقسيمات البطالة :

تتنوع تقسيمات البطالة بين التقسيمات المختلفة . بداية فهي تتنوع حسب الجنس (الذكور والإناث) فهي منخفضة في الذكور مرتفعة في الإناث بسبب أن فرص العمل للذكور متاحة ومتوفرة أما الإناث فإن البعض منهن راغبات في العمل قادرات عليه ويبحثن عنه لكن فرص العمل غير متوفرة لهن . ويستخلص معدل البطالة للذكور من نسبة عدد العاطلين إلى عدد السكان الذكور ومعدل البطالة للإناث بنسبة عدد العاطلات إلى عدد السكان من الإناث ومن هذين المعدلين يتضح أن معدل الذكور أعلى من معدل الإناث . أما لو تم استخلاص معدل البطالة للذكور من نسبة عدد العاطلين إلى عدد القوى العاملة الذكور . وعدد العاطلات إلى عدد القوى العاملة من الإناث فإن النتائج سوف تختلف عن الحساب السابق . ويبدو الاختلاف واضحا بين الذكور والإناث في الأعداد فسيكون عدد الذكور العاطلين كبيرا إذا قورن بعدد الإناث لأن عددا كبيرا من الإناث لا يظهر في الإحصاءات كمتعطلات إذ أن أغلب الإناث لا يدخلن سوق العمل .

فمثلا كان عدد المتعطلين من الذكور (١١٥٨٨٠١) وعدد المتعطلات (٨٥٢٥٥٦) ونسبة المتعطلين إلى جملة الذكور (١١٥٧٥٣٤١) تمثل ١٠ % من هذه الجملة . بينما

---

[١٨] د. رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

نسبة المتعطلات إلى جملة الإناث (٢١٠٢٢٧٧) تمثل ٤٠,٦ % وذلك في عـام ١٩٨٦ [١٩].
بينما جملة الذكور والإناث (٢٠١١٣٥٧) تمثل البطالة فيها ١٤,٧ % من هذه الجملة .
ويأتي بعد ذلك التقسيم حسب المحافظات أو حسب الريف والحضر . ولـو أخـذت مثـلا محافظة كفر الشيخ لتبين أن معدل البطالة بها للذكـور ٤,٦ % و٦,٨ % للإنـاث (وهـي محافظة تجمع بين الريف والحضر في الوجه البحري) ومحافظة سوهاج في الوجه القبلي بها نسبة المتعطلين إلى قوة العمل ٤,٩ % للذكور و٤,٤ % للإناث . بينما في القـاهرة بلغـت ١٥,٢ % و ١٧,٤ % على التوالي [٢٠] .
أما التقسيم حسب النشاط الاقتصادي والمهنة فلا يصلح إلا لهؤلاء الذين كانوا يعملون ثـم تعطلوا عن العمل . ولا ينطبق على الداخلين الجدد في سوق العمل فهؤلاء لم يعرف لهم نشاط بعد يعملون فيه كما لم تعرف لهم مهنة بعد ليعملوا فيها إلا إذا نظر الباحث إلى تخصصاتـهم ففي هذه الحالة سوف يعد التخصص مؤشرا للمهنة .
وهناك تقسيم للبطالة حسب فئات العمر . وفي هذه الحالة يقتضي الوضع توزيع العـاطلين على فئات العمر (١٥ – ١٩) – (٢٠ – ٢٤) – (٢٥ – ٢٩) وهكذا . وتوزيـع قـوة العمل على هذه الفئات . وبقسمة المتعطلين على قوة العمل في الفئة العمرية الواحـدة ينتـج معدل البطالة في فئات العمر . وإذا تم توزيع البطالة حسب الجنس والفئات العمرية لكـانت هناك مؤشرات كثيرة للبطالة ولتبين ما هي الفئات العمرية التي ترتفع فيها البطالـة والفئـات العمرية التي تنخفض فيها . ويمكن أن تبني سياسات امتصاص البطالة بدقة لو أضيف إلـى هذا التقسيم تفصيل عن المستويات التعليمية بأن تؤخذ كل فئة عمرية وتوزع حسب الجنـس والتعليم . وقد تظهر أن معدلات البطالة أعلى في النساء منها في الذكور . وبين المراهقيـن والشباب أعلى منها بين البالغين . وتطول فترة البطالة في مرحلة الكساد وتقل فـي مرحلـة الذروة الاقتصادية .[٢١]
وهناك تقسيم آخر في تعدادات السكان والمسوح بالعينة يعرف باسم الحالة العملية Status . وفيه يكون توزيع السكان إلى داخلين في مجال العمل ويقسم هؤلاء إلى متعطل ويعمل لقـاء أجر نقدي وصاحب عمل ويديره . وصاحب عمل يعمل لحسابه . ويعمل لدي الأسـرة دون أجر نقدي . ثم يوزع غير الداخلين في قوة العمل إلى زاهدين في العمـل وربـات البيـوت والطلاب وغير القادرين على العمل .. إلى آخره .

٢ / ٤ – أنواع البطالة :

هناك أنواع من البطالة يتم النظر إليها لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليميـة أو المهنة إنما من خلال الدورة الاقتصادية فتسمى بطالة دورية . أو بطالة احتكاكية وكما ينظـر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة . وبطالة هيكلية وهي البطالة التي تحـدث نتيجـة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني . وهناك البطالة الموسمية أو العرضية.

---

[١٩] د . نجيب غيتة : بعض مظاهر الخلل في سوق العمل المصري . المؤتمر الإقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٨ ، ص ٦

[٢٠] د . نجيب غيتة ، المرجع السابق ، ص ٧ .

[٢١] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

البطالة الدورية Cyclical unemployment تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل . فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة . وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية . وقد تعرض لها في العام ١٩٣٠ وكذلك في عامي ١٩٦٢ و ١٩٨٣ والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي نتيجة تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة [٢٢] .

أما البطالة الاحتكاكية فهي بطالة تحدث بسبب الحراك المهني ، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدي الباحثين عن العمل أو لدي أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ويمكن إدخال هذا النوع من البطالة في تلك البطالة التي أشارت إليها الأمم المتحدة وهي الخاصة بعجز الطلب الكلي للعمل عن الاستفادة من العرض المتاح . وذلك يحدث سواء في الدول المتقدمة او الدول المتخلفة اقتصاديا . ففي الأولى يعجز الطلب الكلي عن مجاراة العرض من العمل وينشأ ذلك من عدم كفاءة الناتج من الطلب الفعال للسلع والخدمات فيكون مداواة ذلك بزيادة الإنتاج . ولكن في الدول المتخلفة فالأمر يرجع إلى نقص رأس المال أو الأرض مما لا يمكن لرأس المال المتاح أن يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل . [٢٣]

والبطالة الاحتكاكية تتمثل في أن الباحث عن عمل ينتقل من منطقة إلى أخرى ، أو يكون مؤهلا على تخصص لا يتطلب غير الثانوية العامة ويرتقي مؤهله إلى المؤهل الجامعي ، لكنه يبحث عن عمل ولا يجده ، لأنه لا يتمكن من الاتصال بصاحب العمل الذي لديه الفرصة ليعمل لديه . خلال الفترة التي يبحث فيها عن العمل تسمى البطالة في هذه الحالة بطالة احتكاكية Frictional Unemployment

ويرى الدكتور رمزي زكي أن السبب الرئيس في هذا النوع من البطالة هو نقص المعلومات ، وبالتالي يطالب بإنشاء بنك قوي أو مركزي للمعلومات الخاصة بفرص التوظف حتى يمكن تقليل مدة البحث عن العمل [٢٤] .

ويرى الأستاذ / عبد المغني سعيد أن التحكم في فترة البطالة الوقتية أو الانتقالية التي تنشأ عن التحولات في الأعمال والمهن المختلفة ، وحصرها في أضيق الحدود ، أن الأمر يتطلب العمل باستمرار على استكمال وكفاية أداة التشغيل (الاستخدام) بحيث تستطيع مكاتبها المنتشرة في سائر أنحاء الدولة والقريبة من تجمعات السكان والعمال أن تحصر المتعطلين وتتلقى طلبات تشغيلهم وتيسر نقل العمال الفائضين عن الحاجة في بعض الصناعات أو المناطق الصناعية إلى صناعات أو مناطق أخرى تحتاج إلى مزيد من الأيدي العاملة [٢٥] .
ويضيف ا / عبد المغني سعيد أنه في بعض الدول تتم عملية الإبلاغ يوميا بالتليفون أو التلكس عن الوظائف الشاغرة . وبذلك يتاح لإدارة التخديم المركزية أن تعمل موازنة أو مقاصة يومية بين طلبات العمل والخلوات المبلغة إليها بالنسبة لكل صناعة ولكل مهنة . وفي حالة

---

[٢٢] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

United Nations : The Determinants & Consequences of Population Trends , Newyork , ١٩٧٣ , P ٤٦٧

[٢٣] د. رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

U .N .Op. Cit. P٤٦٧

[٢٤] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

[٢٥] ا / عبد المغني سعيد : تخطيط القوى العاملة وسياسات الاستخدام ، كتاب العمل ، مارس ١٩٨٩ ، ص ١٨ .

قبول المتعطل العمل في منطقة أخرى تيسر له وسيلة الانتقال مع المساعدة في حصوله على مسكن مناسب . وعلى حد علمي ان الإدارة المركزية التي يشير إليها ا / عبد المغني سعيد قد ألغيت في مصر سواء على مستوى الدولة او مستوى المحافظة ، ومن ثم يجب المطالبة بإعادتها ليتسنى أن تكون صورة البطالة واضحة على مستوى الدولة . وفي هذا الصدد نرى أن البطالة الحقيقية قد تكون نفسية اكثر مما هي عملية . بمعنى أن الشخص الذي يعدل من مهنته أو يرتقي بها لا يترك مهنته القديمة إلا إذا وجد فرصة عمل في مهنته الجديدة ، لذلك فهو يشعر أنه عاطل لأنه لا يمارس المهنة الجديدة ، مع أنه يعمل في المهنة القديمة ويتقاضى أجرا عن عمله . ولكن ذلك لا ينطبق على العامل الذي غير محل إقامته ، فقد يضطر إلى الانتقال من منطقة إلى أخرى بسبب ظروف اضطرارية ويترك عمله ، وهو في هذه الحالة يعرض نفسه للبطالة الاحتكاكية .

بالنسبة للبطالة الهيكلية Structural Unemployment وتسمى في مراجع أخرى البطالة الفنية . وأسبابها كثيرة منها التغير في هيكل الطلب على المنتجات فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة أو إدخال تطور تقني معين في صناعة معينة يترتب عليه نقص في أعداد المكلفين بأداء العمل ، مما يتم توفير الأعداد الزائدة من العمالة ، أو بسبب انتقال الصناعة من مكان إلى آخر ، فقد لا يستجيب بعض العمال لهذا الانتقال فيتعطلون عن العمل . ويعطي الدكتور رمزي زكي مثلا على تغير هيكل الطلب فيما حدث لعمال مناجم الفحم في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة ، مما أدى إلى بطالة كبيرة بين عمال المناجم .[٢٦]

البطالة الهيكلية إذا تنشا نتيجة تغيرات مستمرة في هيكل الاقتصاد نتيجة عوامل معينة مثل اكتشاف لموارد جديدة أو نفاذ واحد من هذه الموارد وكذلك التقدم التقني [٢٧] وقد حدثت هذه البطالة في عمالة الاتصالات السلكية واللاسلكية حينما أدخلت الآلية بدلا من اليدوية والميكانيكية في وسائل الاتصال فتم توفير أعداد كبيرة من العمالة . أو عند إدخال الربوت أو الإنسان الآلي في صناعة السيارات . ويرى الأستاذ عبد المغني سعيد أنه يجب إدخال الاحتياطات الكفيلة باقتران إدخال التحسينات على الصناعات المختلفة بحيث يحول العمال الذين يزيدون عن الحاجة إلى أعمال أخرى تحتاج إلى مزيد من العمالة سواء كانت الأعمال التي ستسند إليهم في الصناعة نفسها أو في صناعات أخرى جديدة أو صناعات مقبلة على الازدهار [٢٨] . ونرى وجوب إدخال برامج إعادة التدريب والتدريب التحويلي للعمال الزائدين عن الحاجة توطئة لدرء مساوئ هذا النوع من البطالة . وهناك البطالة الموسمية أو العرضية Seasonal Unemployment وهي بطالة تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الدوبار أو الكرينة أو محالج القطن أو الشحن والتفريغ في الموانئ . فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها لكن هذا الدخل متقطع إذ ينقطع بانقطاع العمل أي انتهاء الموسم أو انتهاء العمل العرضي . وهي كما جاء في كتاب الأمم المتحدة تنتج من التغيرات المنتظمة في مستويات النشاط لبعض القطاعات والصناعات خلال

---

[٢٦] د. رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

[٢٧] U . n. Op, Cit. P٤٦٧

[٢٨] ا / عبد المغني سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٨-١٩ ز

فترة معينة من السنة سواء كانت هذه التغيرات قليلة أو كثيرة .[٢٩] ويرى الأستاذ / عبد المغني سعيد أنه يجب الأخذ بسياسات تثبيت حجم بعض فئات العمال العرضيين مثل عمال البناء والشحن والتفريغ بحيث لا يزيد عرضهم ويحد من دخول عمال جدد في مهنتهم . وترمي هذه السياسات إلى تنظيم دخول العمال الجدد في هذه المهن بحيث لا يزيدون عن حاجة الأعمال الفعلية ، باتباع نظم التشغيل بالتناوب التي من شأنها ضمان حد أدنى لأيام العمل أو حد أدنى للأجر بغض النظر عن أيام العمل الفعلية وذلك بمقتضى اتفاقيات تعقد بين نقابات العمال وبين المتعهدين والمقاولين في هذه الصناعات أو الأعمال مجتمعين . وتنشأ بموجب هذه الاتفاقيات صناديق مشتركة يساهم فيها الطرفان ، وتكون وظيفتها الأساسية الاحتفاظ بمناسيب معينة يتفق عليها لأيام العمل في الأسبوع أو لجملة الأجر الأسبوعي تكفل لجميع العمال كحد أدنى . وإن قلت أيام عملهم الفعلية في الأسبوع عن كفالة هذا الحد يتحمل في هذه الحالة الفرق الصندوق المشترك [٣٠] . ونعتقد أن ذلك الحل يقتصر على الصناعات ذات المنشآت وذات التنظيم النقابي ، ولذلك يجب أن تشمل الدولة برعايتها من هم دون ذلك لحماية العمال العرضيين من البطالة والفقر .

٢ / ٥ – قضية البطالة :

القضية في نظر القوى العاملة هي : لم نحن عاطلون ؟ .. وفي البلدان الصناعية تكون البطالة عادة ظاهرة بوضوح في مرحلة الكساد ، أما في مرحلة الرواج فتندر فيها البطالة .[٣١] وفي البلاد النامية البطالة متفشية لا تنتظر مرحلة رواج ولا تتأزم في مرحلة الكساد . في الدول الصناعية يمكن علاج البطالة بدفع إعانات البطالة . أما في الدول النامية فإنها غير قادرة على دفع هذه الإعانات . والإعانات تدفع لمن كان يعمل وتعطل عن العمل . أما هؤلاء الداخلون الجدد في سوق العمل فإنهم لا يتقاضون إعانة بطالة مهما طال تعطلهم . ولا معنى للقول بالبطالة المقنعة ، فهي ليست قضية القوى العاملة ، أو حتى قضية المشتغلين ، إنما يمكن ان تكون قضية أصحاب الأعمال أو الأجهزة الحكومية التي تسمح بهذه البطالة . وتحدث البطالة المقنعة حينما تزيد أعداد العاملين لدي المنشأة أو الجهاز عن حاجة العمل الفعلية ، فتكون القضية في هذه الحالة هي كيف يتم الاستغناء عن ذلك العدد الزائد من العمالة . أما العاملون أنفسهم فهم فعلا لا يعملون أو يعملون عملا غير منتج ، أو يعملون بإنتاجية منخفضة لكنهم يتقاضون أجورهم كاملة ، فما يضيرهم إذا لم يعملوا ؟ .. ربما يكون منهم من يتضررون لأن عملهم قاصر ، ففي هذه الحالة تكون القضية قضية المشتغلين لا قضية المتعطلين .

وحتى قضية البطالة لا تهم هؤلاء الذين يقذفون باستقالتهم إلى مديري شئون العاملين ، ويمضون خارج العمل ، لا أهمية لديهم للأجور ، فهذا التعطل الاختياري ليس القضية . إنما القضية هي ان العامل تعطل عن العمل أو تخرج ولم يجد عملا ، ويبحث عنه ولا يجده وهو قادر عليه . وفي هذه الحالة تكون القضية ملحة وفي حاجة إلى حل سواء من جانب الشخص نفسه أو من جانب الدولة أو من جانب أصحاب الأعمال الذين من المفروض أن يعملوا لصالح

---

[٢٩]. U . N. , Op. Cit. P.٤٦٦

[٣٠] ا / عبد المغني سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٩

[٣١] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

بلدهم . وفي حالة الفرد ، فإنه قد يقبل أي عمل حتى لا يتضور جوعا . ومن جانب الدولة يكون عليها أن تخطط للقوى العاملة بملاقاة العرض المتاح المتعطل بالطلب المتاح الشاغر طبقا للمهن والمستويات التعليمية المتوفرة . ومن جانب أصحاب الأعمال عليهم ضرورة أن يكون لديهم حس اجتماعي ، يدفعهم إلى إنشاء المشروعات التي تستوعب العمالة المتعطلة .

هناك معدل للبطالة مسموح به ، لا يمكن للدول أن تمتصه ينتج من البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية . وقد كان الاقتصاديون يسمحون بمعدل بطالة يتراوح بين ٣ % و ٤ % من القوى العاملة . لكنهم لا يسمحون بمعدل يتجاوز ٥ % أو ٦ % من القوى العاملة خاصة في البلاد الصناعية [٣٢] .

٢ / ٦ – علاج مشكلة البطالة :

من أجل امتصاص البطالة من سوق العمل ، فإن الوضع يقتضي اللجوء إلى الإحصاء الدوري ، حتى تكون بيانات البطالة جاهزة أمام مخطط القوى العاملة . وأمام أصحاب الأعمال الذين لديهم رغبة في خدمة المجتمع ، وتكون هذه البيانات متعلقة بحالة التعطل العملية والتخصص والمهنة والنشاط الاقتصادي الذي يعمل به المتعطل السابق وعمر المتعطل ومكان إقامته واستعداده للهجرة من مكان إقامته إلى مكان جديد ، ثم جنس المتعطل وأيضا سبب تعطله لو كان قد سبق له العمل . أما المتعطل الجديد فإن دخوله الجديد في سوق العمل هو سبب تعطله لأنه لم يجد بعد فرصة العمل . كل هذه البيانات تساعد مخطط القوى العاملة على اقتراح السياسات التعليمية والتدريبية والاقتصادية والمالية التي تساعد على امتصاص البطالة .

ويعرض الدكتور رمزي زكي إلى اقتراحات محددة قسمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية وذلك لمعالجة مشكلة البطالة . ذكرها بعض علماء الاقتصاد .

الاقتراح الأول ينادي بارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، وتنشأ سياسة زيادة معدل النمو الاقتصادي من زيادة معدلات الادخار وبالتالي زيادة في معدلات التراكم الرأسمالي مما ينشأ عنه نمو متزايد في الإنتاج يصاحب ذلك زيادة في الطلب على قوة العمل . وينتقد ذلك الاقتراح بأن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يحدث دون ما حاجة إلى خلق فرص عمل جديدة . وهذا المعدل لا يمكن ان يتجاوز ٢ % أو ٢,٥ % سنويا بسبب محددات العرض . وأي محاولة في هذا الصدد سوف تؤدي إلى انفلات في معدلات التضخم .

والاقتراح الثاني ينادي بتخفيض تكلفة العمل . ويتأسس ذلك الاقتراح على أن كلفة العمل مرتفعة . فإذا ما تم تخفيضها فإن ذلك سوف يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي يساعد أصحاب الأعمال على زيادة خطوط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمالة . ويلاحظ الدكتور رمزي على هذا الاقتراح أن السبب الجوهري للبطالة ليس ارتفاع الأجور . والبطالة السائدة اختيارية وليست إجبارية . والأجور فعلا انخفضت في البلدان الصناعية ومع ذلك ظلت فرص العمل عزيزة .

والاقتراح الثالث يتمثل في تعديل ظروف سوق العمل . ويأتي ذلك من خلال تعديل السياسات والظروف التي تتحكم في سوق العمل مثل الحد الأدنى للأجور ونظم إعانات البطالة

---

[٣٢] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

ويطالبون بتشجيع المعاش المبكر و تشجيع المشروعات الصغيرة ومشروعات القطاع غير الرسمي .

وتلك الإجراءات والسياسات سوف تساعد على انطلاق سوق الإنتاج وبالتالي انطلاق سوق العمل . ويطالب هذا الاقتراح بتقاسيم الأعمال وذلك من خلال إعادة توزيع العمل على عدد أكبر من العمال بحيث يحتفظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم ويتيح الفرص لاستخدام عمالة جديدة إضافية . ويمكن أن يوجه النقد السابق الموجه للاقتراح السابق لأن الاقتراح في النهاية يتمحور حول تخفيض الأجور[٣٣] .

إن البطالة في الدول الصناعية تعالج مبدئيا من خلال إعانات البطالة ، مما يحد كثيرا من قسوتها ونتائجها . أما في البلاد النامية فإن العاطل يواجه الجوع والتشرد والتسول ويعاني من الفقر والحرمان من حاجات الحياة الأساسية ، ولا سبيل أمام هذه البلاد إلا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامتصاص أكبر عدد ممكن من المتعطلين .

غير أن ما يجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد صعبة ، هو حالة التخلف التي تعيشها هذه البلاد . وتبدأ من ضعف الادخار وتنتهي إلى ضعف رأس المال والمستويات المتدنية لمهارات القوى العاملة وخبراتها ، فضلا عما تواجه هذه البلاد من أزمات المديونية للعالم الخارجي وخضوعها لتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي اندلعت بسببها الثورات في بقاع مختلفة من الأرض .

ومن أجل الحد من البطالة في الدول النامية يقترح الدكتور رمزي زكي اقتراحات عاجلة للأجل القصير . واقتراحات للأجل الطويل [٣٤] ، ونناقش هذه الاقتراحات ونضيف إليها فيما يلي :

تتمثل الإجراءات العاجلة في تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي من خلال تلافي أسبابها مما قد يؤدي إلى زيادة العمالة . ومن هنا يرى الدكتور رمزي ضرورة إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي . ويشترط الدكتور رمزي المحافظة على المشروعات ما دامت ناجحة ولكن نتساءل من سيشترى المشروعات الفاشلة ؟ .. ونرى أن في الخصخصة إحياء للحافز الفردي الذي يساعد على تطوير المشروع الاقتصادي وازدهاره . وان لا مانع أن يبدأ المشروع عاما حتى إذا وقف على قدميه تحول إلى مشروع خاص ولو ذهبت ملكيته إلى العاملين فيه . ويمكن أن يزدهر المشروع العام لو كان يدار بأساليب القطاع الخاص .

ويطالب الدكتور رمزي بتوفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها . ونضيف إلى ذلك ضرورة ألا يقتصر نظام الإعانة الاجتماعية للمتعطل الذي سبق له العمل إنما يمتد ذلك النظام إلى الخريجين من المدارس الفنية أو المعاهد التقنية أو الكليات الجامعية . وحتى تتمكن الدولة من تخفيض مخصصات هذه الإعانة لهؤلاء الخريجين فيمكن أن يتم تجنيد البعض منهم وصرف أجور لهم تعادل ما يصرفه النظير أو تأدية الخدمة العامة مع صرف الأجر المناسب للخريج . وذلك حتى تكون أجهزة الدولة قد تحركت لإنشاء فرص عمل لهؤلاء الخريجين في

---

[٣٣] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٤٨١ – ٤٨٥

[٣٤] المرجع السابق من ص ٤٨٧ إلى ص ٤٩٣

أسرع وقت ممكن إذا ما جاءت التقديرات أقل مما تم تقديره لهم وحتى لا تتحمـــل الخزانـــة العامة هذا العبء المالي الكبير فترة طويلة . ويمكن أن تكون مشروعات الخدمة العامة تـدور حول محو الأمية أو محو الأمية الفنية والعمل في استصلاح الأراضي البـــور والصحراويـــة وبناء المدن الجديدة .

أما دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي خاصة في مجالات كثيفة العمالة وتناســـب المزايا المقررة لها مع حجم ما يوفره من فرص العمل المحلية ، فإن تدخل الدولة في إقامـــة المشروعات النافعة للصالح العام وتكليف القطاع الخاص بالقيام ببعضها ســوف يلغـــي هـــذا الأمر .

ويقرر الدكتور رمزي زكي أن من الضروري أن تضـــع الحكومـــة برنامجـــا للنـــهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة . ومثل هذا النهوض في رأينا يتمثل في إقامـــة مشروعات عامة سواء في المدن القديمة او المدن الجديدة . ومثل هذه المشـــروعات ســـوف تتكفل باستيعاب العمالة الجديدة الداخلة في سوق العمل . وسوف يساعد ذلـــك علـــى إنجـــاز التنمية البشرية لأن الاهتمام سوف ينصب على برامج التدريب وإعادة التدريـــب والتدريـــب التحويلي . وذلك حتى تتلاقى مواصفات العرض المتاح من القوى العاملة بمتطلبات الطلـــب المتاح على العمالة .

أما الإجراءات ذات الأجل الطويل فتتمثل لدي الدكتور رمزي زكي في تبني اســـتراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظف الكـــامل بغية اقتلاع جذور البطالة . وهو يرى أن ذلك الأمر لن يترك لآليات السوق وإزاحة الدولـــة عن التدخل في النشاط الاقتصادي إنما يأتى من تولي الدولة ذلك الأمر من خـــلال التخطيـــط وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياته .

ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان هدف القضاء على البطالة مرتبطا بخلق فرص عمل منتجـــة . الأمر الذي يتطلب دفعة قوية في مجالات الاستثمار المختلفة . والارتفاع بمعـــدل الاســـتثمار القومي إلى ما لا يقل عن ٢٥ % حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تفرض على سوق العمل سنويا .

والاعتماد على التمويل الذاتي للمشروعات الاقتصادية هو مبدأ من المبادئ التي يضعـــها نصب عينيه المخطط الوطني ، فقد لاحظ الاقتصاديون أن الإفراط في الاقتراض الخـــارجي خلال السبعينات والثمانينات كان أحد الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الدول النامية ، وســـقطت بعدها في بئر الديون التي استنفدت قدرتها على الصعود إلى القمة حيث القدرة علـــى اتخـــاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي وتمويل المشروعات وإدارتها وتشغيلها دون تدخل . لذلك فـإن الوضع يقتضي الابتعاد عن التمويل الخارجي بقدر الإمكان . أو الاقتراب منه بحذر حتـــى لا تفقد الإرادة الوطنية استقلالها وقدرتها على اتخاذ القرار . وليس فـــي ذلـــك إنكـــار لأهميـــة الاستثمارات الأجنبية فهي تعطي موارد مالية جديدة للمشروعات الوطنيـــة ، وتنقـــل التقنيـــة الحديثة إلى البلاد المستفيدة منها ويصل بواسطتها إنتـــاج البلـــد المقـــترض إلـــى الأســـواق الخارجية . غير أنها يجب أن تكون وسيلة ثانوية للتمويل أو غير أساسية .

ومن جهة أخرى يجب الاعتماد على التدريب والتعليم على أن يكونا مواكبيـــن لمتطلبـــات المشروعات الاقتصادية والاجتماعية فيفرزان أعـــداد المتخرجيـــن منـــهما بقـــدر متطلبـــات المشروعات . وأن تكون المشروعات في نفس الوقت كفيلة باستيعاب القوى العاملة المدربـــة

والمتعلمة المتخرجة . وبذلك يحدث تعديل لمناهج التدريب والتعليم باستمرار بقدر مـــا يتفـــق والتطورات التقنية في المشروعات العامة والخاصة . وأن تكون مراكز التدريـــب التحويلـــي وإعادة التدريب جاهزة لاستقبال فائض القوى العاملة الناتج من تجاوز الأهداف وكذلك ســـد العجز في متطلبات المشروعات من العمالة .

وعلى العموم فإن معالجة البطالة لن تحدث إلا من خلال فرص عمل جديدة مناسبة . وهذا يتأتى من خلال إقامة مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة . على أن تتمكـــن المشروعات من الاستفادة من تخصصات العاطلين . او تتمكن مراكز التدريب من مواءمـــة تخصصات العاطلين باحتياجات المشروعات من العمالة .

الفصل الثالث
أزمة فرص العمل

٣ / ١ - عرض المشكلة :

لو أن هناك مشكلة اسمها البطالة ، فإن في الناحية الأخرى هناك مشكلة اسمها أزمة فرص العمل . المشكلة الأولى تتعلق بعرض القوى العاملة ، والمشكلة الثانية تتعلق بـالطلب على القوى العاملة . لقد أدت عوامل مختلفة إلى تخفيض الطلب على العمالة أي تخفيض فرص العمل المتاحة ، وصار من العسير إنشاء فرص عمل جديدة تمتص الداخلين الجدد في سوق العمل ، وهذا هو ما نقصده بأزمة فرص العمل .

قد ترجع هذه الأزمة إلى أن العرض المتاح من القوى العاملة بمواصفاته لا يتناسب مع متطلبات الإنتاج والخدمات من العمالة بشروطها وخصائصها المطلوبة ا . نتيجة دخول أساليب جديدة في الإنتاج انكمشت فرص العمل فصار من اللازم توفير أعداد غفيرة من العمالة . وإزاء نقص تمويل فرص العمل صار إنشاء المشروعات أو التوسع فيها سببا كافيا لعدم طلب عمالة جديدة اللهم إلا لتلبية ملء ما يتطلبه دوران العمل .

وهناك أسباب أخرى لدى دول معينة . منها أن العرض المتاح من القوى العاملة غير كاف عدديا مثلما كان عليه الحال في السبعينات في دول الخليج فاضطرت هذه الدول إلى استقدام العمالة للوفاء بحاجات الإنتاج الوليدة . أو أن العرض المتاح لم يكن بالشروط اللازمة لشغل الوظائف الخالية رغم كفايته العددية . مثلما كان الوضع في دول الخليج في الثمانينات حيث كانت مخرجات التعليم من المعاهد والكليات النظرية تزيد كثيرا عن مخرجاته من الكليات العملية وكانت المصانع والمنشآت تتطلب عمالة ذات مواصفات عملية ، فلم تعد العمالة الوطنية تكفي لتلبية الطلب على العمالة ، مما أستدعي الطلب على العمالة الأجنبية .

ولعل المشكلة كانت قائمة بسبب يرجع إلى التعليم والتدريب . أو بسبب الأخذ بالتقنية الحديثة المؤدية إلى تكثيف رأس المال في المشروعات بدلا من تكثيف العمالة . أو غزو العولمة للدول النامية بقصد خفض تكاليف الإنتاج والاستفادة من تدني الأجور في هذه الدول .

٣ / ٢ - التعليم والتدريب وفرص العمل :

تتم التنمية البشرية بمساعدة من أجهزة التعليم والتدريب . ويرى الدكتور محمد حامد عبد الله أن تنمية الموارد البشرية من أهم أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنها أفضل حل بالنسبة للدول النامية مقارنة بالحلول السلبية المتمثلة في بذل الجهود لتحديد النسل وتخفيض عدد السكان [٣٥] .ويكفي في رأينا أن التعليم يوقظ المرأة على مساوئ الأسرة الكبيرة فتعمل

---

[٣٥] د . محمد حامد عبد الله : اقتصاديات الموارد ، جامعة الملك سعود ، ١٩٩١ ، ص ٣١٦.

على تحجيم عدد أفراد أسرتها فالثابت أن المرأة المتعلمة أقل خصوبة من المرأة الأمية في الغالب .

وأول مشكلات التنمية البشرية هي الأمية ، وهي تنشأ من تراكم أعداد المتسربين من التعليم الإلزامي أو عدد غير المبالين بالتعليم أصلاً . وهي من أخطر معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك لأنها تؤثر بالسالب على الإنتاج والاستهلاك . تجعل الإنتاج رديئاً وتجعل الاستهلاك مفرطاً . وإذا كانت الزراعة في الماضي تعتمد على أساليب بدائية يمكن أن يباشرها الرجل أو الصبي أو المرأة الأميين غير أن إدخال التقنية الحديثة في الزراعة كالآلية والآلات الزراعية صار من غير المقبول أن تدار الزراعة بالأميين . والزراعة إذا ما تقدمت بالتقنية الحديثة صار أيضاً مرفوضاً أن يكون العامل أميا ويجب صقله ومحو أميته في القراءة والكتابة أو أميته الفنية حتى يتمكن أن يتعامل مع الآلة بسهولة فمحو الأمية أياً كان نوعها أمر لازم للتقدم والازدهار . إن العامل الأمي ذو إنتاجية منخفضة عن العامل المتعلم . وإذا ما أنساق المجتمع إلى استمرار الأميين في السيطرة على النشاط الاقتصادي فلن تدخل أساليب الإنتاج الحديثة إليه وسيظل الشعب بعيداً عن الوفرة والجودة ورخص أسعار السلع والمنتجات . والفرد الأمي قد يضر نفسه صحياً مما يؤدي إلى اضمحلال إنتاجيته نتيجة تمسكه بنمط غذائي معين . وقد تضر المرأة الأمية أولادها بتربيتهم بما لديها من موروثات متخلفة أو تغذيتهم بغذاء غير مفيد لصحتهم فينشؤون معتلي الصحة ويصبحون كلاً على الاقتصاد بدلاً من أن يعتمد على سواعدهم .[36]

وإذا كانت نسبة الأمية تتقلص الآن في الدول العربية ، وتزداد أعداد الداخلين إلى المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية إلا أن ذلك قد يؤثر بشكل واضح على تلبية الشروط المطلوبة لشغل فرص العمل . لذلك نقترح أن يكون هناك اندماج بين التعليم والتدريب ، فيكون هناك التعليم الابتدائي مندمجاً في الإعداد المهني ، ويكون التعليم المتوسط مندمجاً في التدريب المهني قصير الأجل ، ويكون التعليم الثانوي مندمجاً في التدريب المهني طويل الأجل والتعليم الفني ، ويدخل التعليم التعاوني إلى التعليم الجامعي فيكون هناك تعاون بين المنشآت والجامعات . وهكذا يتم الربط بين مخرجات التعليم والتدريب ومدخلات المنشآت المختلفة من العمالة طبقاً لمواصفات فرص العمل والمستوى التقني المطلوب أيضاً .

٣ / ٣ – التقنية الجديدة وفرص العمل :

الموارد الاقتصادية الأولية هي الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد في حجمها على الظروف الاقتصادية كثيراً . أما الموارد الاقتصادية الوسيطة فهي رأس المال والتقنية اللذين ينتجهما الإنسان باستخدام العلم والمعرفة والفن والخبرة [37] . وهناك من الاقتصاديين من يقسم الموارد الاقتصادية إلى قسمين هما الموارد البشرية والموارد غير البشرية . ويضيفون رأس المال إلى الأرض والمعادن وكل مورد ملموس أو غير ملموس وذي أصل غير بشري إلى الموارد غير البشرية [38] . وبهذه المناسبة يمكن أن تقسم الموارد إلى قسمين من حيث المادية

---

[36] المرجع السابق ، ص ٣١٦

[37] المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

[38] المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

وغير المادية . فالموارد المادية هي الموارد البشرية وغير البشرية . والموارد المعنوية غير المادية مثل البيانات والمعلومات والأفكار .

ويشمل مورد رأس المال والتقنية الآلات والمعدات والمباني والمواد الخام والمواد شبه المصنعة والمخزون السلعي لدى المنتجين وكل فنون وطرق الإنتاج والنظم الإدارية التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج أو زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية الأخرى [٣٩] .

وحينما يحدث التغير التقني أو التغير في أساليب الإنتاج فهنا تحدث الأزمة في فرص العمل لأنها تنكمش وفي نفس الوقت يتم الاستغناء عن عدد غير قليل من العمال . إذ أن التغير التقني يؤدي إلى رفع مستوى الأداء بسبب استخدام الآليات والماكينات مما يحسن مستوى كفاءة العمل أو ابتكار آليات جديدة أو طرق مبتكرة تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين السلع والخدمات وتخفيض تكاليف الإنتاج أو إنتاج سلع جديدة . وتشمل الطرق المبتكرة وسائل التنظيم والإدارة والتسويق [٤٠] . ومثلما يؤدي المستوى التقني الجديد إلى رفع الكفاءة الحدية لرأس المال وزيادة إنتاجيته ، يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل والموارد الاقتصادية ذات الأصل الطبيعي . وقد يؤدي التغير التقني إلى تخفيض العمل المطلوب لإنتاج كمية معينة من الإنتاج أو إلى تخفيض رأس المال أو أن يكون محايداً بينهما . وفي حالة ما إذا أدى التغير إلى تخفيض العمل بنسبة أكبر من تخفيض رأس المال سمي تغيراً تقنياً موفراً للعمل . وإذا أدى إلى تخفيض رأس المال بنسبة أكبر من نسبة العمل فإنه يسمى تغيراً تقنياً موفراً لرأس المال . وإذا ما أدى إلى تخفيض متساو في رأس المال والعمل سمي محايداً .[٤١] . وهناك مشروعات تسمى مشروعات مكثفة للعمل وهي التي تعتمد على العمالة اليدوية فيها . ومشروعات مكثفة لرأس المال وهي مشروعات تقل فيها العمالة بسبب إدخال أساليب تقنية جديدة تقلص من الاعتماد على العمالة اليدوية .

ويؤدي التغير التقني الموفر للعمل إلى البطالة كما يؤدي تغيير التقنية في المشروعات المكثفة للعمالة إلى توفير أعداد غير قليلة من العمالة وبالتالي تتعرض للبطالة . لذلك يحدث انخفاض في فرص العمل المتاحة ومن ثم لا يسمح باستمرار شاغليها في العمل . وهذه واحدة من سلبيات التقنية الحديثة . إذ أن ما يحدث أن تحل الآلة محل الإنسان فتوفر في فرص العمل لأنها تعمل أعمال أكثر من واحد من البشر وهكذا يتعرض بعض الشاغلين لفرص العمل للاستغناء عنهم .

إن استخدام الآلات التي تعمل ذاتياً وهي التي تسمى الذاتية أو الآلية Automation يؤدي إلى انتشار البطالة نتيجة تقلص فرص العمل . ويرى الدكتور محمد حامد عبد الله أن التخوف من تقلص فرص العمل بسبب الآلية هو أمر مبالغ فيه . ذلك لأن العمالة الكلية في الاقتصاد تعتمد على مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات ، فإذا كان الطلب الكلي يتزايد بمعدل معقول فإن العمالة التي حلت محلها التقنية والآلات الذاتية ستجد أعمالاً في مجالات أخرى . فالتقنية قد تغير نوعية العمل ومكانه بالنسبة للعمال الذين استبدلوا بالآلات ولكنها لا تقلل بالضرورة فرص العمل في الاقتصاد ككل إلا أن الأمر يقتضي إعادة تدريب العمال الذين تأثروا مباشرة بالتغير التقني لكي يتمكنوا من الحصول على عمل جديد في المجالات الأخرى

---

[٣٩] المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

[٤٠] المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

[٤١] المرجع السابق ، ص ١٨١ .

التي تتوافر فيها فرص العمل [٤٢] . والتقنية الجديدة لو كانت توفر في العمالة المباشرة وهي التي تقوم بالأعمال المختلفة إلا إنها تزيد من العمالة غير المباشرة وهي التي تقوم بأعمال الصيانة والحفاظ على المستوى العملي للآلة .

٣ / ٤ – العولمة وفرص العمل :

ترتبط العولمة بقضية النمو المطرد للبطالة وما يرتبط بها من تقليص في قدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين . ففي العولمة سباق نحو الأرباح العالية ، وتنافس وتصارع حول خفض كلفة الإنتاج ، وكذلك تخفيض الأجور إلى أدنى مستوى . وقد أبعدت الآلات الحديثة أصحاب الياقات الزرقاء عن أعمالهم ، وأمتد الأمر ليشمل ذوى الياقات البيضاء إذ تولت عمليات إعادة هندسة العمل والاستخدام الموسع لأجهزة الحاسبات الآلية مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التي كان يقوم بها هؤلاء . وظهر ذلك واضحا في المصارف وشركات التامين [٤٣].

ويقر مؤلفا كتاب فخ العولمة أن (٢٠ %) من السكان العاملين ستكفي في القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي . . إن هذه العشرين في المائة هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك . وسوف يواجه الثمانون في المائة مشاكل عظيمة ، وسيتحول الوضع إلى إما تأكل أو تؤكل [٤٤] ، لذلك فإن المديرين لا يعتقدون أنه ستكون هناك فرص عمل كافية يتم توفيرها للعاملين بأجور معقولة في الأسواق النامية التي تستخدم أحدث وأغلى الأساليب التقنية في الدول التي ما زالت تعتبر حتى الآن دول الرفاهية الاقتصادية . إن هذه الحال سوف تعم جميع القطاعات الاقتصادية [٤٥] . فكيف يساعد الخمس الثري الجزء الباقي من الكسر الفائض عن حاجة العمل ؟ .. الرد أن لا التزام اجتماعي من قبل المؤسسات الإنتاجية تجاه العاطلين . وقد تدفع الدولة مبلغا بسيطا من المال لهؤلاء العاطلين حفاظا على كرامتهم . ونحن نرى أن فرص العمل في مجال الخدمات لن يتسنى أن تقهرها الآلية ولا العولمة وهي كثيرة أقربها التعليم – التدريب – محو الأمية – التمريض – التثقيف – الصحافة – الإبداع . ويجب العلم بأن الصناعة لن توفر فرص عمل كثيرة مثلما لم تعد توفر الزراعة .[٤٦] ونرى أن التوسع في المنشآت وإقامة منشآت جديدة أي مصانع جديدة واستصلاح الأراضي البور والصحراوية وزراعتها يمكن أن تنشئ فرص عمل جديدة ولو أن الوضع يتطلب رأس مال قد توفره الجهود الذاتية للمواطنين .

المهم أن الاقتصاديين يرون أن أزمة فرص العمل سببها العولمة . فما هي العولمة ؟ .. هي تحول العالم بفضل تقنية الاتصالات العالية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد . الأمر الذي يؤدي إلى منافسة في سوق السلع ، وكذلك في سوق العمل حيث

---

[٤٢] المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

[٤٣] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، عالم المعرفة ، مترجم بواسطة د . عدنان عباس علي ، ١٩٩٨ ، ص ١٤ .

[٤٤] المرجع السابق ص ٢١-٢٢ ز

[٤٥] المرجع السابق ص ٢٥ .

[٤٦] المرجع السابق ، ص ٢٩

يتم إنشاء فرص عمل في بلدان نامية بأجور أدنى من نظيرتها في بلدان متقدمة حيث الأجور عالية .[47]

وقد أصبح منهج الدول الصناعية المعاصرة من السويد مرورا بالنمسا حتى إسبانيا هو المطالبة بتخفيض الإنفاق الحكومي والأجور والمساعدات الاجتماعية ورد الفعل إزاء ذلك هو استنكار لا جدوى منه ومن ثم إحباط واستسلام للمقادير[48] . وقد نادى أصحاب الأعمال بحرية السوق وعدم تدخل الدول في قواه ، وذلك على أساس أن ما تفرزه السوق صالحا ، وتدخل الدولة طالح . ومن أجل ذلك صار عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأعمال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات ممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية . وقد قيل إن العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى صراعات عسكرية إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى ذلك إذا ما عجز المرء عن تحقيق الترويض الاجتماعي لقوى الاقتصاد المعولم الهائجة[49].

لقد حذر مكتب العمل الدولي من أن العولمة سوف تؤدي إلى تفجر موجات هجرة ضخمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية خلال السنوات المقبلة . وحذر من أن فتح اقتصاديات الدول الأكثر فقرا أمام المنافسة بهدف حثها على النمو والنشاط لن يؤديا إلى زيادة الاستثمارات بدرجة تغري الفقراء على البقاء في بلادهم . وفي تقرير بيتر ستوكر كشف أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سوف تقفز القوى العاملة في الدول منخفضة الدخل من ١,٤ مليار عامل إلى ٢,٢ مليار عامل ، وأكد أن الاستثمارات والتجارة بمستوياتها الحالية لن تكون كافية لاستيعاب كل هذه العمالة مما سيضطرها إلى الهجرة بحثا عن دخل أفضل[50] .

ونتساءل : هل ستقبل الدول المتقدمة الهجرة إليها ؟ .. إن الأمر مشكوك فيه إزاء قيود الهجرة التي تضعها الدول المتقدمة على الهجرة إليها . ولذلك لن يتمكن هؤلاء الفقراء من مغادرة ديارهم وسيستمرون في المعاناة من الفقر ما لم تتحرك حكوماتهم لكسر حلقة الفقر المفرغة التي يعيشون في دائرتها . ولن يحدث ذلك إلا من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول . ولكن تصادف هذه التنمية بداية ما يعرف بالأزمات الاقتصادية .

---

[47] المرجع السابق ص ٢٩

[48] المرجع السابق ص ٣١ .

[49] المرجع السابق ص ٣٤ - ٣٨

[50] خبر بجريدة الأهرام في ٢ / ٣ / ٢٠٠٠

الفصل الرابع
أزمات الموارد الاقتصادية

٤ /١ – الموارد الاقتصادية :

درج الاقتصاديون في الماضي على تقسيم الموارد الاقتصادية إلى الأرض والعمل ورأس المال . واستبدلت هذه التقسيمات إلى الموارد الطبيعية والموارد البشرية ورأس المال والتقنية [٥١].

وهذه الموارد بطبيعتها نادرة . والمورد الواحد يسهم في إنتاج عدة من السلع . والسلعة الواحدة تحتاج لاستخدام عدة موارد لإنتاجها . ونظرا لندرة الموارد فإن الإنسان أحتاج إلى الاقتصاد تفاديا لإحداث أزمة في التوزيع . ومن هنا سميت الموارد الاقتصادية . ومن أمثلة الندرة محدودية الأيدي العاملة في فترة قصيرة الأمد لملاقاة احتياجات النشاطات الاقتصادية من العمالة بمواصفات معينة . وكذلك محدودية رأس المال إذ أن زيادته في فترة قصيرة أمر صعب . ، ما لم يحدث تراكم في رأس المال . والأرض أيضا محدودة واستصلاحها يحتاج إلى فترة زمنية طويلة فهي في وقت طلبها تكون نادرة . وبناء على هذه الندرة تتحدد أسعار الموارد ، ويتم تحديد هذه الأسعار خلال العرض والطلب عليها [٥٢]. وإزاء تزايد عدد السكان زاد الإقبال على الموارد الاقتصادية وهي نادرة بطبعها ، مما أدى إلى وجود أزمات . وصارت هناك أزمات في الطاقة والغذاء والمياه والأرض . أصبحت الندرة تصنع الأزمات .

وبسبب هذه الندرة ارتبطت الموارد الاقتصادية بالأثمان . والموارد التي لا ثمن لها هي موارد غير اقتصادية كالهواء فهو ليس موردا اقتصاديا . ويدخل تحت الموارد الاقتصادية الغذاء والكساء والمأوى ، فإذا كانت هذه الموارد غير سهلة المنال ، سواء لندرتها أو لعدم قدرة الناس على حيازتها ، هنا تحدث الأزمة . وقد عجلت زيادة السكان إلى نشوء هذه الأزمة ، ذلك لأن حجم الموارد لا يتناسب مع عدد السكان . وقد سبق القول أن توماس روبرت مالتس قد أوضح أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية ، بينما الموارد تتزايد بمتوالية حسابية مما يؤدي إلى تضاعف أعداد السكان وتكالبهم على الموارد ، وبذلك تنتشر المجاعات والأوبئة والحروب وزيادة الرذيلة وانحدار الأخلاق بسبب هذا التكالب . غير أن التقدم التقني هدم هذه النظرية ، فقد أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية ورفع من كفاءة سبل النقل والمواصلات ، وزاد من فاعلية استخدام الموارد وانهارت توقعات مالتس بعد اكتشاف أمريكا واستراليا حيث وفرة الأراضي والهجرة إليها سهلة ميسورة في ذلك الوقت . لكن ظلت أزمة الموارد ناشبة أظافرها في الدول النامية حيث أن أعداد السكان تزيد عاما بعد آخر.

---

[٥١] د . محمد حامد عبد الله ، المرجع السابق ص ٥ .

[٥٢] المرجع السابق ، ص ١٦-١٨ .

والموارد الاقتصادية تستخدم بسوء وتدار دون إنتاجية . وزاد استهلاك الأفراد للسلع والخدمات مما أدى إلى التكالب على الموارد الاقتصادية . حينئذ نادى العلماء بضرورة ترشيد استهلاك الأفراد واستخدامهم الطرق الاقتصادية في حياتهم . وإذا كان التقدم التقني سهل اكتشاف الموارد الاقتصادية وزاد من فاعلية استخدامها ، فإن هذا التقدم لم يصل أغلبه إلى الدول النامية بعد حتى يمكن أن تخفف من حدة ندرة الموارد الاقتصادية في هذه البلاد . وصارت هناك أزمات تعرف باسم أزمة المعادن والطاقة ، وأزمة الغذاء . ومن أجل مواجهة هذه الأزمات نشطت مراكز الأبحاث خاصة في الدول الصناعية لاستنباط وسائل جديدة تكون بديلا عن الطاقة الحالية وتكون متجددة فأزدهر ما سمى بصناعة البدائل وإعادة استخدام الموارد . كما اتخذت إجراءات اقتصادية لترشيد استخدام مصادر الطاقة والمحافظة عليها . وقد قامت دراسات اقتصادية أخرى لمواجهة أزمة الغذاء بغية القضاء عليها [٥٣] . والسبب الرئيس في هذه الأزمات هو ازدياد عدد السكان وازدياد معدلات استهلاكهم بالتالي من مصادر الطاقة والغذاء مما زاد الطلب عليهما وارتفعت أثمانها لدرجة أنه صعب على الدول شراؤها بما يكفي احتياجاتها منها .[٥٤] وكذلك قاوم الإنسان التصحر بغية الحصول على أرض زراعية صالحة .

٤ / ٢ - أزمة الطاقة :

تدرج الإنسان في استخدام مصادر الطاقة من الاحتطاب إلى استخدام طاقة الرياح ثم استخدام الفحم الحجري عند بداية الثورة الصناعية وبعد ذلك البخار ثم الغاز الطبيعي ثم لجأ إلى مساقط المياه لاستخراج الطاقة الكهربائية واستعمل بعد ذلك الطاقة الذرية والنووية ثم هاهو يجري أبحاثه على استخدام الطاقة الشمسية . وإزاء تعقد حياة الإنسان وتطورها أصبحت الحاجة إلى مزيد من الطاقة مطلوبة وصار استهلاك الطاقة متفاوتا في بلاد العالم حسب النمو الاقتصادي في كل منها ومدى تغلغل الطلب على الطاقة في النشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات . وإذا كانت بعض الدول النامية تمتلك أهم مصادر الطاقة ألا وهي النفط فإن ذلك ينشئ تحركا في الدول الصناعية وذلك لرغبتها في السيطرة على السياسة الاقتصادية لهذه البلاد ودول العالم . وتبدو هذه الأزمة في الدول النامية التي لا تنتج مصادر الطاقة وإنما تستوردها مما زاد من أعبائها المالية . وتعد تكاليف استيرادها تمثل عبئا عليها بالإضافة إلى ما عليها من ديون [٥٥] . وللإفلات من أزمة الطاقة يكون الحل هو استخدام مزيج من المصادر الحالية والمصادر المتوقعة من مصادر الطاقة بحيث يؤدي الوضع إلى زيادة إنتاج الطاقة [٥٦] .

ونرى أنه إذا كانت الدول المتقدمة قد وضعت خططها وبرامجها من أجل تفادي أزمة الطاقة لديها والتي اندلعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث ارتفع سعر البرميل ارتفاعا هائلا . وتمكنت بعد ذلك الدول الصناعية من تخفيض أسعار البرميل إلى أدنى مستوى له ، فإن الدول النامية صاحبة النفط يجب أن تضع أيضا خططها وبرامجها المضادة حتى لا تتمكن

---

[٥٣] المرجع السابق ، ص ١ — ٢٤ .

[٥٤] المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

[٥٥] د . محمد حامد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٩٥ — ١٠٦ .

[٥٦] المرجع السابق ، ص ١٠٨

الدول الصناعية من السيطرة على إرادتها وتسعى إلى تخفيض الأسعار مرة أخـــرى وبذلــك يمكن للدول النامية أن تتحكم في السعر وتتمكن من جديد في استمرار رخائـــها الـــذي تـــأثر بتخفيض الأسعار .

والآن وقد ارتفعت أسعار النفط إلى ما يقرب من ٣٥ دولاراً للـــبرميل الواحـــد ، وهـــو مستوى لم تبلغه الأسعار من قبل منذ سنوات فماذا هي فاعلة للحفاظ على ذلك المســتوى ؟ .. إن زيادة أسعار النفط قد تؤدي فعلاً إلى ضغوط كبيرة على اقتصاديات الدول الكبرى ، ممـــا يهدد تباطؤ معدلات النمو ، وارتفاع معدلات التضخم وازدياد البطالة وسوف تضطر هـــذه الدول الكبرى عندئذ إلى الرد بعنف على المنتجين .

ويرى بعض المحللين أن هذه الزيادة غير واقعية وغير دائمة . وإن هذه الزيـــادة ســـوف يعقبها انخفاض يؤدي إلى مصاعب مزمنة لاقتصاديات الدول المعتمدة على إيرادات البترول . وسيحدث انهيار في الأسعار نتيجة لزيادة المعروض في السوق العالمية من النفط ، فأســـعار السلع تنخفض كلما زاد عرضها ، ومن ثم يجب تحديد حجم وتوقيت زيادة الإنتـــاج بمنتـــهى الدقة حتى يمكن تجنب انهيار الأسعار .

والجدير بالذكر أن تكلفة برميل البترول انخفضت من ١٥ دولار في عام ١٩٨٠ إلى خمس دولارات في عام ١٩٨٨ ، وذلك بسبب ما أدت إليه التقنية الحديثة من تقـــدم فـــي اســـتخدام الحاسبات الآلية وتقنيات التصوير المجسم ثلاثي الأبعاد ، وهي تقنية قللت كثيراً مـــن تكلفـــة الإنتاج . ومن ثم أصبح من السهل البحث عن البترول واستخراجه في الدول المختلفة ، ممـــا سوف يظهر مناطق جديدة للإنتاج البترولي ، مما سوف يؤدي إلى زيادة المعروض وبالتـــالي انخفاض الأسعار [٥٧] .

٤ / ٣ – أزمة المياه :

إن أزمة المياه تنشأ من ندرة المياه في بلد من البلاد ، خاصة إذا وقعت بلد من البلدان فـــي مناطق جافة أو شبه جافة . ومع نمو السكان الذي لا يتوقف تواجهـــهم مشـــكلة النـــدرة ، أو انخفاض نصيب الفرد من المياه ، وتتفاقم المشكلة أو الأزمة حينما يزيد طلب السكان للميـــاه وينقص العرض منها . ولا تلبي المياه المتاحة احتياجـــات الســـكان المنزليـــة والصناعيـــة والزراعية . وقد لا تتوقف هذه الأزمة عند ندرة المياه إنما تمتد إلى نوعيتها حينما تتحـــول المياه العذبة إلى مياه غير صالحة للاستخدام . ويكفي أن يكون بلداً محاطاً بالمياه مـــن أكـــثر جوانبه غير أنه غير قادر على استخدامها بسبب ملوحتها [٥٨] . وقد يسأل سائل لم لا تقوم هـــذه البلدان المحاطة بالبحار والمحيطات بتحلية المياه لتخرج من الأزمة ، لكن ذلك الوضع يتطلب استثمارات ضخمة ، وتقنية متقدمة ليست في متناول هذه البلدان . وقد توجه بعض هذه البلدان ميزانيتها لشراء السلاح وتكديسه في ترسانتها بملايين الدولارات ، ولا تفكر أن تقوم بإنشـــاء محطات لتحلية المياه . والمثل الواضح على ذلك هو إسرائيل حيث تفضل شراء الســـلاح ولا تفكر أن تقيم مشروعات تحلية المياه على سواحلها المختلفة ، وتفضل أن تسرق الميـــاه مـــن جاراتها من نهر الأردن ومن بحيرة طبرية .

---

[٥٧] ا/ سمير شحات : العالم يسبح فوق بحر من البترول وأوبك هي الضحية ، جريدة الأهرام في ١٣ / ٣ / ٢٠٠٠

[٥٨] د . سامر مخيمر وأ/ خالد حجازي : أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة ، عالم المعرفة بدولة الكويت ، العدد ٢٠٩ ، ١٩٩٦ ، ص ٧ .

إن أزمة المياه تواجه الوطن العربي ، فهناك ندرة ومحدودية للموارد المائية وتدني في نوعية المياه ، وتحدث الفجوة بين الموارد والاحتياجات ، ويحدث صراع يؤدي إلى جملة من المعضلات والمشاكل والاختناقات بين الدول التي تنبع المياه في أراضيها والدول التي تجري وتصب الأنهار في أراضيها .[٥٩]

الموارد المائية في المنطقة العربية تتمثل في مياه الأمطار والمياه الجوفية ومياه الأنهار أو الموارد السطحية . غير أن معظم أرض الوطن العربي تقع في المنطقة الجافة أو شبه الجافة التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن ٣٠٠ مليمتر سنويا . أما الموارد الجوفية فهي معروفة بحوض المياه الجوفية وهي طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية تكونت بشكل طبوغرافي أو تركيبي يسمح لها تخزين حجم معين من المياه ، كما يسمح لهذه المياه بالحركة بحكم نفاذية الطبقات المكونة للحوض . أما الموارد المائية السطحية والأنهار فلا تتجاوز خمسين نهرا بما في ذلك روافد نهر النيل ودجلة والفرات . وأهم الأنهار النيل – الفرات – دجلة – العاصي – نهر الأردن – بحيرة طبرية . ويبلغ نصيب الفرد من الموارد المائية ١٠٠٠ متر مكعب سنويا .[٦٠]

وقد حدد فوكنمارك (عالم سويدي) ٥٠٠ متر مكعب للفرد كحد مناسب للمناطق شبه القاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط . ويقدر نصيب الفرد من الموارد المتجددة في الوطن العربي بمقدار ١٢٦٢ مترا مكعبا سنويا . وقد حدد تقرير من التقارير ثبات كمية الموارد المائية في الوطن العربي مع تزايد الاحتياجات في المستقبل . وسوف يكون هناك عجز مائي يتفاقم باطراد فيقفز من ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ .[٦١]

وحتى يمكن تجاوز فجوة الموارد المائية في الوطن العربي ، فإن العلماء يقترحون بدائل ضمن ثلاثة أطر رئيسية :

١ – ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة : وذلك يتأتى من خلال رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه . ورفع كفاءة الري الحقلي ، وتغيير تركيب المحصول . ومن أمثلة ذلك في مصر استخدام ١٨,٥ مليار متر مكعب من الماء سنويا من إجمالي موارد مائية قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا لزراعة قصب السكر ، بينما تكفي تلك الكمية من المياه لثلاث مرات من الزراعات التقليدية . وكذلك تطوير نظم الري وذلك بإدخال الطرق الحديثة في توزيع المياه بالأنابيب ذات البوابات (خراطيم من البلاستيك تستعمل كأقنية توزيع) أو الري بالمرشات أو التنقيط لخفض المقننات المائية ، وتوفير كمية كبيرة من المياه . وبعد ذلك يأتي ترشيد استخدام المياه من خلال استنبات سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل أقل استهلاكا للمياه أو تعطي إنتاجية عالية أكثر من إنتاجية المحاصيل الحالية . كذلك استنباط أصناف جديدة قصيرة العمر وعالية المحصول أي أصناف مبكرة في النضج وتعطي المحصول نفسه مما يعني وفرة في كمية المياه بين ما يتراوح من ١٥ % إلى ٢٠ % من كمية المياه التي كانت تستخدم .

---

[٥٩] المرجع السابق ، ص ١١

[٦٠] المرجع السابق ، ص ١٤ – ١٧

[٦١] المرجع السابق ، ص ٤٤ – ٤٥

الجدير بالذكر أن الهندسة الوراثية تلعب دورا في تخفيض الاعتماد على المياه وذلك من خلال التعرف على الأصول الوراثية المقاومة للملوحة ودراسة طرق توريث الصفات المقاومة ونقل هذه الصفة إلى أصناف عالية الإنتاجية والاستفادة من الإمكانات المتاحة في مجال التقنية الحيوية علاوة على تدعيم الأصول الوراثية المرتبطة بتحمل الجفاف والملوحة والحرارة المرتفعة .

٢ – تنمية الموارد المائية المتاحة : وهذه تتأتى من خلال إنشاء السدود والخزانات أو تقليل المفقود من البخر من أسطح الخزانات والمجاري المائية .

٣ – إضافة موارد مائية تقليدية : وذلك من خلال إسقاط أمطار صناعية (تقوم إسرائيل بذلك) . أو جر جبال جليدية من المناطق القطبية وإذابتها وتخزينها . أو سحب الفائض المائي من بلاد إلى أخرى عبر خطوط أنابيب ضخمة .

وقد تكون إضافة موارد مائية تقليدية ليست من المياه السطحية فحسب إنما من المياه الجوفية ولو أنها عملية مكلفة وتحتاج إلى دراسات واستكشافات لفترات طويلة واستثمارات ضخمة .

وقد تحدث هذه الإضافة من خلال استخدام مياه الصرف سواء من مياه الصرف الزراعي أو مياه الصرف الصناعي أو مياه الصرف الصحي. وتختلف معايير وضوابط إعادة الاستخدام من نوع إلى آخر .

وهناك أخيرا تحلية المياه المالحة . وتستند عملية تحلية المياه إلى خاصية ثبات المياه فمهما تعرضت المياه إلى تغير طبيعي أو كيميائي فإنها تعود إلى حالتها الأساسية أي الحالة السائلة . وتهدف التحلية إلى الحصول على ماء عذب بكميات كافية وبأسعار مناسبة . وتتعدد الطرق التقنية المستخدمة في عمليات التحلية . وهذه الطرق قد تكون عن طريق الطاقة الحرارية أو الكهربائية أو الكيميائية . وتجري المفاضلة بين هذه الطرق على أساس التكلفة الاقتصادية لكل منها . ويلعب رأس المال المستثمر وسعر الطاقة المستخدمة وتكاليف التشغيل والصيانة أدوارا في اختيار الطريقة المستخدمة للحصول على الماء العذب [٦٢].

يقول الدكتور مجدي أبو ريان في مقالة له إنه يعتقد أن في حالات كثيرة وعلى الأخص الأماكن البعيدة عن الوادي سوف تكون تحلية مياه البحر أقل تكلفة من تكلفة نقل مياه النيل ، وبالتالي فإن التوسع في تحلية مياه البحر في منطقتي البحر الأحمر وسيناء (ونضيف إليها الساحل الشمالي) سوف تضيف موارد جديدة إلى موارد مصر المائية ، وفي الوقت الحالي فإن المياه المحلاة في مصر تتعدى ٣٠ مليون متر مكعب سنويا وهذا الحجم ضئيل ويجب التوسع فيه وتشجيعه [٦٣] . وهناك اتجاه نحو إدخال القطاع الخاص في مجال تحلية المياه وهو اتجاه محمود ، ويمكن تشجيع محطات تحلية المياه بدفع مساعدات لها فإن لم تتمكن الدولة فسيكون ذلك بدفع قروض لها قليلة الفوائد .

٤ / ٤ – أزمة الغذاء :

كان إنتاج الغذاء غير مواكب لزيادة السكان في العالم فأدى ذلك إلى أزمة في الغذاء . وقد كان من أسباب نقص الغذاء سوء استخدام الموارد الزراعية وعدم المحافظة عليها رغم أنها لا

---

[٦٢] المرجع السابق ، ص ١٣٩– ١٥٨ .

[٦٣] جريدة الأهرام في ٤ / ٣ / ٢٠٠٠

تتجدد بالإضافة إلى الزحف الصحراوي مما أدى إلى اكتساح المراعي والغابات نتيجة استخدامها والرعي فيها بطرق جائرة وأساليب غير علمية [٦٤].

ويمكن أن يضاف إلى زيادة عدد السكان في تعليل أزمة الغذاء الأسباب التالية :

١ – تباين توزيع الموارد الزراعية في العالم

٢ – النظام الاقتصادي العالمي يزيد مشكلة التباين تفاقما .

٣ – عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول التي تتعرض حاليا لأزمة الغذاء .

٤ – إهمال القطاع الزراعي بحيث لا تتم الاستفادة من الموارد المتاحة فيه بالدرجة المطلوبة .

٥ – اتباع سياسات اقتصادية تقلل الحافز لمزيد من الإنتاج الزراعي [٦٥].

إن منظمة التغذية والزراعة العالمية F. A. O. تقرر أن حوالي ١٥ % من سكان العالم لا يحصلون على القدر الكافي من الطعام . وأن نصف سكان العالم يعانون من سوء التغذية ويؤدي ذلك أيضا إلى اضمحلال المقدرة الجسمانية والفكرية للإنسان ، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض أجور الأفراد لأنها مبنية على الإنتاجية [٦٦].

والدول المتقدمة تتخم بفائض الغذاء وتضطر إلى تخزينه أو حبسه عن الأسواق أو تلجأ إلى تدميره وحرقه أو منع الإفراط في إنتاجه ولا تفكر أن تنقل الفائض من المنتجات الزراعية إلى سكان الدول النامية الذين هم في حاجة إليه ويعانون من الجوع والحرمان [٦٧].

ولا يضيف الدكتور محمد عبد العزيز عجمية جديدا إلى أسباب أزمة الغذاء ، فهو لا يزال يشير إلى الأسباب التقليدية التي تتمثل في الزيادة الكبيرة على طلب المواد الغذائية نتيجة الزيادة السريعة في عدد السكان وارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات وزيادة الدخل الفردي ، بالإضافة إلى قصور الإنتاج المحلي من الغذاء عن تلبية حاجات السكان سواء لسبب راجع إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية أو قلة اهتمام الحكومات في الدول النامية بالمشاكل الزراعية وفقر الفلاح وعدم وجود رأس مال كاف لديه علاوة على ضيق الرقعة الزراعية وتحديد تملكها أو حيازتها في بعض الدول . أضف إلى ذلك أنه ليس هناك وسائل فعالة في المحافظة على المحاصيل الزراعية لدى الدول النامية . وهناك أسباب أخرى راهنة تتمثل في ارتفاع أثمان الحبوب وأثمان السماد وتكاليف الشحن وازدياد الطلب نفسه في البلاد المتقدمة وانخفاض المخزون العالمي من الغذاء وإحجام الدول المتقدمة عن معاونة الدول النامية أو تخفيض معوناتها إلى هذه الدول [٦٨] .

من أجل ذلك يقول الدكتور سعيد اللاوندي إن البشرية تدخل من أبواب القرن الحادي والعشرين وفي فمها مرارة حتى الحلقوم وذلك بسبب ازدياد رقعة البؤس فهناك أكثر من مليوني شخص يعيشون في بؤس مطلق فلا دخل لهم ولا عمل ثابت ولا مسكن ، ولا يجدون حد الكفاف في الطعام والشراب . ويتساءل مع لويس سامبدور الخبير بالأمم المتحدة : كيف

---

[٦٤] د . محمد حامد عبد الله ، المرجع السابق ،،ن ص ٢٤ – ٢٥ .

[٦٥] المرجع السابق ، ص ١٤٥

[٦٦] د. محمد عبد العزيز عجمية : الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ١٩٣ .

[٦٧] المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

[٦٨] د . محمد عبد العزيز عجمية : المرجع السابق ، ص ١٦٩ – ٢٠٨ ز

يسوغ فهم أن يكون كوكب الأرض غنيا بينما أغلبية سكانه يموتون جوعا . ويتساءل : أين صحوة الضمير العالمي ؟ ..[69]

وأعتقد أنه ضمير نائم لا يستيقظ إلا في أوقات الأزمات الطاحنة مثل ثورة البراكين والزلازل والفيضانات ثم يعود لينام من جديد ، لابد أن شيئا يزلزله حتى يتحرك .

وتبلور منظمة الصحة العالمية الوضع بأن داء نقص التغذية لن يهدأ في السنوات المقبلة وترى أن كوكب الأرض يمكنه أن يطعم ١٢ مليار شخص ، رغم أن عدد البشر تجاوز ٦ مليار شخص ، والأغلبية منهم يعاني من أمراض الفقر والجوع وسوء التغذية والسبب في ذلك هو سوء توزيع الطعام . في الدول المتقدمة يشكو البشر من التغذية المفرطة . وفي الدول النامية يشكو البشر من التغذية الشحيحة . وبينما أبقار أمريكا تنعم بالحبوب والغلال لا يجد فقراء أفريقيا غير التراب طعاما وأصحاب المزارع في الدول المتقدمة تضمن لهم الدولة دخولهم ، وحتى لا يصابوا بخسارة تحرق لهم محاصيلهم ، وتدمر جبالا من اللحوم الفائضة ، وآلاف من الأطنان من المنتجات الزراعية وذلك حماية لدخولهم ولا تفكر لحظة في أن تقوم بنقل هذه المحاصيل واللحوم والأغذية إلى الدول الفقيرة لرفع مستوى التغذية فيها .، لقد استعمرت الدول المتقدمة الدول النامية دهورا طويلة ، ولا يفكرون في معونتها دهرا حتى تستقيم وتنهض . ويقول الدكتور سعيد : " مثلما تحرم الدول الكبرى سلاح التدمير الشامل فلم لا تأمر بتدمير سلاح الجوع ذلك الذي تستعمله الدول الصغرى ضد مواطنيها (الجوع في سراييفو وفي كوسوفا) ، أو الدول الكبرى ضد الدول الصغرى . (رفضت شركة متعددة الجنسية في شيلي صرف نصف لتر لبن لكل طفل بسبب أوامر من الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر) [70] .

ويأتي الحديث عن دور علاج هذه الأزمة ، ويضع الاقتصاديون لها حلولا كثيرة . وعلى رأس هذه الحلول زيادة الإنتاج في المناطق التي تتعرض لشح المواد الغذائية ، ولو أن ذلك الاقتراح يتطلب توفير الموارد اللازمة للإنتاج الزراعي مما يدخل الدولة في مشكلة التمويل وهي مشكلة عويصة في هذه المناطق .

والحل الثاني يكمن في ترحيل المنتجات الزراعية من المناطق التي تنتج فيها كميات تفيض عن الحاجة إلى المناطق التي تتعرض لشح الموارد الغذائية . وفي هذه الحالة سوف تتكبد المناطق الشحيحة نفقات النقل وقد ارتفعت تكاليفه وأصبحت سبل النقل غير كافية .

والاقتراح الثالث في هذا الصدد هو ترحيل من يتعرضون لشح المواد الغذائية إلى الأماكن التي تتوفر فيها ومثل هذا الاقتراح سيقف عقبة في طريقه قوانين الهجرة وما ترد فيها من قيود ، وهي قيود تفرضها الدول للحد من الهجرة إليها ، فضلا عن تكاليف الهجرة الفردية أصبحت باهظة فما بالنا بالهجرات الجماعية . والاقتراح الرابع هو العمل على تحسين التوازن بين عرض الأرض والطلب عليها . ويمثل هذا الاقتراح الحل العملي وذلك من خلال زيادة عرض الأراضي الزراعية وتنمية المزيد من الأراضي البور وإعدادها للإنتاج الزراعي واستخدامها استخداما مكثفا وتقليل عدد السكان الذين يقيمون عليها . [71]

---

[69] د . سعيد اللاوندي : القرن الحادي والعشرون بين ضحايا الجوع وسلاح التجويع ، جريدة الأهرام ، ص ٢ / ٢ / ٢٠٠٠

[70] المقالة السابقة

[71] د . محمد حامد عبد الله ، ص ١٤٧ – ١٤٨ .

ويؤيد هذا الاقتراح الدكتور محمد عبد العزيز عجمية وذلك من خلال استغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة جزئيا أو كليا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . علاوة على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وذلك من خلال استخدام المعدلات المثلى من الأسمدة الكيماوية واستخدام بذور جيدة وسلالات عالية الإنتاج ومقاومة الحشرات والأمراض الزراعية والاهتمام بالري والصرف واستخدام الآلات الزراعية والاهتمام بالنقل والتوزيع والتخزين حتى يمكن أن يزيد الإنتاج الزراعي والغذائي . وتلعب الحكومات دورا فعالا في النشاط الزراعي من خلال توفير المقومات اللازمة للزراعة من بذور وسماد ومبيدات للحشرات وتشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية ورسم برامج التنمية الاقتصادية واتباع سياسات سوية ملائمة لتشجيع الفلاح على الاهتمام بالأراضي علاوة على التعليم والثقافة الزراعية والإرشاد الزراعي [٧٢] .

إن الدكتور سعيد اللاوندي ينادي بوضع آليات جديدة للاقتصاد العالمي تضمن هزيمة سلاح الجوع وتأكيد حق الغذاء كأحد حقوق الإنسان التي لا تقبل المزايدة [٧٣].

وأعتقد أن ذلك لن يحدث إلا بتضافر جهود الدول المتقدمة والنامية بوضع برامج لمحاربة الجوع في العالم تكفر فيه الدول المتقدمة عن سيئاتها السابقة وتعاون الدول النامية في محنة الجوع .

٤ / ٥ – أزمة التصحر :

تتدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة بسبب عدة عوامل منها تغيرات المناخ ونشاط الإنسان . ولو أن تدهور الأرض مسألة شائعة في المناطق الجغرافية المختلفة وفيها تتعرض التربة للانجراف والتعرية وفقد الخصوبة والتلوث ، ويصيب التصحر الأرض المنتجة ويؤدي إلى بقع متباعدة ، تكبر وتصبح رقعا مترامية ، تتلاقى وتندمج وتشكل منطقة قاحلة تضاف إلى الصحاري المتاخمة لها [٧٤] .

التقرير الأخير لمنظمات الأمم المتحدة المعنية بقضايا الأراضي الجافة والتصحر قيم الوضع الدولي في عام ١٩٩٢ وخلص إلى أن الأراضي المتضررة بالتصحر في العالم تبلغ حوالي ٣٥٦٢ مليون هكتار أي حوالي ٦٩ % من جملة أراضي المناطق الجافة التي تنتج إنتاجا زراعيا . ويبين التقرير مدى الضرر الذي يصيب أراضي إنتاج الطعام والمراعي في المناطق الجافة . ويبين أن هذا الضرر واقع في قارات العالم جميعها وأن مداه الجغرافي متسع مما يؤدي إلى التركيز على قضية التصحر ووضعها موضع العالمية [٧٥] .

وقد قامت البلاد العربية بإنشاء المؤسسات العلمية التي تعني بدراسة الصحاري والأراضي الجافة وأنشأت جامعة الدول العربية المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة . ومقره دمشق . وبدأ في وضع خطة العمل العربية اعتبارا من عام ١٩٩٢ ويقع في عنايته الاهتمام بقضايا الأراضي الجافة والتصحر [٧٦] .

---

[٧٢] د . محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ – ٢١٦ .

[٧٣] د . سعيد اللاوندي ، المقالة السابق الإشارة غليها .

[٧٤] د . محمد عبد الفتاح القصاص : التصحر ، تدهور الأراضي في المناطق الجافة ، علم المعرفة بالكويت ،

[٧٥] المرجع السابق ، ص ٨٩ – ٩١ .

[٧٦] المرجع السابق ، ص ١٢٢

وتختلف أسباب التصحر في البلاد العربية من بلد إلى آخر ، فمثلا تدهورت الأراضي في الأردن بسبب مجموعتين من الأسباب . المجموعة الأولى تنتمي إلى العوامل الطبيعية المتصلة ببيئة الأراضي الجافة مثل قلة المطر والتغير السنوي فيما بين سنوات عجاف (نوبات الجفاف) وسنوات سمان (المطر أعلى من المتوسط ، والتربة فقيرة في محتوى الغذاء هشة البناء) ومن ثم عرضة للتعرية . والمجموعة الثانية من الأسباب تتمثل في عوامل متصلة بفعل الإنسان وعلى رأسها الرعي الجائر والزراعة التي لا تراعي التوازن البيئي ، وتوغل العمران في الحضر وفي الريف على أراضي الزراعة والمراعي ، بالإضافة إلى قطع لأشجار الغابات والإحراج [٧٧].

وفي الإمارات العربية المتحدة ترجع أسباب التصحر إلى تدهور المياه الجوفية وهي مصدر رئيسي للري . وتدهور الغطاء النباتي بسبب الاحتطاب والتقطيع . والرعي الجائر المتمثل في زيادة عدد القطعان على قدرات المراعي على تحمله [٧٨] .

ولا يختلف الوضع في البحرين عن الوضع في الإمارات فلا زالت الأراضي تتدهور وكذلك المراعي لنفس الأسباب [٧٩] . أما في الجمهورية التونسية فهناك تدهور في المراعي وانجراف المياه للأراضي الزراعية ، وتراكم الكثبان الرملية في أراضي الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة ، وتقلص الغابات ، وتقلص أراضي الحشائش والحلفاء [٨٠] .

وفي المملكة العربية السعودية ، توجد أسباب جديدة للتصحر تتمثل في حركة الرمال وتملح التربة بجانب تدهور الغطاء النباتي في المراعي وتدهور الغابات واستنزاف موارد المياه الجوفية [٨١] .

وتتشابه بعض البلاد العربية الأخرى بالمملكة العربية السعودية كليبيا والكويت .

وفي مصر يظهر التصحر نتيجة تدهور الأراضي واختلال التوازن بين الري الزائد والصرف القاصر ، ثم حدوث لتجريف للأراضي الزراعية لتدخل التربة في صناعة الطوب الأحمر . وتتعرض المناطق الساحلية إلى التعرية والانجراف والكثبان والفرشات الرملية تنتشر في الصحراء الغربية [٨٢] .

وتختلف مقاومة التصحر من بلد لآخر لكن هناك وسائل للخروج من أزمة التصحر إما تقنية أو اقتصادية أو اجتماعية .

الوسائل التقنية الرشيدة هي التي تحقق تنمية متواصلة وتقوي نظم البيئة المنتجة (الأرض) من التدهور ، وهي التي تصوب العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأرض . وتأتي من جعل قدرة النظام البيئي على تحمل ما فوقه ، ومنع تقطيع الأشجار بما يجعل في الإمكان تعويض ما تم اقتطاعه ، وتخفيض عدد الحيوانات بما يتفق وقدرة الغطاء النباتي على إنتاج الكلأ وبذلك يتم منع المراعي الجائرة . وترك فترات بور كافية للأرض حتى تستعيد خصوبتها ، وكذلك تغطية الأرض نباتيا لحماية التربة من عوامل التعرية ، وتوسعة الزراعة

---

[٧٧] المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

[٧٨] المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

[٧٩] المرجع السابق ، ص ١٣٠

[٨٠] المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

[٨١] المرجع السابق ، ص ١٤٢ ز

[٨٢] المرجع السابق ، ص ١٧٤ ز

في المناطق هشة قليلة المطر . أضف إلى ذلك التوازن بين الري بالغمر والصرف القاصر حتى لا تتملح الأرض وتتبلل . إن كل ذلك خلاصته هو تصويب وسائل استخدامات الأرض والعمل على تثبيت الرمال بما يحول دون زحفها على الأراضي المنتجة . وينتج عن ذلك أن تتم صيانة التربة ونحافظ على خصوبتها من أضرار التعرية والانجراف والتلوث والتملح . وقد يساعد على تدهور الأراضي تقطيع الغابات والأحراش ، ويؤدي وقف ذلك التقطيع إلى وقف ذلك التدهور . وذلك الوقف يؤدي إلى تلطيف البيئة لنمو النبات ، ووقف اثر الرياح في تعرية التربة . ولذلك يجب الإبقاء على ما نما من أشجار وشجيرات ، بل استزراع أشجار جديدة بدلا من تلك التي تم تقطيعها ، فذلك التشجير يقي الأرض من التعرية لأنه يعتبر مصدات للرياح . كما يحسن المراعي ويوقف تعريتها . ويتيح في نفس الوقت ثروة خشبية يمكن أن تستعمل كوقود في المستقبل . وإذا كان من اللازم إعادة تشجير ما أقتطع فإن الأمر يقتضي وقف تدهور المراعي وذلك من خلال تنظيمها وتحقيق تكامل بين مواردها الطبيعية والموارد الإضافية التي هي غذاء للماشية . والعمل على استزراع مساحات من الأراضي بالري بمياه البحر لإنتاج أنواع من القطف تستسيغه الماشية . (لقد تمكن العلماء من استنبات نوع من القمح يروى بمياه البحر) .

أما الأراضي التي تزرع بالأمطار فيجب وقف الانجراف فيها وصيانة التربة ، وذلك بزراعة خطوط من الأشجار والشجيرات للتخفيف من أثر الرياح والتأثير على سطح التربة .

وإذا كان من اللازم وقف الانجراف للتربة أو التجريف فيجب وقف الانجراف المائي وذلك الذي يحدث نتيجة اندفاع مياه السيول فتجرف الأرض في طريقها . وذلك حتى يمكن التمكن من الحفاظ على زيادة الموارد المائية المتاحة لنمو النبات مما يزيد من غلة الأرض . وذلك بالإفادة من تضاريس سطح الأرض ومعالجة هذه التضاريس بما يؤدي إلى توجيه المياه خلال الحقول والبساتين . وإقامة السدود على مجاري الوديان التي تتجمع فيها مياه السدود . والقيام بتحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي واستخدام الماء المالح في الري أو استنباط سلالات من المحاصيل تتحمل الجفاف ونقص الموارد المائية .

وإذا كانت الرياح تعري الأرض ، فنتصدى لذلك ، وإذا كانت المياه تغمرها ، فنمنع ذلك ، واستصلاح الأراضي يضيف إليها . ويكون فيها استخدام المياه بحكمة . ولو أن مشروعات التنمية ذات تكلفة عالية ، ونفقات جارية كبيرة . والمحافظة على سلامة هذه الأراضي تحتاج إلى جهد إنساني متصل لصيانتها والمحافظة عليها سواء كان ذلك الجهد الإنساني قد بذل عبر عصور طويلة أو بذل في الوقت الراهن ، وذلك حتى يتم تفادي تصحر هذه الأرض وتدهورها من جديد . وهذا الوضع ينتج من اختلال التوازن بين الري والصرف وامتلاء التربة بالأملاح وعدم تسربها . وتتم مقاومة ذلك الخلل من خلال تطوير شبكات الري بما يزيد من كفاءتها ويقلل من فاقدها . وتدقيق تسوية أرض الحقول . والتحول إلى وسائل الري الحديثة بدلا من الري بالغمر ، وذلك بالرش بوسائله المتعددة أو الري بالتنقيط .

ويعد تثبيت الكثبان الرملية من وسائل التقنية حيث يتم وقف تحرك الرمال مما يؤدي إلى وقف إغراق الأرض الزراعية بالرمال . وقد يحدث ذلك التثبيت للرمال بإنشاء حواجز كاسرات الرياح قليلة الارتفاع تكون بمثابة حواجز لمنع الرياح من تحريك الرمال أو حواجز من مخلفات نباتية جافة تربط بعضها ببعض أو إقامة ألواح ألياف أسمنية مثقبة أو حواجز من

البراميل . أما التثبيت البيولوجي فيكون من خلال استزراع أنواع من نباتات بيئية تعيش في الرمال . ومثل هذه النباتات تحول دون تفكك الطبقات السطحية من الرمال .

أما الوسائل الاقتصادية فهي مشروعات لمكافحة التصحر وصون نظم الإنتاج في المراعي والزراعات المطرية والزراعات المروية ، وتثبيت الكثبان الرملية . وهي مشروعات تدر عائدا لكن على المدى الطويل . غير أنها تحتاج إلى قروض لتمويلها ، وتعطي عائدا محدودا . ولكن حينما تؤتي المشروعات أكلها فإن نسبة التكلفة للعائد تتراوح بين ١ / ٤ أو ١ / ٢ . ولكن ذلك لا يخفي أن هذه المشروعات تؤتي ثمارها بعد فترة طويلة ، فيما عدا مشروعات إصحاح أراضي الزراعة المروية .

وهناك الوسائل الاجتماعية وهي تتلخص في أن يتم الإنفاق على مشروعات التصحر وليس على مشروعات قليلة الصلة بعلاج الضرر الذي سببه الجفاف والتصحر . وأن إنتاج المشروعات مفيدا لسكان الجهة المتضررة التي أقيمت لها المشروعات ولا يكون هم المشروعات الأكبر هو تصدير ما ينتج . كذلك يجب أن يكون لسكان الأراضي المتدهورة حق في الأراضي التي استصلحت ، لا أن تؤول إلى الدولة ، على أن يشارك الناس في تخطيط وتنفيذ المشروعات . ويحدث ذلك من خلال برامج للتعليم والتدريب والتوعية لهؤلاء السكان حتى يقبلوا على المشروعات وكذلك أن يتم تنظيم الناس في جمعيات أو تعاونيات أو حتى شركات مساهمة حتى يكون إسهامهم في تنفيذ المشروعات فعالا [٨٣]

---

[٨٣] أنظر في تفاصيل هذه الوسائل كتاب الدكتور / محمد عبد الفتاح القصاص ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ – ٢٠٣ .

الفصل الخامس
مشاكل التنمية الاقتصادية

٥ / ١ – التنمية الاقتصادية :

انطلقت الدول الصناعية في التنمية الاقتصادية بحيث لم تواجه مشكلات اقتصادية كبيرة فيما عدا ما يصيب المجتمع الرأسمالي من أزمات دورية . أما الدول النامية فقد وقعت في مستنقع التخلف الاقتصادي . ويتميز هذا التخلف بان الاقتصاد يسوده النشاط الأولي وهو نشاط الزراعة . وترتفع لذلك نسبة الناتج الزراعي في الناتج الأهلي . وتتركز القوى العاملة في ذلك النشاط ، فنجد مثلا نسبة النشاط الأولي في أفريقيا تصل إلى ٧٥ % مقارنة بأوربا ٣٨ % كما أن السكان أنفسهم يتمركزون في القطاع الزراعي (الريفي) . ونظرا لتخلف إنتاجية العمل في الدول النامية فإن الأجور بدورها انخفضت مما أدى إلى انخفاض مستوى الدخل وبالتالي انخفض مستوى الاستهلاك . وانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار وهو الأمر اللازم للاستثمار ومن ثم يتعسر التكوين الرأسمالي في الدول النامية . وتتميز الدول النامية بازدواجية الاقتصاد المتخلف بمعنى أنه يوجد في الاقتصاد هيكلان مختلفان تمام الاختلاف : قطاع بدائي وطني يقوم أساسا على الكثافة العمالية والطرق البدائية في الإنتاج وهي الوسائل التقليدية في الإنتاج وقطاع رأس مالي متطور أجنبي يقوم على تكثيف رأس المال بمعنى قلة الأيدي العاملة وأساليب إنتاج متقدمة .

تعاني الدول النامية في نفس الوقت من معدل مواليد عال ومعدل وفيات عال وقد ينخفض ومتوسط عمر منخفض وتشغيل مبكر للأطفال وارتفاع نسبة الأمية . وتعاني من موقف سلبي تجاه التقدم المادي وتكوين الثروات أو التقدم الفني وضعف الحافز على الاستثمار [٨٤] .

وتعيش الدول النامية في حلقات مفرغة من الفقر . تنتقل فيه من ضعف الادخار إلى ضعف الاستثمار إلى افتقار القوى العاملة إلى المواصفات اللازمة لتأدية شتى الأعمال ومن ثم فهي تعمل أعمالا يدوية ومن ثم تكون أجورها ضعيفة فلا تقوى على الادخار وتعود الحلقة إلى البداية وتنتهي نفس النهاية [٨٥] .

نظريات وتجارب:

يدفع التنمية الاقتصادية في البلاد الفكر الاقتصادي تارة ، والتجارب تارة أخرى . وقد كانت مصر مسرحا للتجارب الاقتصادية حينما انتقلت من اقتصاد السوق إلى الاقتصاد الاشتراكي ثم إلى اقتصاد مختلط بين الحرية والاشتراكية

والتنمية الاقتصادية تركزت عند آدم سميث على أساس مبدأ تقسيم العمل الذي يؤدي إلى رفع المستوى الفني للعمال وزيادة إنتاجيتهم واستنباط وسائل ومعدات أكثر جودة وفاعلية توفر في عنصري الوقت اللازم للإنتاج وتكلفة ذلك الإنتاج . وينادي آدم سميث بالمنافسة الحرة ويرفض تدخل الدولة والعمل على تحقيق قدر من التراكم الاقتصادي . فيقول آدم سميث إن تزايد السكان يؤدي إلى تزايد الحاجات مما يولد زيادة في الطلب على السلع ويتسع بذلك

---

[٨٤] د. عاطف السيد : دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار المجمع العلمي بجدة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٨ – ١٠٢ .

[٨٥] المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

السوق وتزداد الدخول . ويحجز الناس منها للادخار ويحدث التكوين الرأسمالي . وهذه نظرية عامة يعوزها التحديد [٨٦].

وفي العصر الحديث وضع شومبيتر نظريته في التنمية بشكل ديناميكي وجعلها عملية غير متدرجة وغير متصلة وأن المنظم له دور فيها فهو المحدد لما يقدم من أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينها سواء من خلال إدخال واستنباط سلع جديدة أو استعمال وسيلة جديدة في صناعة ما أو إيجاد مصدر جديد أو مورد جديد للمواد الخام . فهو يفترض وجود اتجاه مستمر في إمكانيات التجديد والتقدم الفني وهذا شرط للتنمية . والمنظم يحصل على احتياجاته المالية من خلال الائتمان المصرفي ومن ثم يصبح الاستثمار قابلاً للزيادة والسوعة نتيجة هذا الائتمان [٨٧] .

ثم يأتي كيينز ليضع الشروط اللازمة للمحافظة على نمو ثابت للدخل على أساس العمالة الكاملة دون تضخم أو انكماش نقدي وبنمو الدخل بما يمنع الركود طويل الأجل أو التضخم طويل الأجل [٨٨] .

وهناك من الكتاب من يري أن التنمية الاقتصادية تتكون من عدة مراحل شأنها في ذلك شأن السلسلة التي تتكون من عدة حلقات . وقد قرر والت ويتما روستو أن أي مجتمع لابد أن يمر بمراحل خمس من أجل أن يحقق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي . وهذه المراحل هي مرحلة المجتمع التقليدي – مرحلة الاستعداد للدفعة القوية – مرحلة الدفعة القوية (الانطلاق) – مرحلة السعي إلى النضوج الاقتصادي – مرحلة الوفرة (الاستهلاك الوفير) . ويرى روستو أن الوصول إلى مرحلة النضوج يستغرق أربعين عاماً حتى يمكن الوصول إليها وفيها تتغير القوى العاملة من حيث التكوين وتتغير أفكار المجتمع وأطماعه ونظرته للأجور . وفي المرحلة الأخيرة يرتفع المستوى الاستهلاكي للأفراد وينتشر استهلاك حيازة السلع المعمرة [٨٩] .

النظريات قد تتجه نحو التفاؤل ، لكن التجارب العملية هي المحك الحقيقي للنظريات . وهي التي تبين صدق النظريات وكذبها أو ضرورة تعديلها في شق فيها . وقد قسم الدكتور / عاطف السيد التجارب التاريخية للتنمية الاقتصادية إلى أربعة نماذج وهي نموذج التنمية التلقائية – نموذج التنمية المخططة – ونموذج التنمية المغلقة – ثم نموذج التنمية المفتوحة . وقد أضفنا إليه نموذج خامس هو التنمية المفتوحة المخططة .

نموذج التنمية التلقائية فيه تتعاون الدولة والأفراد على التنمية . وإن كان الأفراد فيه يقومون بالدور الأساس في التنمية . وقد طبقت هذا النموذج بعض دول أوربا كإنجلترا وفرنسا في القرن الثامن عشر . والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر . وألمانيا في الربع الأخير من نفس ذلك القرن . وقد ساعد على التنمية التلقائية في هذه البلاد الثورة الصناعية بجانب الثورة الزراعية وثورة المواصلات . وقد أدت الثورة الصناعية في إنجلترا إلى زيادة الإنتاج الصناعي سرعة وعمقاً وشمولاً ولم تعتمد إنجلترا على الصناعات القائمة إنما أمتد نشاطها إلى صناعات جديدة . ولكن الثورة الصناعية في فرنسا كانت أقل حدة

---

[٨٦] د . عاطف السيد : دراسات في التنمية الاقتصادية ، ص ١١٢ – ١١٤

[٨٧] المرجع السابق ص ١٤٤ – ١٤٥

[٨٨] المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

[٨٩] المرجع السابق ، ص ١٦٢ – ١٦٤ .

وأضيق نشاطا وذلك لانشغال فرنسا بالنواحي السياسية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . وفي ألمانيا أهتم القائمون بأمر الصناعة بالاختراعات الحديثة وتسهيل طرق المواصلات ولم تزدهر الصناعة إلا في أواخر القرن التاسع عشر .

وتعد الثورة الزراعية من عوامل نجاح التنمية في هذه الدول ، فقد قامت على تحول الزراعات الصغيرة إلى زراعات كبيرة ، وتغيير وسائل وطرق الإنتاج الزراعي ، وتغيير نظرة المنتجين الزراعيين إلى طبيعة عملهم وإنتاجهم .

وكان لنمو المواصلات أثر كبير متبادل بين الثورتين الزراعية والصناعية . فقد تحسنت طرق المواصلات سواء النهرية أو السكك الحديدية . وتحول الإنتاج الزراعي من إنتاج محلي إلى إنتاج عبر الدول . وترابطت الأسواق المحلية فانقشعت بذلك عزلتها . وترتب على تحسن طرق المواصلات أن انتقلت الأفكار الجديدة وطرق الإنتاج الحديثة عبر الدول .

وقد قام الأفراد بدور أساس في هذا النموذج إلا أن ذلك لا ينفي الدور الهام للدولة . فقد حقق التعاون بينهما نجاح هذا النموذج . وقد استهدف تدخل الدولة شد أزر عملية التنمية الاقتصادية وحمايتها من الأخطار التي تهددها .

وكان تمويل التنمية في ذلك النموذج يتأتى من اقتراض كبار العقاريين من البنوك المحلية لتمويل استغلالهم وتحسين الطرق والقنوات اللازمة لنقل المحاصيل . ويمول الاستثمار الصناعي عن طريق رؤوس الأموال المتراكمة لدى التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق الأرباح غير الموزعة علاوة على دور شركات الأموال والبنوك في ذلك التمويل .

أما نموذج التنمية المخططة ، فإن دور الدولة فيه هو الغالب . إذ تقوم برسم خطة تحاول بها أن تعالج اختلالات الاقتصاد وتحاول تنفيذ هذه الخطة بما لديها من نفوذ على الأفراد سواء كان النفوذ ماديا أو معنويا . وقد قامت التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي سابقا على أساس تنفيذ القرارات الاقتصادية التي تجعل من التصنيع أداة لتحويل الهيكل الاقتصادي للبلد . وقد ركزت الخطة في ذلك الاتحاد على الصناعات الثقيلة لدرجة أن ٥٣,٧ % من الاستثمارات كان يخص هذه الصناعات . وصارت الزراعة تابعة تقريبا للصناعة ، مما ساهم في الحد الكبير من الاستهلاك . وقد لجأ الاتحاد إلى الضرائب غير المباشرة للحد من الاستهلاك وذلك لأن الأجور ضعيفة مما لن يحقق هدف الحد من الاستهلاك لو فرضت عليها ضرائب مباشرة . وينتقد الدكتور / عاطف السيد التجربة السوفيتية على أساس أنها لم تقم التوازن في توزيع المجهود التنموي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . فقد حظيت الزراعة بأقل اهتمام من الدولة . كذلك قطاع الخدمات خاصة قطاع النقل والتوزيع فكان أكثر القطاعات تخلفا وأقلها حظا في المجهود التنموي ، مما أسفر عن اختناقات رهيبة ظهرت بوضوح في مستويات المعيشة . ويقال إن هذه التنمية في هذه التجربة هي مرادفة للبؤس الإنساني وانخفاض مستوى المعيشة إلى حد بلغ في بداية مراحلها حد المجاعة وتحملها الأفراد تحت ضغط الترغيب تارة والإرهاب تارة أخرى .

بالإضافة إلى ذلك أن نجاح التجربة كان نجاحا في إفراز كم هائل من الإنتاج وكان إنتاجا فاشلا في كيفه . لقد أدى تطبيق مبدأ المركزية المطلقة للقرارات إلى تطبيق معدلات أداء منخفضة وتحديد أهداف متواضعة أقل من الواقع وتم تعويق انتشار الأفكار الجديدة والتقدم

الفني . علاوة على ذلك أدى الأخذ بنظام التخطيط إلى وجود رقباء كثيرين في الأنشطة المختلفة لمراقبة سير العمل مما عطل من انطلاق هذه النشاطات .

النموذج الثالث هو نموذج التنمية المغلقة وهو يتميز بعدم الاستعانة بالخارج أي الاكتفاء الذاتي . ويرى الدكتور عاطف أن مثل هذا النموذج يتطلب وجود بلد به من الموارد ما يستطيع أن ينمي نفسه دون معونة خارجية . ويضرب لذلك مثلا باليابان في بداية نشأة التنمية الاقتصادية فيها . كانت اليابان تمول احتياجات التنمية من خلال القروض الداخلية أو الإصدار النقدي الورقي أو من الحصيلة الضريبية . ويلاحظ أنها استطاعت التحكم في الأسعار رغم الإصدار النقدي الورقي المؤدي إلى التضخم ، ولم تزد الأسعار عن ١٠ % .

غير أن اليابان لم تنجح في استمرار غلق حدودها والاقتصار في التنمية على مواردها الخاصة واضطرت إلى الاستعانة بالخارج . ورغم تدخل الدول في الجهود التنموية غير أن تدخلها لم يؤد إلى ضغط أو إرهاب ولم يسفر عن إملاق وحرمان .

يأتي النموذج الرابع وهو نموذج التنمية المفتوحة ، ويكون فيه الاستعانة في التنمية بالخارج في المقدمة . وقد دلت التجارب التاريخية على إمكانية تنمية الاقتصاد عن طريق هجرة القوى العاملة إلى الدول واستيراد رؤوس الأموال . ويقصد بالهجرة هي هجرة الأفراد إلى الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية والكمنولث البريطاني . كما انتقلت رؤوس الأموال من أوربا إلى المناطق الآخذة في النمو . ولكن الدكتور عاطف السيد يشكك في مقدرة هجرة الأيدي العاملة ورؤوس الأموال في إيجاد تنمية إلا إذا كانت للدولة المهاجر إليها مقومات اقتصادية وموارد تجعل هذه الهجرة عاملا مساعدا في التنمية . ويعطي مثلا على ذلك بإسرائيل التي يعد اقتصادها امتدادا مصطنعا لما يقدمون لها الهبات والإعانات . إذ لا تكفي مواردها لتغطية مرتبات موظفيها . (وقد يكون هذا الوضع في الثمانينات فهل هو الآن على هذه الحالة في بداية القرن الحادي والعشرين ؟ ..) .

الواقع أن الدول المتخلفة في حاجة إلى رؤوس أموال وهي تتميز بخاصية سكانية عالية ، فلا تطلب هجرة قوى عاملة إليها إنما تطلب هجرة رؤوس أموال وإمكانات لتدريب وتعليم القوى العاملة لديها . غير أن أصحاب الأموال الذين يملكون الثروة لا يثقون في حكومات الدول المتخلفة لأنهم يخشون من ضياع رؤوس أموالهم بسبب ما تعانيه هذه الدول من عدم استقرار واضطراب الأمن فيها وجنوحها في بعض الأحيان إلى التأميم والمصادرة [٩٠] .

نضيف نموذجا خامسا إلى النماذج الأربعة السابق شرحها ، ونسميه التنمية المفتوحة المخططة ، وفيه تكون الدولة لديها رؤوس الأموال القادرة على قيام التنمية في البلد ولكن تفتقر إلى القوى العاملة المدربة اللازمة لإدارة وتشغيل المشاريع الاقتصادية المختلفة وتشغيلها ، وذلك بسبب أن أعداد القوى العاملة اللازمة لهذه الإدارة وذلك التشغيل غير كافية أو أن القوى العاملة متوفرة فعلا غير أنها غير متعلمة أو غير مدربة على المواصفات المطلوبة للإدارة والتشغيل ، لذلك تقوم هذه البلاد التي تواجه هذه المشكلة الاقتصادية باستقدام العمالة من خارج البلاد . وتحاول أن تصل إلى التقدم من خلال التخطيط ووضع البرامج اللازمة للنهوض . وينطبق هذا النموذج على دول الخليج العربي .

أما الحالة التي تكون فيها البلد بلا رؤوس أموال وبلا قوى عاملة وتسعى للتنمية فإنها ستبقى متخلفة إلى أن تستقدم رؤوس الأموال اللازمة للتنمية والقوى العاملة المدربة لكي

---

[٩٠] أنظر في تفاصيل النظريات والتجارب د . عاطف السيد ، المرجع السابق ، ص ١٧٠-٢٠٦

تنهض من كبوتها . وعلى العموم فإن الدكتور / عاطف السيد يرى أن التعاون الوطيد بين الأفراد والدولة لازم وضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فللأفراد حد أدنى من المتطلبات لا يجوز تعديه ويفرض على الدولة احترامه ويتمثل لها كقيد على إمكانية تدخلها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لهم حد أقصى من الحرية لابد من مراعاته وإلا انقلب الأمر إلى فوضى . وهذا الحد الأقصى يمثل في نفس الوقت حدا أدنى لإمكانية تدخل الدولة . ويرى أيضا أنه لابد من استعانة الدولة بالعالم الخارجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاستعانة بالموارد الخاصة للدولة واستغلالها استغلالا كافيا [٩١].

ويحين توجيه السؤال الآن : ما هي أهداف التنمية ؟ ..

يقول الاقتصاديون إن الهدف الرئيسي من التنمية هو تحقيق التنمية ، بمعنى الوصول بالاقتصاد إلى حالة يكون فيها قد تخلص من الاختلالات التي تحيط بالنسب والروابط التي تربط متغيراته الاقتصادية بعضها مع البعض الآخر . وأصبح يستطيع النمو نموا تلقائيا وبالتالي تحقيق الأهداف المشتقة من هذا الهدف الرئيسي عبارة عن رسم الطريق إليه [٩٢] .

ونعتقد أن الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية هو الانتقال من حالة الندرة إلى حالة الوفرة . وبذلك يلبي الاقتصاد احتياجات المجتمع المادية والمعنوية والجماعية والشخصية .

وقد ثبت أن هذا الانتقال لن يحدث إلا بإدخال تقنية متقدمة تعمل على إنتاج السلع بالوفرة المطلوبة لتلبية احتياجات المجتمع . وإدخال التقنية المتقدمة يسبقه إعداد كامل للكوادر التي ستقوم بإدارة هذه التقنية وتشغيلها . وتمويل هذه التقنية وذلك التعليم وهذا التدريب على الوسائل الجديدة .

ويعد بناء رأس المال الاجتماعي وتنويع النشاطات الاقتصادية والاتصال بالعالم الخارجي لتسويق الفائض من السلع به هي ركائز من الركائز اللازمة للانتقال من الندرة إلى الوفرة .

إن من معوقات تحقيق هدف التنمية الاقتصادية وهو الوفرة هي معوقات تتعلق بنقل التقنية (التكنولوجيا) . ومعوقات تتعلق بتكوين الكوادر العلمية والفنية والماهرة اللازمة لهذه التقنية . ومعوقات خاصة بالمنشآت الصغيرة المساندة للمنشآت الكبيرة . وهناك أيضا معوقات أخرى على رأسها الديون والفقر والتمويل ، والديون هي أكثر من الفقر لأن الفقير يمكن أن يستدين . أما المدين فهو فقير ليس أمامه باب مفتوح للاستدانة وهو في نفس الوقت فقير لم يتمكن من تشغيل الأموال التي استدانها ليخرج من ربقة الفقر . (وبهذه المناسبة يمكن أن نشير إلى حدة الديون على الدول النامية وتتمثل في أن الدول الخمسين الأكثر فقرا في العالم حينما استلفت دولارا كانت تدفع في مقابله دولارين بعد إضافة خدمات الدين . لقد أصبحت هذه الدول في أغلب الأحوال تنفق على تسديد ديونها أكثر مما تنفق على التعليم والصحة معا [٩٣]) . ولو أن هذا الموضوع الأخير طويل لن نتمكن أن نتطرق إليه لطوله وتشعبه في ذلك الجزء لأنه لا يشمل الفقر المالي والاقتصادي وحدهما إنما يشمل وجوها أخرى للفقر لذلك فمحله الجزء الثاني من الكتاب . ونتناول الموضوعات الثلاثة الأولى فيما يلي :

---

[٩١] المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

[٩٢] المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

[٩٣] محمد سيد احمد : رسالة حضارية غير كولونيالية ، جريدة الأهرام ، في ٦ / ٤ / ٢٠٠٠

٥ /٢ – مشكلة نقل التقنية :

إن الدول النامية في حاجة إلى نقل التقنية لتحقيق الوفرة الاقتصادية في كافة النشاطات الاقتصادية ، فمثل هذا النقل يؤدي إلى النمو الاقتصادي ، وتحسين مستويات المعيشة ، وتنمية القوى العاملة ، فضلا عن أنه يسرع من تحقيق الامتياز الوطني . ومع ذلك فإن نقل التقنية (التكنولوجيا) يمكن أن يفشل أو تكون له نتائج غير متوقعة فيحدث مشاكل اقتصادية وسياسية .

والجدير بالذكر أن معظم بلاد الشرق الأوسط قد استوردت معدات ذات تكنولوجية متقدمة وكان المورد الأكبر لهذه المعدات هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلاد أوربا الغربية . ومن تقرير لجنة التكنولوجيا بالكونجرس الأمريكي يتبين أن ١٥ دولة إسلامية في الشرق الأوسط قد استوردت بما قيمته ٥,٥ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ما قيمته ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٢ .

ويواصل التقرير بيانه فيظهر أن مصانع الولايات المتحدة تتميز بتقديم التكنولوجيا في نطاق الخدمات التكنولوجية بما في ذلك إدارة المشروعات الكبيرة أو تقديم المعونات التكنولوجية .

ويعد استعمال واستيعاب التقنية من جهة المستقبل (الدول المستقبلة للتقنية) هو جزء دقيق من المشكلة . فيظهر أن الفرد عند استيعابه للتنمية يجب أن يكون مستعدا لها سواء لتشغيلها أو صيانتها أو لتعديل التقنية ذاتها ولكن ما يحدث هو أن هناك عوامل تحول دون استيعاب التقنية . إذ أن بعض البلاد المستقبلة للتقنية ليس لديها المديرون والفنيون اللازمون للتقنية . وفي بلد كمصر لديها بنية تحتية للتقنية المكثفة غير أن المهندسين المصريين والمدرسين سافروا للعمل في الخارج . وفي بعض البلاد الأخرى تستورد هذه البلاد التكنولوجيا والأفراد في نفس الوقت وذلك لتحقيق أهداف تنموية . وتعمل هذه التقنية دون تلاحم مقبول مع التقاليد وبين فئات المجتمع المختلفة . ويختلف مدى قابلية البلاد المختلفة في استيعاب التقنية المنقولة إليها من صناعة إلى أخرى .

فمثلا في صناعات البتروكيماويات قامت البلاد المستقبلة بتمويل تكنولوجيا هذه الصناعة ولكن بقيت على مساعدات من قبل الدول الأجنبية في تشغيل هذه التكنولوجيا رغم أنها أصبحت التقنية منمطة . ولا زالت هذه الصناعة تعتمد على مديرين وفنيين أجانب . (ويلاحظ أن تقرير لجنة الكونجرس للتكنولوجيا كتب في وقت يختلف عن الوقت الحالي حيث تم إحلال العمالة الوطنية بهذا النشاط إلى درجة كبيرة) .

ويوجد مثل هذه المشكلة فيما يخص تكنولوجيا العلاج حيث تفتقر التكنولوجيا إلى فنيين يقومون بإدارة وتشغيل هذه التقنية . ولا زالت المشكلة مزمنة في المملكة العربية السعودية والكويت فبهذه الصناعة نقص شديد للعمالة الوطنية المدربة ومن أجل ذلك تلجأ هذه الدول إلى العمالة الخارجية بعكس مصر والجزائر فهما يستخدمان عمالة وطنية عند استعمال هذه التقنية المتقدمة في العلاج . ومن هذا يظهر أن قدرة الدول المستقبلة للتكنولوجيا لا تعتمد فقط على استيعاب المعدات إنما على كفاءة عمالتها الوطنية على تشغيلها . علما بأن هذه الدول تستقبل التقنية لتشغيلها وصيانتها ، وليس لتعديلها أو أقلمتها بالبيئة . وليس مستغربا أن استيعاب التكنولوجيا محدود للغاية ، خاصة إذا ما قدمت لهذه الدول تكنولوجيات جديدة ومعقدة .

ولا يوجد بلد وضع سياسات منظمة ومحكمة بشأن نقل التكنولوجيا الدولية ، ولكن بعض المستقبلين والمقدمين للتكنولوجيا قد وضعوا سياسات لتنمية وتنظيم نقل التكنولوجيا فدول الشرق الأوسط تعمل على تغيير اقتصادياتها بسرعة من خلال تقديم التكنولوجيا الأجنبية ولذلك فهم يحاولون فعل ذلك ويحاولون في الوقت نفسه تفادي الاعتماد الزائد على مقدمي التكنولوجيا الأجانب خاصة فيما يتعلق بالصيانة للمعدات التكنولوجية ويحاولون أيضا منع التأثير على اقتصادهم المحلي وتنميتهم الاقتصادية والاجتماعية ويحاولون كذلك الحفاظ على ثقافاتهم وتقاليدهم وقيمهم المحلية .

وبينما هناك دول قد قررت الأخذ بالمشروعات المكثفة لرأس المال مثل السعودية والكويت ، فهناك بلاد مثل الجزائر أخذت بالمشروعات المكثفة للعمالة . وقد واجهت الدول التي أخذت بالمشروعات المكثفة لرأس المال ضرورة تدريب الوطنيين على استعمال التكنولوجيا الأجنبية . ولكن ذلك قد يستغرق وقتا مما يقتضي الاستعانة بالعمالة الأجنبية ، ولذلك فإن استيعاب التكنولوجيا الجديدة يمكن أن يكون محدودا في المدى الطويل ، ما لم يستقطب السكان للوظائف الفنية من خلال الحوافز التي تقدمها الحكومة . وفي مصر فإن تنمية القطاع الخاص وإجراء تعديلات إدارية وتمويل نقل التكنولوجيا قد تكون من القضايا الملحة . أما مقدمو التكنولوجيا لدول الشرق الأوسط فإنهم يقدمون التكنولوجيا على أساس المصالح الاقتصادية وسياساتهم تساند تجارة التكنولوجيا مع الشرق الأوسط . وقد وضعت الولايات المتحدة قيودا على نقل التكنولوجيا مثل القيود على بيع السلاح والمعدات العسكرية إلى الشرق الأوسط [٩٤].

لكن للدكتور محمود عبد الفضيل رأيا آخر هو أن دول الغرب وإسرائيل وأمريكا تعمل جميعها منذ سنوات على نزع سلاح العلم والتكنولوجيا المتقدمة من عند العرب . وليس سرا أن بعض الجامعات الغربية في البلدان المتقدمة تضع اليوم بعض القيود والمعوقات أمام الدارسين من طلاب الدكتوراه العرب في بعض فروع الفيزياء النووية وأبحاث الفضاء . (لكن هل العلم فقط يقتصر على الفيزياء النووية وأبحاث الفضاء ؟ ..) . ويستطرد الدكتور قائلا إن الدول الغربية تعمل على إزالة الحواجز الجمركية لتسهيل متدفقات التجارة فيما بين العالم شمالا وجنوبا وشرقا وغربا . وتقيم في نفس الوقت وتعلي حواجز التكنولوجيا بين بلدان العالم المتقدم وبلدان العالم النامي .. حتى تظل التكنولوجيا المتقدمة حكرا للعالم الأول . غير أن اختراق بعض البلدان الآسيوية لحاجز التكنولوجيا المتقدمة يهدد تلك الاستراتيجية الاحتكارية التي تقود بلدان العالم الأول [٩٥] .

ونعتقد أن التغلب على عقبات نقل التكنولوجيا يكون بأن نكسر هذه العقبات بالعلم والتعلم والتبحر فيه ونمضي في نفس الطريق الذي مضت فيه أوربا وأمريكا فنخترع نحن التقنية المتقدمة بمجهوداتنا ونسبق التكنولوجيا التي بلغتها الدول المتقدمة وفي نفس الوقت نقتنص من علم هذه الدول لو حانت الفرصة حتى لا نبدأ من الصفر .

---

[٩٤] Technology Transfer to The Middle East , Cogress of The United States , Office of Technology Assessment , Washington, p. ٣ - ١٢

[٩٥] د. محمود عبد الفضيل : مصر ورياح العولمة . كتاب الهلال – دار الهلال بالقاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٢٣٤

٥ / ٣ – مشكلة العمالة العلمية والفنية :

تحتاج الدول النامية المنطلقة إلى نقل التقنية من الخارج إلى إعداد صفوف من العمالة العلمية والفنية وعمال الإنتاج المواكبة لهذه التقنية . وهي صفوف تفتقر إليها الدول النامية لذلك تفرض عليهم الدول المتقدمة أن تكون إدارة وتشغيل وصيانة الأجهزة المتقدمة عمليا بعمالة من لديها على الأقل في بداية تشغيل التقنية . وإذا ما تمكنت العمالة الوطنية من اكتساب الخبرة للعمل على معدات هذه التقنية المتقدمة فتزيح العمالة الأجنبية ، غير أنها في هذه الحالة تتعامل مع تقنية تقادم عليها العهد . إن الدول النامية واجهت في الآونة الأخيرة نقصا في العمالة العلمية والفنية والماهرة الضرورية لمقابلة الطلب المرتبط بالتنمية الاقتصادية ونقل التقنية من الخارج . لقد أدركت هذه الدول إن معظم العاملين يعملون في القطاع الزراعي ، لذلك بدأت تعلم وتدرب الأفراد مما أدى إلى امتصاص العمالة الزراعية من القطاع الزراعي . وزادت نسبة العاملين في الصناعات التحويلية والبناء والخدمات . ولكن المديرين والإداريين وشئون الأفراد والعلميين والفنيين لا يزالون يمثلون نسبة صغيرة في القوى العاملة الكلية ، مما تطلب تنمية في التدريب المهني والتعليم الفني والتقني والجامعي حتى تتمكن البلاد من تشغيل وإدارة المصانع الجديدة ذات التقنية المتقدمة بعمالة وطنية . ويلاحظ تقرير لجنة التكنولوجيا بالكونجرس الأمريكي على التسجيل في المدارس في كل بلاد الشرق الأوسط فيما بين ١٩٦٠ – ١٩٨٠ أن نسبة المسجلين في المدارس الثانوية ارتفعت إلى الضعف . وفي بعض الحالات إلى ثلاثة أمثال . ولو أن التدريب لم يكن بنفس النسبة فلا يزال منخفضا . ومن المأمول أن يكون من المتاح أن تزيد القوى العاملة الوطنية في العلميين والفنيين بناء على مجهودات تبذل في هذا الصدد . ونظرا للتباين في بلاد الشرق الأوسط في حجم وخصائص العمالة وقلة فرص العمل فقد أدى الوضع الاقتصادي إلى ظاهرة الهجرة . ولم تقتصر هذه الظاهرة على تحرك العمالة فيما بين دول الشرق الوسط بل جاءت من خارجها . وقد تركز العمال الأجانب في المهن الفنية أو في المهارات الدنيا والمهن اليدوية . بينما العمالة الوطنية تركزت في الوظائف الإدارية أو في مهن قطاع الخدمات بعيدا عن العمليات الإنتاجية [٩٦]، وذلك في الدول المستقبلة للعمالة المهاجرة الخليجية .

وحتى يتبين للقارئ أثر التقنية على العمالة كما وكيفا ، فنعرض لقصة الحاسبات الآلية لبيان هذا الأثر . إن تكنولوجيا العصر الحجري ظلت قائمة ملايين السنين . غير أن عصر المعادن لم يستغرق إلا خمسة آلاف سنة . ثم جاءت الثورة الصناعية فاستغرقت قرنين تقريبا من الزمان . ثم استغرق عصر الكهرباء أربعين عاما ، والعصر الإلكتروني ٢٥ عاما ، ثم جاء عصر المعلومات ولم يمض عليه عشرون عاما ولا يزال سائدا [٩٧] . ظهرت الحاسبات الآلية ، فأصبحت كل مهمة ينفذها الجهاز الآن كان يؤديها مئات الموظفين الإداريين والعمال الكتابيين . ولم تخفض الأجهزة فحسب ، إنما حسنت من أداء العاملين عليها من حيث السرعة والدقة والكفاءة . وكان في البداية يتطلب تركيب حاسب آلي لدى عميل فريقا من الفنيين المهرة يعملون لمدة أسبوع أو اكثر لتركيب الجهاز . وكان يلزم لتشغيل الجهاز طاقم من المشغلين والمعاونين الفنيين لدوام كامل ويتراوح عددهم ما بين عشرين وثلاثين شخصا .

---

[٩٦]. Op. Cit. P. ٧١-٧٦

[٩٧] فرانك كليش : ترجمة حسام الدين زكريا ،: ثورة الإنفوميديا ، الوسائط المعلوماتية وكيف تغي عالمنا وحياتك ؟ .. عالم المعرفة ، ١٩٩٥ ، ص ١١

وكثيرا ما كان يزيد عدد المبرمجين في الشركة الواحدة عن المئات . لكن ذلك لم يجعل الشركات تمتنع عن إحلال الحاسب الآلي مكان العمل اليدوي ، فقد أصبح الإحلال أمرا لا مفر منه . وقد استخدمت المصارف وشركات التأمين ومؤسسات أخرى عدة آلاف من المبرمجين لتصميم أنظمة تطبيقية كالحاسبات وجرد المخزون والموارد البشرية وتطبيقات أخرى .

وقد نمت إدارة تكنولوجيا المعلومات نموا متسارعا واستخدمت آلافا من المشغلين والمخططين ومحللي النظم والمبرمجين وأطقم الدعم الفني مما جعل التعقيد في تشغيل الحاسب الآلي فائدة واحدة هي الاستخدام الكامل للعمالة والأمان الوظيفي .

ثم ظهرت الحاسبات الآلية الشخصية . وجاء عصر انتهاء سيطرة الحاسبات الآلية الرئيسية . ودخلت شركات كثيرة مجال إنتاج الحاسبات الآلية الشخصية . وأنتجت المصانع في تايوان وكوريا وسنغافورة الحاسبات الشخصية بالملايين وكذلك الأجهزة الإضافية والطبعات ولوحات المفاتيح ومشغلات الأقراص الصلبة . وقد أصبحت نعمة على المشاريع الصناعية والتجارية والعاملين بها . ولو أنها كانت كارثة على صناعة الحاسبات الآلية الرئيسية . ويتنبأ المشتغلون بالحاسبات الآلية بأنها سوف تعم أرجاء المعمورة ، وسيصغر حجمها ، وتصبح قابلة للتنقل بل محمولة ، وستتعاظم قوتها في المعالجة والتنظيم [٩٨] .

والجدير بالذكر أن هناك نقصا حادا يواجه العالم المتقدم في شأن تشغيل الحاسبات الآلية. وتثور قضايا في ألمانيا بشأن البطالة والهجرة والسباق التكنولوجي . فألمانيا تعاني من بطالة تصل إلى ١٠ % من الأيدي العاملة وتطالب الحكومة بتأشيرات دخول في نفس الوقت لنحو ٢٠ إلى ٣٠ ألف من خبراء الكمبيوتر الأجانب لسد الفجوة التكنولوجية في البلاد . وذلك حتى لا تتخلف ألمانيا عن سباق التكنولوجيا العالمي . وليس في وسع ألمانيا أن تنتظر خمس سنوات حتى تتوصل إلى حلول من خلال برامج إعادة التدريب للفنيين والخبراء وانتظار الخريجين الجدد من كليات الهندسة والتكنولوجيا . ولا تقتصر المشكلة على ألمانيا فقط إنما تمتد إلى أوربا بأسرها ، فهم في حاجة ماسة وعاجلة إلى خبراء أجانب في الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات . وسوف تصل عدد الوظائف الشاغرة في مجال تقنية المعلومات في أوربا إلى ١,٧ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٠٣ . وقد حدثت نفس المشكلة بأمريكا وهي تحاول حلها باجتذاب خبراء الكمبيوتر والتكنولوجيا الأجانب . وقد جذبت أمريكا آلاف الخبراء الأجانب في الصناعات التكنولوجية سنويا خاصة من الهند [٩٩].

إن العالم في طريقه إلى وفرة المعلومات في زمن قياسي بدلا من أنها كانت ضئيلة ويمكن توفيرها في أزمنة طويلة . لكن ذلك يتطلب أعداد من العلميين والفنيين ، يجب أن تعمل المدارس والمعاهد والكليات على توفيرهم . وإذا كان التدريب المهني والتعليم الفني والتقني يتوخى احتياجات المنشآت من العمالة المدربة والفنية والتقنية فيجب مساعدته في ذلك من قبل الدولة وإلا أصبحت مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الفنية والتقنية مصدرا من مصادر إغراق سوق العمل بتخصصات غير مطلوبة ، وسوف يترتب على ذلك امتناع الأفراد عن التسجيل في هذه الأجهزة التعليمية والتدريبية لأن الإنسان يتعلم ويتدرب ليجد له وظيفة يرتزق منها لا أن يجد الأبواب موصدة في وجهه .

---

[٩٨] المرجع السابق ، ص ٣٠ – ٦٧ .

[٩٩] محمد عيسى الشرقاوي : مقالة عن ألمانيا تبحث عن خبراء الكمبيوتر الأجانب ، جريدة الأهرام ، ٦ / ٤ / ٢٠٠٠

أما الجامعات فلا أهمية عندها أن تغرق السوق بطوفان من الأفراد الذين لا يجدون لهم عملا . ذلك لأن التحاق الأفراد بالجامعات أصبح من باب تحصيل العلم والوجاهة لذلك لن يتوقف التسجيل فيها رغم أنها قد تقوم بتخريج أفراد لن يجدوا عملا ، وسيمثلون فائضا في المهن التي يعملون بها كخريجي كليات الحقوق أو بعض خريجي كليات الآداب (قسم اللغات الشرقية مثلا) أو خريجي كليات الطب والهندسة (خاصة حينما يتوقف بناء المستشفيات وإعدادها وتفيض الأعمال بالعمالة العلمية غير المطلوبة) .

وهكذا نشأت الجامعات في أوربا من أجل نشر العلم ولم يختلف الوضع في مصر وكانت رسالة الجامعة في بداية القرن العشرين تثقيف المصريين وتعليم الشعب معاني الحرية والاستقلال وحب الوطن . وفي تقرير اللجنة الدائمة التي شكلت لوضع أول لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة المصرية كان هدف الجامعة هو ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم . وفي الوقت الحالي تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي ، وهي تعمل على الارتقاء بالمجتمع حضاريا ، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية [١٠٠] . لكن أين علاقة الجامعات بالاقتصاد الوطني ؟ .. لقد كان جوهر الجامعة منذ بواكير ظهورها هو إذاعة الجديد من الفكر والمعلومات وتدريسه لأجيال ناشئة في آن واحد ، كما يقول الدكتور مصطفى سويف [١٠١] . لذلك فلا علاقة للجامعة بهذا الاقتصاد . فهل بهذه الطريقة تنفصم عرى التعليم عن احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة ؟ . . وهل من الحكمة أن تتدفق التخصصات إلى سوق العمل دون أن تجد لها وظائف تشغلها . إننا نطالب أن يتغير هدف الجامعات ويضاف إليه ارتباطها بسوق العمل وتلبية احتياجات المنشآت من العمالة طبقا للمواصفات والأعداد المطلوبة .

٥ / ٤ – مشكلة المشروعات الصغيرة :

المنشآت الصغيرة مازالت موجودة بوفرة في كل أرجاء العالم ، وتتعايش المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة التي تمتلكها الدولة أو المشروعات الكبيرة الخاصة . وهذه المشروعات الصغيرة تقوم بدور ثانوي ومكمل في الحياة الاقتصادية . وهذه المشروعات لها أهمية نسبية في البلاد الرأسمالية وليس كما هو الحال في البلاد الاشتراكية . وتتميز هذه المشروعات بأنها في حالة تغير دائم يتسم بتحقيق بدايات وتوسعات وانكماش في البعض منها واختفاء في البعض الآخر .

يضع الاقتصاديون المشروعات الصغيرة في خانة القطاع التقليدي أو المتخلف أو غير المنظم . وتضم الورش صغيرة الحجم والصناعات الأسرية والمشروعات الزراعية الصغيرة . أما القطاع الحديث أو المنظم فيضم المشروعات الكبيرة والنشاطات الحكومية . وهذه مشروعات زادت أهميتها في الوقت الحاضر بإنتاجها الصغير وهي تكمل بالضرورة الإنتاج الكبير .

يلاحظ أن بمنشآت الأعمال الصغيرة التي يعمل بها أقل من مائة عامل ما يزيد على نصف العمالة الصناعية . وتقدم جانبا كبيرا جدا من إجمالي الإنتاج في العالم الثالث . ومن المعروف

---

[١٠٠] د . مصطفى سويف : مصر الحاضر والمستقبل ، كتاب الهلال الصادر عن دار الهلال بالقاهرة ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٢٢ – ٢٣ .

[١٠١] المرجع السابق ، ص ٢٧ .

أن الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تؤدي دورا في توليد الدخل وخلق فرص العمل على السواء . وهي أعمال مكثفة للعمل وتستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبيا تتواكب مع وفرة العمالة وندرة رأس المال . وتعد من الأعمال الأكثر كفاءة في مجال استخدام رأس المال وتعبئة المدخرات والمهارة التنظيمية وغيرها من الموارد . ويمكن أن تكون موردا مفيدا للصناعات الكبيرة وتحقق الطلبات بصورة أكثر كفاءة من الصناعات الكبيرة ، وهي تنجح في خدمة أسواق محددة أو متخصصة لا تجذب إليها الصناعات الكبيرة في بعض الأحيان .

المنشآت الصغيرة هي موقع للتدريب على التنظيم ومختبر للصناعات الجديدة ولكن إذا استخدم المشروع أقل من مائة عامل فهو مشروع صغير أو متوسط الحجم .ويقسم الاقتصاديون المشروعات الصغيرة حسب حجم العاملين فيها على أساس أنه إذا قل عدد العاملين عن عشرة عمال فذلك مشروع أسري (وفي رأينا أنه يمكن ألا يكون أسريا) . أما إذا تراوح بين عشرة وتسعة وأربعين عاملا فهو صناعة صغيرة . وإذا تراوح بين خمسين وتسعة وتسعين عاملا فهو صناعة متوسطة . وإذا تكون من مائة فأكثر فهو صناعة كبيرة .

المشروعات الصغيرة تواجه مشاكل عديدة خاصة في دول العالم الثالث . فيعوز هذه المشروعات الحصول على الائتمان المؤسس وتيسيرات الحكومة وكذلك المعونة الفنية والتسويقية . وتنحصر مسئولية المشروع في شخص واحد فهو المنتج والمدير والممول والمسوق . ولا تقف الحكومة بجانب هذه المشروعات لأنها مشروعات مكثفة للعمالة وتقف بجانب المشروعات الكبيرة لأنها مشروعات مكثفة لرأس المال .

والسياسة الحكومية تؤثر على المشروعات الصغيرة حينما تفرض رسوما جمركية وحوافز للاستثمار ولا تستفيد منها غير المشروعات الكبيرة . ولا تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة ولا تقرض إلا الشركات الكبيرة ، مما يظهر الحكومة بمظهر المتخلى عن هذه المنشآت الصغيرة [١٠٢].

إن لمقاومة هذه العقبات ، تكون ابتداء بإنشاء بنك لإقراض المنشآت الصغيرة . إذ أن عدم كفاية الائتمان يعد إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه الأعمال الصغيرة في البلاد النامية . ويلاحظ أنه قد نشأت في البلاد النامية مؤسسات على غرار النظام المصرفي تقوم بإقراض المنشآت الصغيرة . وهناك مؤسسات تنشئها الحكومة للقيام بهذا الدور مثلما هو الوضع في إندونيسيا . كما يلاحظ أنه إذا لم تقم مثل هذه البنوك فإن المرابين يمكن أن يتدخلوا في عملية التمويل مما يزيد العبء على صاحب العمل نظرا لارتفاع سعر الفائدة . وهناك جمعيات تعاونية تساهم في إقراض الأفراد مثلما هو الحال في الهند وكينيا . وقد تكون هناك هيئات حكومية تدفع مثل هذه القروض مثلما هو الحال في مصر . ويرى الاقتصاديون أن عملية الإقراض الصغير لمنشآت العمال يمكن أن تفضي إلى أسواق جديدة وتحقيق أرباح في آخر الأمر كما يرون أن عدم اهتمام الدولة بحسم مواقف النزاع بين الصناعات الوطنية ورأس المال الأجنبي لا يجعل سيطرة الوطنيين على الاقتصاد كاملة . ويرون أن الاقتصاد يعوزه مشروعات متوسطة الحجم يمتلكها المواطنون ويديرونها (مثال ذلك حالة الكاميرون) . وقد حدث في الكاميرون أن تدخلت الدولة في الاقتصاد وانحازت إلى المشروعات الأجنبية الكبيرة . غير أن المنظمين الوطنيين حققوا نجاحا في تجارة القطاعي وفي التعامل في

---

[١٠٢] جالن سبنسر ، ترجمة الدكتور صليب بطرس : منشآت الأعمال الصغيرة ، اتجاهات في الاقتصاد الكلي ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ ، ص ٩٥ – ١١٥ .

الممتلكات العقارية في الحضر ، لكنهم لم يغزوا قطاعات الاستيراد والتوزيع إذ لا يـزال رأس المال الأجنبي مسيطرا عليها .

ومن أجل إنجاح المشروع الخاص يجب ألا تعمل الدولة في مجال رقابة تنمية المشروعات وتعويقها إنما أن تقوم بتنشيطها مثلما حدث في إندونيسيا . ويلاحـظ أن الائتمـان منخفـض التكلفة أدى إلى تشجيع النشاطات في قطاعي التجارة والخدمات أكثر من تشجيع التنمية فـي قطاع الصناعات التحويلية ومثل ذلك ما حدث في جاوة في إندونيسـيا . كمـا أن السياسـة الضريبية في ذلك البلد أدت إلى إشاعة عدم تيقن بين دافعي الضرائب في شـأن مقـدار مـا يلتزمون بدفعه فعلا . ومن ثم تصبح المنشآت الصغيرة تحت رحمة المساومة علـى مقـدار الضريبة مما يفتح باب الرشوة من أجل تخفيض مبلغ الضرائب المستحق .

ويوصي الاقتصاديون من أجل قيام المنشآت الصغيرة وتنشيطها وتنميتها بالآتي :

يجب أولا إتاحة الائتمان لهذه المنشآت من خلال رفع الحدود القصوى لمعـدل الفـائدة أو إزالة هذه الحدود مما يجعل إقراض منشآت الأعمال عملا مربحا للبنوك القائمـة . ويدعـي الاقتصاديون في ذلك إلى أن عدد المنشآت الصغيرة سوف يتزايد . ولكن لا يجوز في رأينـا أن يصل الأمر إلى ذبح صاحب المنشأة الصغيرة من أجل تنمية المنشآت الصغيرة . فمن ذلك الذي يقدم على الاقتراض لو كان سعر الفائدة دون حد أقصى ؟ ..

يجب ثانيا تقديم خدمات استشارية في مجال المال والأعمال للمنشآت الصغيرة الجديدة مثل المحاسبة والإدارة المالية وعمليات تقييم السوق والجرد والتسعير . ونعتقد أن ذلـك سـيكون عمل المؤسسة العامة للصناعات الصغيرة في مصر .

ويجب ثالثا وقف المنافسة غير العادلة بين المشروعات الصغيرة والمشـروعات الكبـيرة المتمثلة في منح إعانات للأخيرة دون الأولى أو تخفيض الرسوم على الثانية دون الأولى .

يجب رابعا أن تقوم الحكومة بسد النقص في العمالة الماهرة عن طريق التدريب .

ويجب خامسا إزالة العقبات المعقدة عند طلب اسـتصدار ترخيـص للمنشـاة الصغـيرة واختصار إجراءات ذلك الاستخراج .

إن المشروعات الكبيرة لا غني لها عن المشروعات الصغيرة فهي سند لها في أداء أعمـال لا تقوم بها المشروعات الكبيرة ومن ثم يجب الأخذ بيدها حتى تنمو وتزدهر [١٠٣]

[١٠٣] المرجع السابق ص ٩٥ – ١٣٨ .

الجزء الثاني

وجوه الفقر

مقدمة

يكتشف المرء أثناء القراءات العديدة أن الفقر لا يكمن فقط في الفقر المالي والاقتصادي ، إنما له وجوه كثيرة . قد يكون كامناً في الموارد البشرية ، فيكون هناك فقر في السكان ، أو فقر في القوى العاملة. وقد يكون كامناً في قوة العمل. وقد يكون هذا الفقر في الموارد غير البشرية . وقد سبق في الجزء الأول تناول بعض وجوه الفقر لكن لم تذكر صراحة، مثل الفقر السكاني والفقر في قوة العمل وهنا نضيف الفقر المالي والفقر الاقتصادي . وهناك وجوه أخرى من الفقر مثل الفقر السياسي . إذ كما أن للاقتصاد تأثيراً على السياسة فالسياسة أيضاً لها تأثير على الاقتصاد . وسوف تنقل ما فيها من فقر إلى الوجوه الأخرى . فالتأثير متبادل ، وتبدو القنوات مفتوحة إحداها على الأخرى . وهناك وجوه أخرى للفقر كالفقر الاجتماعي أو الفقر الحضاري أو الفقر الحسي أو الفقر الإبداعي لكنها لا تندرج تحت المواضيع الاقتصادية ولو أنها قد تؤثر فيها أو تتأثر بها . لذلك قد نشير إليها عرضاً .

الفصل الأول

الفقر السكاني

١ / ١ – الحد الأمثل للسكان :

الفقر السكاني يمكن النظر إليه من زوايا متعددة . وأول هذه الزوايا عدد السكان . فإذا كان عدد السكان قليلاً قيل إن ذلك هو الفقر السكاني . وإذا كان عدد السكان كثيراً قيل إن ذلك هو الثراء السكاني . لكن الحقيقة أنه لا يجوز أن يكون العدد معياراً ، فمثلاً بلد كالهند في الأربعينات كان يمكن اعتباره من البلاد التي تعاني من الفقر السكاني ، رغم أن تعداده كان يقترب من الخمسمائة مليون نسمة . وذلك لأن هذا العدد كان كلاً على الهند وليس مصدر قوة لها . فقد كانت خصائص السكان متدنية وعلى رأسها هذه الخصائص أمية السكان . أما الآن فإن عدد السكان زاد إلى المليار ، غير أن خصائص السكان تغيرت إلى الأحسن نوعاً ما ، واصبح عدد السكان يمثل منعة للهند . ولو أن وسائل تنظيم النسل بها تصل إلى درجة تعقيم الرجال مما يبشر بنقص في السكان . فليس العدد دليلاً على الفقر أو الثراء السكاني إنما العدد مرتبط بمتغيرات أخرى مثل الرقعة المكانية أو الرقعة الزراعية أو الرقعة المدنية . وقد يكون مرتبطاً بالخصائص السكانية وعلى رأسها التعليم . فكلما كان عدد الأميين ذا نسبة عالية كان ذلك دليلاً على فقر الشعب . وكلما كان عدد المتعلمين عالياً كان ذلك دليلاً على أن الشعب لا يعاني من الفقر فهو ثري بعلمه .

ومن أمثلة الربط بين السكان وبعض المتغيرات كالربط بين السكان والموارد البشرية فكلما كان السكان يعيشون على موارد طبيعية ناضبة كان ذلك دليلاً على الفقر . لكن قد تكون هذه الموارد وفيرة لكن الشعب لا يتمكن من استغلالها ، فهل يعد ذلك الشعب غنياً ؟ .. إن ذلك يجعلنا نؤمن أن ليس العدد وحده كافياً لإثبات الفقر السكاني ، ولا كثرة الموارد لدى شعب كافية لتقديم ذلك الدليل إنما المسألة اعقد من ذلك .

هناك نظرية تسمى الحد الأمثل للسكان دارت حول هذه المعاني . ومعناها أن السكان الذين وصلوا إلى الحد الأمثل هم وصلوا إلى الثراء السكاني . وإذا زادوا عن ذلك الحد أو نقصوا عنه فإن ذلك يعني أنهم يعانون من الفقر .

غير أن هذه النظرية لا تكتفي بالنظر إلى العدد إنما هي تنظر إلى العلاقة بين السكان والموارد ، ولذلك فإن أسس هذه النظرية متاحة لدى الاقتصاديين خاصة أصحاب المدرسة التقليدية . فهم يناقشون تأثير حجم السكان ونموهم على التخصصات وأقسام العمل من ناحية وعلى العوائد المتناقصة من الناحية الأخرى .

ومؤدى هذه النظرية أن إنتاجية العمل تتجه نحو الانخفاض بينما نسبة العمال على الأرض تتزايد . وبعد درجة معينة من الكثافة تبلغها . وذلك لأن هناك نقطة نهائية للعائد / العامل . وهذا يمكن أن يتم تطبيقه على الفن الإنتاجي أو التراكم الرأسمالي أو درجة التقنية .

وهناك معايير أخرى قد استعملت لتحديد الحد الأمثل للسكان . وقد فُسرت النظرية بطرق مختلفة . ولذلك ينظرون إلى حجم السكان الذي ينتج في الدول ذات الدخل العالي أو الإنتاجية العالية أو ذات المستوى المعيشي العالي . ويضعون مؤشرات اقتصادية في ذلك الصدد مثل الرفاهية الاقتصادية أو مستوى المعيشة أو الدخل الحقيقي وفي بعض الحالات : التشغيل الكامل للعمالة .

غير أن بعض الاقتصاديين انتقد نظرية الحد الأمثل للسكان ، واعتبر أن نطاقها ضيق في أغلب الأحيان ، وأضاف بعض مؤشرات أخرى تعد من المؤشرات غير الاقتصادية . مثل البنيان السليم أو الصحة أو طول المدى العمري أو حجم الأسرة المثالي أو المحافظة على الموارد الطبيعية والقوة والدفاع وبعض الثقافات الروحية والأثينية . ورغم ذلك فقد نزع الأدب الديموجرافي إلى الأخذ بنظرية الحد الأمثل في جانبها الاقتصادي .

غير أن سهام النقد وُجهت إلى هذه النظرية ، فقد تعارضت تلك النظرية مع الممارسة العملية أو التطبيقية ، كما تعارضت مع شرعية النظرية كما تم رسمها . فإذا كان من الممكن أن تعطي النظرية معنى للزيادة السكانية أو النقص السكاني ، فإن هناك شكاً حول صلة ذلك بالحد الأمثل للسكان ، ولذلك أشار بعض الكتاب إلى أن ما يسمى الحد الأمثل للمنطقة أو الإقليم غير محدد على أساس نظرية الحد الأمثل للسكان .

وأهم اعتراض على هذه النظرية أنها تفترض أن العوامل الأخرى تظل كما هي مثل التقنية – الموارد – الهيكل الاجتماعي – والتجارة الخارجية . ومثل هذا الافتراض أمر غير حقيقي . والحد الأمثل الحقيقي يجب أن يتعدل طبقا لتعديلات هذه العوامل المشار إليها .

وقد انتقد كانن هذه النظرية بقوله إن السكان في وقت معين هم جزء من التغير في عمليات مستمرة ديموجرافية لا يمكن عزلها عن السكان ولا يوجد سبب لعزل السكان في الوقت الحاضر عن نظائرهم في الوقت القادم . ويقول كانن إن النظرية يجب أن تعالج في ضوء الحركة الصحيحة Right Movement للسكان في حالة الزيادة والنقص أكثر من الإشارة إلى نقطة معينة .

وقد كانت هذه النظرية محل اعتبار في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٠ . ثم جاء سـوفي Sauvy ليأخذ بها بعد أن عورضت كثيراً . فقد قرر أن النظرية ثابتة ، وتتضمن افتراضات محل تساؤل وأهمها أن كل الأشياء تبقى ثابتة فيما عدا السكان . ولو أنه قرر أن هذه النظرية تسهل تحليل تأثير السكان على العوامل الأخرى في لحظة الثبات . مثل توزيع السكان حسب العمل (عمال وغير عمال) بين النشاطات الاقتصادية المختلفة أو بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في ضوء نظرية السيطرة . Theory of Domination وحينئذ أخذ في اعتباره آثار العوامل الديناميكية مثل التقدم التكنولوجي والتغيرات في الهياكل الاقتصادية والاستخدام وذلك على الحد الأمثل للسكان . وأخيراً ناقش سياسات الوصول إلى الحد الأمثل للسكان وفاعليتها وتكاليفها[١].

يقول الدكتور فتحي محمد أبو عيانة إن الحجم الأمثل للسكان أمر نسبي . يقع بين حدين منهما حد أدنى في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية معينة ، حيث تنخفض مستويات المعيشة ولا تستغل الموارد بدرجة كبيرة . وحد أعلى لا تكون فيه الموارد أكثر ، وكثرة في السكان فتنخفض أيضاً مستويات المعيشة . وهكذا يقع الحجم الأمثل للسكان بين هذين الحدين . لكن تحديدهما يختلف من بلد إلى آخر .

ومؤشرات الحد الأمثل للسكان تتمثل في مستوى معيشة مرتفع وعمالة كاملة وتنمية سليمة للموارد وتركيب سكاني متوازن ، فإذا ما تحققت هذه المؤشرات في بلد من البلاد فذلك معناه أنه يقع في نطاق الحد الأمثل للسكان . وبذلك يقع الحد الأمثل للسكان بين الحجم الزائد للسكان والحجم الناقص لهم . ويكون هناك حجم زائد للسكان إذا كانت الزيادة السكانية مرتفعة والموارد منخفضة والعمل غير متوفر . ويبدو ذلك الحجم الزائد للسكان في الدول النامية حيث يسيطر الطابع الريفي على كل الأنحاء . ويتباين توزيع الأرض . وتمتلئ الأرض الزراعية بفائض العمالة . وإذا ما دخلت الميكنة الزراعية إلى أساليب العمل تظهر البطالة المقنعة ، فكان الوضع زيادة في السكان وفقر نتيجة الزيادة . وفي الدول الصناعية يمكن امتصاص ذلك الفائض من السكان الريفيين ، ولكن التضخم السكاني في هذه الدول يمثل مشكلة قومية يجب علاجها .

أما الحجم الناقص للسكان ، فيحدث حينما لا تكون الموارد الاقتصادية مستغلة بدرجة كبيرة نتيجة أن عدد السكان غير كاف لاستغلالها . ومثل هذا الحجم لا يقتصر على الدول النامية إنما قد يكون قائماً في الدول المتقدمة . مثل الوضع في براري أمريكا الشمالية أو بعض أجزاء من نيوزيلندا حيث الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة واسعة ولا تجد من يزرعها . وهناك دول

[١] U. N. ١٩٧٣, P ٥٥-٥٧

الخليج حيث يكون النفط ثروة لا بأس بها . ويتعذر استغلال هذه الثروة بسبب نقص السكان وبالتالي نقص القوى العاملة القادرة على إدارة وتشغيل المشروعات المزمع قيامها نتيجة توافر هذه الثروة ، ورغم ذلك الثراء فإن الفقر في السكان يكون السبب في عدم استغلال الثروة . وتمت معالجة ذلك الوضع باستقدام العمالة المدربة والمتعلمة التي تدير وتشغل المشروعات الاقتصادية بفضل ما لها من خبرات وتخصصات مفيدة .

وإذا كانت دول الخليج قد فتحت الباب للخبرات والتخصصات المختلفة بغض النظر عن الجنسية ، فإن استراليا قفلت الباب في وجه كل الجنسيات واكتفت بسياسة استراليا البيضاء والتي تحول دون دخول غير البيض إليها رغم ما فيها من موارد تحتاج إلى استغلال لا تكفي القوى العاملة بها لإنجاز ذلك الاستغلال [٢]

١ / ٢ – النمو السكاني والفقر :

تآكل السكان يعد انخفاضا في حجم السكان ، وواحدا من التحديات التي تواجهها الدول الصناعية المتقدمة ، فهل يعد نوعا من الفقر ؟ ..

من المتوقع أن ينخفض عدد سكان أوربا الغربية في المائة عام القادمة بنحو عشرة ملايين نسمة . ولكن الصورة في روسيا تختلف كثيرا عن غيرها . إذ بينما يصل الانخفاض السكاني في دولة مثل ألمانيا والنمسا إلى ١ و ٠,٦ في الألف على التوالي فإنها تصل في روسيا إلى ٦,٤ في الألف أي عشرة أمثال المعدل في النمسا و ٦٤ مثلا للمعدل الألماني .

وتعداد روسيا الحالي يصل إلى ١٤٨ مليون نسمة وفق التقرير الصادر مؤخرا من وكالة الاستخبارات الأمريكية عن الاتجاهات العالمية حتى ٢٠١٥ . ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة سينخفض سكان روسيا بحلول ٢٠٥٠إلى ١٢١ مليون . وتأتي الإحصاءات الروسية لتضفي مزيدا من الهلع عن الموضوع للجنة الدولة للإحصاءات التي كشفت عن أن سكان روسيا سنة ٢٠٧٥ سيبلغون ما بين ٥٠ إلى ٥٥ مليون نسمة [٣] .

وللإجابة عن السؤال الذي أثير في البداية هل تآكل السكان نوع من الفقر ؟ .. نشير إلى أن الدول في الماضي كانت تركز عزتها في عدد سكانها ، وتعتبره منعة ، يتباهون بها وسط الأمم . لكن في الوقت الحاضر مع التطور التقني والتقدم الحضاري ، ربما أصبحت الزيادة السكانية

[٢] د . فتحي محمد أبو عيانة : جغرافية السكان : أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٩٤-٣٩٩ .

[٣] مقالة د . إبراهيم عرفات : روسيا تنقرض ، جريدة الأهرام في ٥ فبراير ٢٠٠١

كارثة وطنية ، لأنها تضغط على الخدمات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية ، وربما تصبح مصدر فقر للدولة بسبب ما تنفقه على مواجهة الزيادة السكانية من طعام وشراب ومأوى وغيرها .

وهناك من الدول ما يزيد عدد السكان به على المليار مثل الصين والهند . وهناك من الدول ما يقل فيه عدد السكان عن المليون مثل الجزر في المحيط الهادي والكاريبي . ولا يدل عدد السكان الكبير على أن الدولة فقيرة أو غنية . فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد سكانها ٢٧٤ مليون نسمة وتعد في مقدمة الدول . وهناك نيجيريا يبلغ عدد سكانها ١٢٢ مليون نسمة ولكنها تعد من الدول النامية . وقد تؤدي الحروب الطاحنة بين قبائلها والتي تجري على أرضها إلى تحويلها إلى صفوف الدول المتخلفة .

عدد السكان لا يدل على الفقر السكاني ، إنما يكون ذلك الفقر في خصائص السكان . أو في علاقة السكان ببعض العوامل المختلفة كالمساحة والعوامل غير الاقتصادية كالمواليد والوفيات والهجرة . والقول بعدد السكان في دولة معينة يعني شيئا ، فذلك يجانب الحقيقة . إنما هو رقم بلا معني ولو أنه حقيقة من حقائق الدولة . إنما يجب مقارنة ذلك الرقم بأرقامه السابقة ، ولو أنه لا يدل دلالة واضحة على فقر الدولة السكاني . لذلك يعمد الاقتصاديون أو الديموجرافيون إلى إيجاد علاقات بين عدد السكان وعوامل أخرى مثل الموارد الاقتصادية أو الموارد الطبيعية أو رقعة الأرض أو غيرها من العوامل الاقتصادية . وقد يقيمون هذه العلاقة بين السكان والعوامل الديموجرافية مثل المواليد والوفيات والهجرة الدولية كما أسلفنا أو حتى الهجرة الداخلية وذلك لبيان وجود ذلك الفقر السكاني أو عدم وجوده .

فهل زيادة المواليد عاما بعد آخر تعد فقرا أم ثراء ؟ ..

كانت الشعوب في الماضي تعتبر أن زيادة المواليد تعتبر من ثراء الأمم ، لأن في المستقبل سيكون هناك مزيد من القوى العاملة ، وسيكون من الممكن زيادة أفراد القوات المسلحة للدفاع عن أمن البلاد ضد الغزوات الخارجية ، وضد الاضطرابات الداخلية . لكن الآن ، وبعد التقدم الحضاري والتقدم في تقنيات الدفاع والهجوم العسكريان ، صار الوضع محل نظر ، واتجهت بعض الشعوب إلى الانكماش ، ولو أن الشعوب التي لا زالت تعاني من الفقر اتجهت إلى الزيادة ولعل ذلك يرجع إلى أنها حتى الآن لم تتحضر . لذلك قفز عدد سكان العالم من ٢٥٠٠ مليون نسمة سنة ١٩٥٠ إلى ٥٩٣٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٨ . وإذا قورن عدد سكان أوربا عبر السنوات ومعظم دولها متقدمة ، فقد زاد عدد السكان بها من ٥٧٦ مليون نسمة في العام الأول

المشار إليه إلى ٧٢٩ مليون نسمة في العام الأخير المشار إليه . بينما قارة آسيا ، ومعظمها دول نامية فقد زاد عدد سكانها من ١٣٨٦ إلى ٣٥٨٩ في العامين المذكورين بينما لم تزد أوربا عن ١٥٣ مليون نسمة في ٤٨ سنة زادت آسيا مليار ومائتين وثلاث نسمات خلال هذه السنوات . [٤] .

ولسنا مع الدكتور فتحي أحمد أبو عيانة في القول بأن الزيادة الهائلة ارتبطت بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل تطور فنون الزراعة والتصنيع وما صاحبه من فنون الإنتاج والتنظيم الاجتماعي ، وأن هذه الزيادة جاءت نتيجة أن التنمية الاقتصادية تطلبت أيد عاملة لازمة للإنتاج الكبير مع تخصص أكبر في مختلف الوظائف [٥]. وإلا لكان معدل النمو في أوربا أكبر منه في آسيا إنما في رأينا أن الأمر يرجع إلى الرغبة في النسل في آسيا وعدم الرغبة فيه في أوربا. أو أن ضبط النسل في آسيا ليس قويا مثل ضبط النسل في أوربا . والمعروف إن إدخال الميكنة الزراعية في النشاط الزراعي يؤدي إلى استخدام أعداد من العمالة محدودة وبالتالي طرد الأعداد الأخرى التي ليس لها لزوم ، بمعنى أن التقدم في التقنية الزراعية يترتب عليه بطالة سافرة . ودخول التقدم التقني في الصناعة لا يختلف في نتائجه عن التقدم في الزراعة ، إذ يوفر ٨٠ % من السكان العاملين ويكتفي بالباقي للعمل [٦].

وإذا نظر المرء إلى الأمم من ناحية الخصوبة ، فهناك بلاد تتميز بخصوبة منخفضة وأخرى ذات خصوبة مرتفعة . والبلاد التي لها خصوبة منخفضة حاليا (أي أن معدل المواليد الخام فيها أقل من ٣٠ في الألف ومعدل الإنتاج الكلي أقل من ٢ في الألف) كان قد سبق أن نزحت من معدل خصوبة عال خلال تطورها وتنميتها إلى معدل خصوبة منخفض . ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فإن الاتجاه إلى أسرة بلا أطفال أو أسرة ذات طفل واحد وذلك ما يمكن أن يراه المرء في النرويج وسويسرا وفرنسا وإيطاليا . ومع ذلك فإن هناك زيادة في الأسرات ذات الولدين أو ذات الأولاد الثلاثة . ونسبة صغيرة جدا في الأسر ذات الأولاد الأربعة أو ذات الأولاد الخمسة . وقد بلغ المتوسط في أوربا الغربية من ٢,٥ إلى ٢,٦ من الأولاد / الزواج . [٧]

أما البلاد ذات الخصوبة المرتفعة فيمكن التعرف عليها في دول أفريقيا . ويصل معدل الخصوبة في بعض هذه البلاد إلى ٤٧ في الألف سواء أستمد ذلك من التعداد أو المسوح بالعينة . وفي بعض البلاد الأخرى كان معدل الخصوبة في الصين ، وهي إحدى دول آسيا الكبرى من

---

[٤] د . فتحي أحمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ ز

[٥] المرجع السابق ، ص ١٢١ ز

[٦] هانش بيتر مارتن وهارولد شرمان ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

[٧] U. N., op. Cite. P ٦٩

ناحية السكان ، قد وصل من ٣٥ إلى ٤٥ في الألف . ولا يختلف الوضع في دول أمريكا اللاتينية . وقد بلغ ذلك المعدل في البرازيل من ٤٢ إلى ٤٤ في الألف [8] .

ويلاحظ أن الدول ذات الخصوبة المنخفضة متقدمة اقتصاديا أي أنها لا تعاني من الفقر . وأن الدول ذات الخصوبة المرتفعة متخلفة اقتصاديا أي أنها تعاني من الفقر ، لذلك لم يكن عدد المواليد – في المستقبل – له قوة معينة في منع الفقر إنما زيادته .

أما الوفيات فتؤدي إلى انكماش السكان . فهل هذا يعد مؤشرا على الثراء السكاني على اعتبار أن الوفاة تنقص من السكان لا تزيد فيهم ، ومن ثم فإن عدد السكان لن يزيد ، وبالتالي لن يكون هناك ضغط على الخدمات الاجتماعية والإنتاج أو ضغطا على الإنفاق سواء الوطني أو الأسري . أم أن انخفاض الوفيات هو المؤشر المقبول والدال على تقدم المجتمع وارتفاعها هو المؤشر المقبول على تخلف المجتمع . وما ينتج التخلف إلا من فقر المجتمع ؟ .. لقد اصبح انخفاض الوفيات وبالتالي انخفاض معدل الوفيات هو مؤشر على التقدم في الخدمات الصحية الموجهة إلى المواطنين .

وعلى العموم فإن الوفيات قد لعبت تاريخيا دورا في تحديد نمو السكان . فبينما كان الحد من الخصوبة يؤدي إلى تخفيض عدد السكان ، كان الحد من الوفيات يؤدي إلى زيادة السكان . وقد استقرت الخصوبة الآن في الدول المتقدمة وانخفضت بها الوفيات . وبدأت الدول النامية تأخذ حذو الدول المتقدمة في تخفيض الوفيات والحد من الخصوبة .

ويرجع الحد من الوفيات أو تخفيضها إلى الحالة الصحية للسكان ، ويعد معدل الوفيات مؤشرا للحالة الصحية ، ولو أنه قد يعطي صورة خاطئة أو مشوهة . الآن معدل المرض Morbidity هو الذي اصبح مؤشرا للحالة الصحية [9] . وقد كان السبب في التحكم في المرض وتخفيض الوفيات يرجع إلى المجهودات الحكومية في مجال الخدمات الصحية . فقد عرف أن التقدم الصحي هو وسيلة من وسائل الحياة الصحية السليمة التي بدورها لها تأثير على التنمية الاقتصادية . كما أن لها تأثيرا على العمال الذين تتقدم إنتاجيتهم وتزدهر نتيجة الصحة . وهكذا يتضح أن زيادة عدد الوفيات هو نوع من الفقر السكاني لا نوع من الثراء لأنه يؤدي إلى نقص السكان . بينما زيادة المواليد قد أصبح هو الآخر نوع من الفقر السكاني خاصة في البلاد التي تعاني كثرة في السكان لا يتحملها الاقتصاد القومي ولا يتمكن من تحمل تكاليفها المالية .

---

[8] Op . cite. P ٧٠-٧١

[9] U. N. Op. Cite. P ١٠٧

وهناك عنصر آخر في النمو السكاني هو الهجرة الدولية . وهناك هجرة إلى البلد أو الدولة من دولة أو بلاد أخرى . وفي هذه الحالة ينكمش عدد السكان بدولة الأصل . وهناك هجـــرة إلـــى الدولة من البلاد الأخرى وفي هذه الحالة يزيد عدد السكان في دولة الهدف . فمتى تعد الزيـــادة أو الانكماش إفقارا للسكان . إن الموقف في هذه الحالة يتوقف على ما لهذه الزيادة أو الانكماش مـــن أثر على الاقتصاد . فإذا كان المهاجرون من الدولة يهاجرون بقصد العمل في الخــــارج ، ذلـــك يخفف من الضغط على الخدمات ويفيد في إرسال التحويلات المالية من المـــهاجرين إلـــى أرض الوطن ، مما ينعش الاقتصاد . في هذه الحالة تعد الهجرة مكسبا للدولة التي ترسل العمالة ، فيعـد الانكماش السكاني مكسبا . أما الدولة التي تستقبل العمالة فسوف يزيد عدد سكانها ، وقد تكون في البداية تعاني ندرة أو قلة سكانية ونقص في الأيدي العاملة ، فيعد ذلك مكسبا لـــها لأنـــها ســـوف تستفيد من هؤلاء السكان الجدد في تشغيل وإدارة الاقتصاد الوطني بها . لكن بعد مدة سوف تكون التحويلات المالية استنزافا لأموالها . وربما تتكر ما يقدمه المهاجرون مـــن مجـــهودات وضـــخ للإنتاج غزير .

ولعل المثل الواضح في شأن تأثيرات الهجرة الدولية على السكان يظـــهر فـــي دول الخليـــج العربية المستقبلة للعمالة ، وبعض الدول العربية المرسلة للعمالة فقد كانت الصـــورة قبـل عـــام ١٩٧٥ أن هناك قلة في عدد السكان المواطنين في الدول الخليجية ، ونزح إليها عدد كبـــير مـــن السكان غير المواطنين . وقد ساهمت العمالة الوافدة في النشاطات الاقتصادية التي تعد فيـــها ذات أكبر نسبة من نسبة العمالة الوطنية . . فمثلا شكل الأجانب حوالي ثلث قوة العمل في الإمـــارات في عام ١٩٧٠ . كما أنهم شكلوا العشر من قوة العمل في الكويت في نفس العام .

وبعد عام ١٩٨٠ ، انخفضت نسبة المواطنين في السكان وقوة العمل مما يدل على الفقر فـــي السكان تبعه فقر في قوة العمل ، وكان لا يمكن معالجة ذلك إلا باستقدام عمالة جديـــــدة متعلمـــة ومدربة لسد الثغرات حتى يمكن أن تستمر عملية التنمية .[١٠]

غير أن في أواخر القرن العشرين ، صارت هناك دعوة إلى أن تعتمد التنمية الاقتصادية فـــي دول الخليج على الأيدي العاملة الوطنية ، لذلك سعت هذه الدول إلى ما يسمى أخلجة الوظـــائف ، وذلك من أجل الحد من مساهمة العمالة الأجنبية في النشاطات الاقتصادية ، ودرء مساوئ استخدام العمالة الوافدة ، ووقف نزيف التحويلات المالية ، فكأن الهجرة إلى دول الخليج بـــدأت مكســـبا ،

---

[١٠] مركز دراسات الوحدة العربية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت : العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربية ، ١٩٨٣ ، ص ١٩-٢٥ .

وتحولت إلى خسارة . رغم أنها تعد زيادة في عدد السكان ووقف وتخفيض العمالة الأجنبية يعد نقصا في عدد السكان .

١ / ٣ – السكان والمساحة :

وإذا تناولت الدراسة بعض المتغيرات الأخرى ذات العلاقة بالسكان ، فهناك العلاقة بين السكان ومساحة الدولة التي يعيشون عليها . وأبسط مقاييس هذه العلاقة ما يسمى بالكثافة الحسابية أو الخام وهي جملة عدد السكان في منطقة معينة إلى المساحة الكلية لهذه المنطقة . وهذا النوع من الكثافة الخام لا يعطي إلا فكرة بسيطة عن تركز السكان في الدولة أو الإقليم . ومثل هذا المعدل قليل الأهمية في دراسة العلاقة بين السكان والموارد .

وهناك الكثافة الطبيعية (الفيزيولوجية) وهي تقتصر على علاقة السكان في دولة معينة أو منطقة معينة بمساحة الأرض الزراعية .في هذه الدولة أو المنطقة . ومثل هذه النسبة تتجاهل الأرض الأخرى غير الزراعية وقد تكون مستغلة في أوجه نشاط أخرى مثل التعدين أو الغابات أو المراعي . ولكن هذه النسبة تدل على أن هناك تزاحما على الأرض الزراعية أو عدم تزاحم . والتزاحم نوع من الفقر وعدم التزاحم نوع من الثراء . وقد كانت الكثافة الطبيعية في مصر مثلا ٢٨٠ نسمة في الكيلو متر المربع في عام ١٨٩٧ وبلغت ١٥٠٥ نسمة في الكيلو متر المربع في عام ١٩٩٦ [١١] . ومعني ذلك أن الكثافة الطبيعية زادت بمقدار خمسة أمثال ما كانت عليه في العام الأول إذا ما تمت قسمة العام الأخير على العام الأول . أليس ذلك دليلا على تقلص نصيب الفرد من الأرض الزراعية وبالتالي فإنه دليل على مطاردة الفقر للمصريين في الأرض الزراعية ؟ ..

هناك نسبة أخرى تخص العلاقة بين السكان والمساحة . وهي نسبة التركز . ويقول الدكتور فتحي محمد أبو عيانة أن توزيع السكان يكون مثاليا إذا كانت نسبة التركز تساوي صفرا . وكلما زادت كان ذلك قرينة للتوزيع غير المتساوي . ويحدث ذلك كلما اتجه التوزيع السكاني نحو التركز وليس نحو التشتت .

وتكون هذه النسبة مفيدة إذا ما نظر الباحث إلى عدة تعدادات متعاقبة . وتكون مفيدة عند مقارنة أقاليم الدولة بعضها بالبعض الآخر من حيث نمط التركز ودرجته بكل منها [١٢]. وفي هذه

---

[١١] د . فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

[١٢] المرجع السابق ، ص ٤٣ .

الحالة يمكن للدولة أن تتدخل بخلخلة هذا التركز ونقل السكان من الأقاليم ذات التركز العالي إلى الأقاليم ذات التركز المنخفض بما يعرف بالهجرة القسرية . ويمكن أن يكون تهجيرا مستندا إلى الترغيب ودفع الحوافز أكثر مما يكون تهجيرا مستندا إلى القسر . ولم يحدث في مصر مثل هذا التهجير إلا في زمن الحرب حينما تم تهجير سكان مدن القناة ولم يكن ذلك بقصد خلخلة الكثافة السكانية إنما لوقاية السكان في مدن القناة من القصف الإسرائيلي الجائر . [١٣]

١ / ٤ – الريف والحضر :

يدخل في موضوع المساحة توزيع السكان حسب الريف والحضر . وعادة ما يكون معنى أن السكان غير مزدحمين في منطقة ما إما أن هذه المنطقة ريفية أو صحراوية . ومعنى أنهم يعانون من الازدحام في منطقة أن هذه المنطقة حضرية أو تنتمي إلى مدينة . والمعروف أن الاستقرار الإنساني أخذ شكل المناطق الريفية بكثافة . غير أن تقسيم السكان إلى ريف وحضر لم يكتسب أهمية ديموجرافية إلا في العصور الحديثة [١٤] . ويختلف معيار التفرقة بين الريف والحضر من بلد إلى آخر . وقديما كان الريف يرتبط بالاستخدام الزراعي . وفي بعض الأحيان يكون معيار التفرقة في عدد البشر الموجودين في المنطقة . أي أن الاعتماد هنا على معيار عددي للسكان ، فكانت تقع المناطق الريفية بين ألفين وخمسة آلاف نسمة وما زاد عن ذلك فإنها تعد مناطق حضرية [١٥].

يختلف الريف عن الحضر في أن الحضر أكثر تقدما من الريف . فالحضر به بعض مظاهر التقدم الاقتصادي وزيادة في عدد العمال غير الزراعيين ، بينما الريف يعاني من التخلف وزيادة في العمال الزراعيين ، فكأن الثراء موجود في الحضر بينما الفقر قائم في الريف .

غير أن الريف يمكن أن يتغير وذلك حينما يحدث أن تدخل الصناعات المعتمدة على الزراعة إليه وكذلك يتحول العمال الزراعيون الفائضون عن الحاجة إلى العمل في هذه الصناعات فيصبحون غير زراعيين . أو أن يقيم العمال الذين يعملون في المدن في الصناعات المختلفة في المناطق الريفية تخفيفا لهم من متطلبات الحياة في المدن .

---

[١٣] يلاحظ أن نسبة التركز تقوم على حساب النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية . والنسبة المئوية لعدد السكان في المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية . ثم حساب مجموع الفروق الموجب بين هذه النسب بعضها والبعض أي مجموع القيم دون النظر للإشارات السالبة .

[١٤] U. N. , Op. Cite. P ١٨٣ >

[١٥] Op. Cite. P. ١٨٤

يلاحظ أن نسبة الريفيين ترتفع في قارة آسيا . ولا يعد حجم السكان الريفيين في قارة أفريقيا كبيرا بالمقارنة بالقارات الأخرى . غير أن معظم السكان في قارة أوربا ينتمون إلى الحضر [١٦] ولكن ذلك لا يمنع من القول إن النطاق المتزايد في العالم اصبح للمناطق الحضرية ، واصبح يعد ملمحا بارزا في النمو السكاني في معظم أنحاء العالم في القرن العشرين [١٧] .

ولما كان الريف يتميز بعدد سكان أقل من عدد السكان في الحضر ، فإنه يمكن تقسيم العالم اليوم إلى مناطق تتميز بالتشتت وغالبا ما تكون زراعية أو صحراوية قليلة السكان أي منتمية إلى الريف وإلى مناطق ذات تركز سكاني عال وغالبا ما تكون مناطق حضرية . [١٨]

وتعد المناطق الجافة والغطاءات القطبية والجبال المرتفعة والغابات الكثيفة أقاليم للتبعثر السكاني . وتبدو الصحاري مناطق خالية من السكان لندرة المياه وبالتالي ندرة الحياتين النباتية والحيوانية . ولكن تساعد الأمطار في بعض المناطق الجافة على قيام حرفة الرعي ، مما يوجد قليل من السكان للقيام بهذه الحرفة . وإذا كانت البرودة في بعض المناطق تلعب دورا في ندرة السكان ، فإن وجود المعادن في بعض المناطق رغم ظروف البرودة والجفاف تساعد على إنشاء مراكز للتعدين .

وتحدث ندرة السكان بسبب المرتفعات الشاهقة والجبال فيقل فيهما العمران . غير أن ظروف الحرارة والأمطار في المناطق الجبلية تساعد على تركز السكان كما في المكسيك وكولومبيا وبيرو . وقد حالت الغابات الكثيفة دون إقامة مراكز عمرانية بها . مثل غابات الأمازون الشاسعة ولكن ذلك لا يمنع من أن عدد السكان في بعض مناطقها موجود ولكنه قليل [١٩] .

أما مناطق التوزيع السكاني الكثيف فتقع في نصف الكرة الشمالي ، وتفصلها صحاري أو بحار عن بعضها البعض . وتقع في شمال الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين واليابان . وتتميز هذه المناطق بكثافة سكانية عالية ، وهي ذات سهول واسعة وتجود بإنتاج الحبوب بوفرة مثل القمح والذرة والأرز . ومن ثم فإن كثرة السكان في هذه الأماكن لا تتواجد مع الفقر لأن التقدم الحضاري يحولها إلى مناطق ثرية رغم كثرة السكان .

---

[١٦] U. N, Op. Cite. P .١٨٥-١٨٧ .

[١٧] U.. N. Op. Cite. P .١٩١

[١٨] د . فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

[١٩] د . فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص ٥٩-٦٣ ز

وتعد أوربا أكثر القارات ازدحاما بالسكان وذلك لأنها لا تضم منـــاطق صحراويـــة جافـــة . وتتوافر فيها المواد المعدنية والطبيعية والغابات والتربة الصالحة للزراعة . ولا يوجد بها منـاطق تخلخل سكاني [٢٠] .

بعكس أوربا توجد في أمريكا الشمالية مناطق لا يتركز فيها السكان . وتتميز أمريكا الشـــمالية بالأراضي الواسعة التي يمكن أن تستوعب أعدادا إضافية من السكان . وهناك منـــاطق شاســـعة صالحة للزراعة تجود فيها زراعة القمح والذرة والقطن . وقد تضخم عدد السكان فـــي أمريكـــا الشمالية بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة الدولية إليها . وإذا كانت أوربا مثالا للمناطق ذات السكان الكثيفين غير أنها متقدمة ، فإن أمريكا مثال للمناطق ذات السكان المبعثرين ، ومتقدمـــة أيضـــا ، لذلك يمكن الاستنتاج أن لا صلة حتمية بين الكثافة السكانية الزائدة أو الكثافة الناقصـــة والفقـــر . ويدلل على ذلك أن دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعد من الدول النامية ومنها دول متخلفـــة رغم أنها كثيفة السكان . ولو أن منها دولا ترتفع فيها الكثافة السكانية مثل اليابان ولكنها متقدمة . رغم مساحات الأراضي الجبلية بها التي تقدر بثلثي المساحة الكلية . غير أن اليابان تعتمد علـــى أسلوب علمي متقدم في كافة النشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة .

ولكن يجب أن يلاحظ أن وفرة الموارد الطبيعية ليست دليلا على الـــثراء الســـكاني ، وإنمـــا استغلال هذه الموارد بمهارة هو الدليل على ذلك الثراء . واليابان لا موارد طبيعية لديها لكن فـــي نفس الوقت تنافس الدول الغنية في درجات الثراء الاقتصادي والسكاني .

---

[٢٠] المرجع السابق ، ص ٦٣-٦٤ .

الفصل الثاني

الفقر في القوى العاملة وقوة العمل

٢ / ١ – العرض من القوى العاملة :

ينقسم السكان إلى قسمين كبيرين هما السكان في سن العمل والسكان في غير سن العمل . والسكان في سن العمل هم السكان في فئة العمر (١٥ – ٥٩) أو زد عليها (١٥ – ٦٤) . ولو أن من بينهم من هم يعملون أو يبحثون عن عمل ومن هم لا يعملون كالطلبة والزاهدين في العمل وربات البيوت والعجزة . وهؤلاء الذين يعملون أو يبحثون عن عمل هم العرض من القوى العاملة يقابله الطلب على القوى العاملة ويتكون من قوة العمل وهي وظائف مشغولة ووظائف شاغرة لا يشغلها أحد . أما السكان خارج سن العمل فهم ما بين سن صفر إلى ١٤ سنة ومن هم في سن ٦٥ فأكثر من العمر . ويلاحظ أن منهم من يعمل رغم ذلك كالصبية الذين يعملون في مواسم الحصاد أو جني القطن أو من يعمل في محله وتعدى الخامسة والستين من العمر ولكنهم لا يعدون من عرض القوى العاملة .

أين يكمن الفقر في عرض القوى العاملة ؟ .. يكمن الفقر في الخصائص السكانية مثل الافتقار إلى التعليم أو الافتقار إلى القدرة على أداء مهن معينة أو الافتقار إلى العمل وهو ما يسمى بالبطالة بغض النظر عن التعليم والمهنة والتخصص . أضف إلى ذلك الافتقار إلى التدريب كأن يكون الشخص متعلماً ومتخصصا في مهنة معينة ولا تكون له القدرة على ممارستها لأنه لم يتدرب عليها من قبل وكان تعليمه نظرياً ويفتقر إلى الممارسة العملية .

أولاً : الفقر إلى التعليم :

وهو بلغة أخرى انتشار الأمية بين السكان والقوى العاملة . وقد سبق أن رأينا أن الدول النامية ترتفع فيها نسبة المشتغلين بالزراعة ، وهؤلاء أغلبهم أميون . ورغماً عن التقدم الملحوظ في الوطن العربي فإن نسبة البالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة ما زالت عالية في أغلب البلدان العربية . فمثلاً هي تتراوح بين (٨٠ %) في موريتانيا و (٧٥ %) في السعودية وبين

(٣٠ %) في الأردن . مما يؤثر على نوعية القوة البشرية المتاحة [٢١] . وباقي الدول العربية يقع بين هذين الحدين .

إن بيان الحالة التعليمية هو مؤشر لمستوى المعيشة القومي ومقياس للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي بالإضافة إلى ذلك فهو ذو فائدة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية والمستقبلية وفقاً للخطط الموضوعة [٢٢]. فإذا كانت هناك بيانات عن الحالة التعليمية والأميين منها فإنها ستكون مفيدة في وضع مسار التعليم الوضع الصحيح وتساعد على السير في طريق محو الأمية بخطى سريعة .

الأمية ترتفع ارتفاعاً كبيراً في الدول النامية بينما تنخفض انخفاضاً ملموساً في الدول المتقدمة . وقد بدأت نسبة الأميين تنخفض في الدول النامية سعياً وراء تقدم ملموس في الخدمات التعليمية . فقد انخفضت في مصر مثلاً في نسبة الذكور الأميين ونسبة الإناث الأميات . كانت في عام ١٩٣٧ تمثل (٧٦ %) للذكور و(٩٤ %) للإناث و(٨٥ %) لهما معاً . ثم أصبحت في عام ١٩٩٦ (٣٨ %) للذكور و (٦١ %) للإناث و (٤٩ %) لهما معاً [٢٣] .

والأميون يمثلون – في رأينا – نقطة سوداء في صفحة السكان البيضاء . ويجب العمل على القضاء عليها . والحل الوحيد لذلك هو أن يتفرغ المتعلمون لتعليم الأميين في فترة زمنية محددة . فمثلما يتفرغ المتعلمون سنة فأكثر من سنة للدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي ، فعليهم أن يتفرغوا سنة أخرى للدفاع عن الوطن ضد الأمية وليكن ذلك التفرغ بتعويض عادل . وإذا كانت الحالة الأولى تسمى ضريبة الدم ، فالحالة الثانية تسمى ضريبة العلم .

ثانياً – الفقر في المهن :

كان السكان النشيطون اقتصادياً يجيدون أداء مهنة واحدة ، ويعد ذلك مؤشراً على الفقر في عرض القوى العاملة . بعكس الحال لو تعددت المهن التي تتقنها القوى العاملة . ويعد ذلك مؤشراً على الثراء . ويلاحظ أن الفقر المهني يسود حينما يسود النشاط الزراعي ، حيث لا توجد إلا مهنة واحدة ، وهي العمل الزراعي . غير أن هذا العمل يبدأ في التنوع حينما تتدخل التقنية الجديدة في قطاع الزراعة . وفي هذه الحالة لا يكون العمل الزراعي متطلباً تدريباً قصير الأجل إنما تدريب طويل الأجل مثل التدريب على قيادة المحراث الميكانيكي أو الحصاد الميكانيكي .

---

[٢١] المعهد العربي للتخطيط بالكويت : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ١٣ .

[٢٢] فتحي أحمد أبو عيانة ، ص ٣٧٨

[٢٣] المرجع السابق ، ص ٣٨٠ .

وكان العامل الزراعي يتدرب على عمله الزراعي خلال فترة وجيزة ثم يصبح عاملا زراعيا يحرث ويبذر ويحصد ويجني وبعد إدخال الميكنة الزراعية قد يستغرق تدريبه أكثر من ست شهور . وإذا ما غزت التقنية الحديثة النشاطات الاقتصادية المتعددة (مثل المناجم والمحاجر – الصناعات التحويلية – التشييد والبناء – الكهرباء والغاز والمياه – النقل والمواصلات والتخزين – التجارة – البنوك وخدمات العقار والمال – الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية) حينئذ يبرز عدد لا يستهان به من المهن . وتتطلب بعض المهن تعليما طويل الأجل أو تدريبا طويل الأجل أو متوسط الأجل أو قصير الأجل ، ومن ثم يحدث إثراء في خصائص القوى العاملة نتيجة إتقانها التخصصات المتنوعة .

يلاحظ أنه لا يوجد تعليم قصير أو متوسط المدى ، فالتعليم الابتدائي أو المتوسط (الإعدادي) أو الثانوي العام لا يؤدي إلى امتهان مهنة إنما هو عبارة عن تزود بالمعارف ليس إلا . وهو يستغرق ما بين ست سنوات وثلاث سنوات ولكن للوصول إلى المرحلة الأخيرة يجب أن يقضي الفرد اثنتا عشرة سنة . أما التعليم الفني أو التقني أو الجامعي فهو يحتاج إلى مدة طويلة لبلوغ منتهاه . فالأول يستغرق ١٢ سنة على الأقل والثاني ١٤ سنة والثالث ما بين ١٦ و ١٨ سنة على الأقل ، لذلك يتطلب الوضع تخريج أعداد وفيرة من كل أنواع التعليم إلى إنفاق مالي قد تنوء به ميزانيات بعض الدول النامية في حين أن الأمر يبدو سهلا في الدول المتقدمة لتوافر المال اللازم . وهناك مشاكل تواجه التعليم والتدريب وهي الآتية :

المشكلة الأولى هي أن التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي العام لا يتخرج منه أفراد يجيدون عملا اللهم إلا أن يكون عملا كتابيا يحتاج إلى تدريب نكون مدته ستة شهور على الأقل . لذلك يجب أن تعالج هذه المشكلة وذلك بتذويد المدارس بمناهج لتدريب التلاميذ والطلاب على تخصصات معينة مطلوبة في سوق العمل ، وهي مهن تعينهم على مواجهة الفقر ، لو كانت هناك ظروف حالت دون مواصلتهم التعليم . وليس معنى ذلك هو قلب هذه الأنواع من التعليم إلى تعليم فني إنما هو مزج التعليم بالتدريب فقط .

المشكلة الثانية أن لا تناسب بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل من التخصصات التي تقوم أجهزة التعليم والتدريب بتخريجها . تبدو هنا الطامة الكبرى في عدم توافق العرض من القوى العاملة حسب المهنة بالطلب على القوى العاملة حسب شروط الوظيفة . ولعلاج هذه المشكلة لا بد أن يكون هناك تنسيق بين أجهزة التعليم والتدريب ومتطلبات المنشآت الاقتصادية المختلفة من العمالة .

المشكلة الثالثة هي مشكلة البطالة ، وهي تنشأ من وجود أفراد ذوى تخصصات معينة ، لا يجدون وظائف في سوق العمل تقابل تخصصاتهم لذلك يتعطلون عن العمل . ومشكلة البطالة مشكلة قديمة ، ظهرت بحدة في الثمانينات وما قبلها ، فقد قرر التقرير الاقتصادي الموحد الصادر سنة ١٩٨٤ أن نسبة العاطلين عن العمل من ذوى النشاط الاقتصادي من السكان قد بلغت (١٢ %) في المغرب وتونس مما يدل على وجود أكثر من مليون عاطل عن العمل في هذين القطرين وحدهما . أما في السودان فيذكر التقرير أن سوق العمل الداخلية غير قادرة على استيعاب أكثر من (١٢ %) من حجم الباحثين عن عمل ، وفي سوريا تدل البيانات على أن (٢٠ %) فقط من عدد الباحثين عن العمل الذين يتم تسجيلهم في مكاتب التشغيل السورية في عام ١٩٨٢ [٢٤] . فإذا كان الوضع كذلك في الثمانينات فما بالنا به الآن ؟ ..

إن علاج مشكلة البطالة يكمن في إيجاد وظائف لهذا الكم الهائل من العاطلين من خلال مشروعات إنتاجية . على أن يحدث – بعد ذلك – تنسيق بين تخصصات الخريجين من أجهزة التعليم والتدريب المختلفة ومتطلبات النشاطات الاقتصادية المتنوعة من التخصصات . وعلى العموم ، كلما زادت البطالة في القوى العاملة ، كان ذلك مؤشرا على الفقر يجتاح صفوفها . وكلما قلت البطالة كان ذلك مؤشرا على التقدم والثراء الاقتصادي . وإن الاقتصاد له قدرة على امتصاص المتعطلين في أعمال لديه .

المشكلة الرابعة هو عمل المرأة . والمعروف أن عمل المرأة أقل معدلا من عمل الرجل . هناك بعض البلاد سجلت معدل نشاط للنساء متزايد مقابل معدل نشاط منخفض للرجال . بينما في بلاد أخرى فإن الاتجاه هو انخفاض معدل نشاط النساء بالنظر إلى معدل نشاط الرجل . والحالة الأولى تظهر بوضوح في البلاد الصناعية ، فقد زادت معدلات نشاط النساء في أغلب البلاد الصناعية وانخفضت في معظم البلاد شبه الصناعية . وفي البلاد الزراعية ، فإن الاتجاه إلى انخفاض ذلك المعدل [٢٥] .

انخفاض معدل النشاط في النساء هو نوع من شلل نصف القوى العاملة تقريبا عن العمل أو نصف السكان النشيطين اقتصاديا أو في سن العمل . ومثل هذا الشلل يعد نوعا من الفقر في القوى العاملة يجب استئصاله . وتبدأ عمليات الاستئصال بتقديم مزيد من التعليم والتدريب

---

[٢٤] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ١٩٨٦ ، ص ١٣ .

[٢٥] U. N. P. ٣٠٨

للنساء . وتشغيلهن في التخصصات التي تعلموا وتدربوا عليها ، تلك التخصصات التي تتطلبها سوق العمل .

وإذا عرفت أسباب البطالة فإن من الممكن العلاج . يقول الاقتصاديون إن أسعار النفط إذا ارتفعت تنخفض معدلات البطالة وإذا ما انخفضت ارتفعت تلك المعدلات . وذلك القول يقتصر على الدول النفطية حيث ترتفع أسعار النفط ، فيكون هناك فائض في الأموال ، تنشأ بناء عليه المشروعات وتقوم بتشغيل فائض القوى العاملة المتعطل ، ولا تجد هذه الدول في بعض المشروعات عمالة وطنية جاهزة لإدارة وتشغيل المشروعات فتقوم باستقدام عمالة من الدول التي تعاني من البطالة ، للقيام بهذه الإدارة وذلك التشغيل ، فتنخفض البطالة في الدول المرسلة للعمالة . وإذا ما انخفضت أسعار النفط ، أدى ذلك إلى انكماش المشروعات وتخفيض النفقات ، والاستغناء بالتالي عن العمالة الوافدة ، وبعض العمالة الوطنية ، فترتفع البطالة في الدول المرسلة وكذلك الدول المستقدمة للعمالة ، وتحدث هجرة مرتدة في الدول المرسلة ونوع من البطالة ، كما يحدث انحسار للأعمال فيترتب عليه بطالة في المواطنين . [٢٦] .

من أسباب البطالة تحول الدولة من صانع لفرص العمل إلى متوقف عن إنشاء هذه الفرص إلا القليل . فلم تعد الدول النامية تتحمل تكاليف تعيين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية بالإضافة إلى أن تدفق الاستثمار في القطاع العام انخفض . علاوة على ذلك أ ن الاستثمار في القطاع الخاص – هو الآخر – انخفض فقد أحجم أصحاب الأعمال عن الاستثمار بسبب ارتفاع الضرائب وارتفاع تكاليف الإنتاج .

وهناك سبب جديد ظهر في بداية التسعينات ، هو ما يسمي بالخصخصة وما ينتج عنها من بطالة . والمعروف إن إجراءات الخصخصة يترتب عليها نوع من البطالة ، نتيجة أن القطاع العام لم يكن يراعي التخطيط السليم للقوى العاملة ، فاستخدم عدداً أكبر من العمالة اللازمة للعمليات الإنتاجية والخدمية . . فإذا ما تم خصخصة ذلك القطاع ، يقوم الملاك الجدد للمشروعات المباعة بتوفير العمالة الزائدة عن حاجة المشروعات ، ولكن في حالة مصر مثلاً فإن المشروعات العامة المباعة للقطاع الخاص هي مشروعات ناجحة ، ومن ثم فلا يحتاج الوضع لتخفيض حجم العمالة تخفيضاً كبيراً . كما أن الحكومة تشترط على المشتري ألا يقوم بتخفيض عدد المشتغلين

[٢٦] د. جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ٩٩ – ١٠١ .

بهذه المشروعات إلا بعد انقضاء فترة معينة ، لذلك يحدث تأجيل لارتفاع حجم البطالة بسبب الخصخصة [٢٧] .

٢ / ٢ - الطلب على القوى العاملة :

الطلب على القوى العاملة هو الوظائف اللازمة لإدارة وتشغيل الأجهزة والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية المختلفة سواء كانت هذه الوظائف مشغولة فعلا أو كانت هذه الوظائف شاغرة أي تتطلب عمالة لاستخدامها . وإذا ترجمت هذه الوظائف لقوى عاملة فهي قوة العمل المستخدمة بالفعل والمنتظر استخدامها .

وإذا عانى الطلب على القوى العاملة فهو يعاني أحد أمرين : إما فائض في القوى العاملة وذلك بأن تزيد العمالة أو قوة العمل الفعلية عن العمالة المطلوبة للمنشأة أو للجهاز . أو يعاني الطلب من نقص في القوى العاملة أي أن تقل العمالة الفعلية عن العمالة المطلوبة . أما إذا حدث توازن بين العمالة الفعلية والعمالة المقررة أو المطلوبة فإن المنشأة أو الجهاز تكون قد وصلت إلى درجة الاكتفاء . في حالة الفائض من العمالة يوجد ما يسمى بالبطالة المقنعة أو العمالة الزائدة وفي بعض الأحيان تسمى العمالة القاصرة وهي تمثل أجورا تدفع بلا مقابل من العمل أو الإنتاج . وفي هذه الحالة يجب أن تزاح تلك العمالة من المنشأة إلا إذا تمكن صاحب العمل من إيجاد عمل أو أنشأ إنتاجا جديدا يعمل به هؤلاء العمال الزائدون عن العمل .. أما في الحالة الثانية فإن الوضع يتطلب تعليما أو تدريبا لسد النقص أو العجز في العمالة . وقد يقتصر الوضع على تدريب تحويلي لأن في هذه الحالة يكون هناك من العمال ما هو قادر على أداء العمل لكن يحتاج فقط إلى تدريب عليه .

إن ظاهرة فائض العمالة ظاهرة موجودة في القطاعين الحكومي والعام ، لأنها تعد نتيجة للأخذ بالسياسات الاجتماعية التي تقضي بتشغيل الأفراد العاطلين عن العمل بغض النظر عن الآثار الاقتصادية المترتبة على تشغيلهم . وهذه الظاهرة غير موجودة في القطاع الخاص بسبب أن ذلك القطاع يهدف إلى الربح ومن ثم فلا يقبل أن يكون هناك عامل بلا عمل ويدفع له أجر لا

---

[٢٧] المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

يستحقه . وقد ظهرت في القطاع الزراعي الخاص بشكل كبير لأن هذا القطاع تؤدي فيه الأعمال بصفة موسمية ويصعب فيه تقدير العمالة اللازمة تماما ، إلا إذا أدخلت فيه الميكنة الزراعية .

وقد كانت من معوقات الاستخدام الأمثل للعمل المحلي في سياسات التوظيف ما كان مشاهدا في دول الخليج . فقد كان يتم توظيف العمالة الوطنية رغم تدني مستواها الفني والمعرفي وذلك من أجل توزيع العائد من النفط على المواطنين . فقد ركزت السياسة الرسمية للتوظيف على تشغيل العمالة الوطنية في الأجهزة الحكومية . فمثلا ٤٥ % من إجمالي قوة العمل الكويتية كانت تعمل في الحكومة . وتستوعب ٣٦ % من جملة الوظائف الحكومية عام ١٩٨٠ . وفي البحرين وقطر كانتا ٣١ % و ٥٢ % للأولى و ٥٩ % و ٤٧ % للثانية على التوالي عام ١٩٨١ . وفي المملكة العربية السعودية ٣١ % للأولى و ٤٩ % للثانية عام ١٩٨٠ . أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فإن ٦٩,٧ % من العمل المحلي تركز في قطاع الخدمات في عام ١٩٨٠ . وفي سلطنة عمان بلغت نسبة العمانيين إلى إجمالي موظفي الخدمة المدنية ٦٢ % عام ١٩٨٢ [٢٨] .

تلك السياسة أبعدت قوة العمل الوطنية عن العمل في القطاعات الحديثة وقصرتها على لعمل في المراكز الإدارية والإشرافية في الجهاز الحكومي أو في نشاطات الاستيراد والتجارة والمقاولات وأعمال المال . وقد ترتب على هذه السياسة انخفاض إنتاجية العمل فقد صارت العلاقة بين عدد العاملين وكمية العمل المسند إليهم منخفضة مما أدى إلى ضعف إنتاجيتهم [٢٩] .

ولا يحدث انخفاض في الإنتاجية دون أن يكون هناك مفارقة بين العمل الفعلي والعمل النمطي ، لذلك اكتظت دواوين الحكومة بالعمالة غير المطلوبة .

ولعل من أسباب التكدس في العمالة في القطاع الحكومي هو محاولة البيروقراطيين معالجة ظاهرة البطالة بتشغيل العمالة دون أسس تخطيطية معينة ، كأنهم يحاولون دفن المشكلة لا علاجها مع أنهم بهذه الطريقة كانوا يسيئون إلى الاقتصاد الوطني . وفي معالجة نظم التعليم والتدريب في الدولة – أي دولة – ما يستطاع به علاج مشكلة العمالة الفائضة عن الحاجة ، ولو أن ذلك قد يتطلب وقتا ليس قصيرا .

أما في مصر فيلاحظ ارتفاع معدل البطالة المقنعة أو العمالة القاصرة ، نتيجة قيام الحكومة بتأميم الشركات الخاصة ، والقذف بأعداد كبيرة من العمالة كل سنة للعمل فيها ، وذلك بالإضافة إلى تعيين الخريجين بالأجهزة الحكومية . كما أن البطالة المكشوفة بدأت في الارتفاع عقب حرب

---

[٢٨] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المرجع السابق ، ص ٣٨٣ – ٣٨٤ .

[٢٩] المرجع السابق ، ص ٣٨٥ .

١٩٦٧ بسبب تأخر معدل نمو الناتج القومي وانخفاض معدلات الاستثمار حتى بلغ معدل البطالة ٥,٢ % من إجمالي القوى العاملة في منتصف الستينات . ولو أن ذلك أعقبه ارتفاع شديد في معدل الهجرة إلى دول الخليج ، بعد ارتفاع أسعار النفط ، وبدء التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية في هذه البلاد ، ولم تكن قدرة السكان النشيطين اقتصاديا بهذه البلاد تسمح بتشغيل وإدارة المشروعات الجديدة اللازمة للتنمية فكان على دول المنطقة أن تستقدم العمالة الأجنبية إليها . وساعد على التوسع في المشروعات ارتفاع أسعار النفط ثم تغيرت الصورة فحدثت الهجرة المرتدة إلى مصر من دول الخليج نتيجة حرب ١٩٩٠ بين العراق والكويت . وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة وقد بلغ معدل البطالة في تعداد سنة ١٩٨٦ ما يقرب من ١٢ % من القوى العاملة ، وكان معدل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية قد بلغ ٢٥ % من جملة هؤلاء الخريجين [٣٠]. ومعنى ذلك أن المعدل زاد بعد الحرب المذكورة .

أما مسألة العجز في قوة العمل ، أو بالأحرى النقص في شغل الوظائف الشاغرة ، فذلك أمر لا يمكن تداركه إلا من خلال تعليم وتدريب مرتبطين بسوق العمل وأكثر التصاقا بالعمل ومتطلباته بالإضافة إلى إمكانية استقدام العنصر الأجنبي على أن يتحمل المواطنون الآثار السلبية لاستقدام العمالة الأجنبية . ويمكن أن يحدث ذلك الاستقدام خلال فترة زمنية محددة حتى يتمكن مخططو القوى العاملة من مواءمة مخرجات التعليم والتدريب بمتطلبات المنشآت من التخصصات المختلفة . ولو أن هذه المخرجات سوف تفتقد الخبرة والمهارة اللازمين لأداء العمل على الوجه الأكمل لكن من الممكن تقويتها بتكثيف التدريب العملي .

يلاحظ العلماء أن رغم مرور قرابة خمسة عقود على دخول التعليم في بعض الدول الخليجية إلا أن شموليته كما ونوعا لا زالت محدودة . فقد قدر عدد الأميين من الأطفال نسبة ٢٠ % في البحرين و٣٠ % في الكويت و ١٠ % في قطر و ٥٣,٤ % في المملكة العربية السعودية و ١٦ % في دولة الإمارات العربية المتحدة و ٢٩,٩ % في سلطنة عمان وذلك من مجموع أطفال كل دولة من الدول المختلفة في عام ١٩٨٠ . كما أن التعليم الجامعي توسع في التعليم النظري على حساب التعليم العلمي التطبيقي بجانب ما أصاب التعليم العام من هدر وغموض في أهدافه وفلسفته الاجتماعية [٣١] . وذلك يدعو المخطط في التعليم والتدريب والمخطط لإقامة المشروعات وإنشاء فرص العمل ومخطط القوى العاملة أن يكون هناك تنسيق بينهم ، فتواكب

---

[٣٠] د. جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ٩٩ — ١٠٠ .

[٣١] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المرجع السابق ، ص ٣٩٠-٣٩١ .

مخرجات التعليم والتدريب مدخلات النشاطات الاقتصادية من العمالة كما وكيفا وأن يلفت النظر إلى الفائض في العمالة ومكانه وتخصصاته حتى يسد العجز في قوة العمل في تلك الأماكن وهذه التخصصات ولفت النظر إلى التدريب التحويلي . وبذلك تتحول أعداد إلى التعليم العملي من الطلاب وتنحسر أعداد عن التعليم النظري . ويبدأ المخططون في دراسة جدوى مراكز التدريب المزمع إنشاؤها أو أجهزة التعليم المطلوبة لتنمية القوى العاملة ، حتى يتحول الأفراد من المهن الكاسدة إلى المهن المطلوبة لسوق العمل .

٢ / ٣ – الفقر في مخرجات التدريب المهني:

الفقر في التدريب المهني أو الافتقار إليه ، هو فرع من شجرة الفقر في تأهيل القوى العاملة . ويقول الدكتور حسين رزق عن أن المفاهيم قد تغيرت وأن الثروة المادية كانت هي الهدف ، وأصبحت الآن الثروة البشرية . في كل المجتمعات المتقدمة والنامية تمثل هذه الثروة الأهمية الأولى . وأصبحت الأمم تقاس بما تملكه من قوى عاملة قادرة على الإنتاج . ولا سبيل إلى هذه القدرة إلا بتنمية القوى العاملة ومواكبة هذه القوة في قدرتها للتقدم العلمي والتقني . ولن تتأتى هذه التنمية إلا من خلال التعليم والتدريب . وعلى رأس التدريب ما يطلق عليه التدريب المهني . ومن أهدافه تنمية قدرات الفرد ، وتزويده بالمعارف المختلفة وإكسابه مهارات واتجاهات مهنية تساعده على أداء عمل معين أي القيام بأعباء مهنة أو تخصص معينين [٣٢] .

ولو قيل إن الدول العربية اهتمت بالتدريب المهني بأن اتخذت إجراءات وسنت تشريعات باستحداث هيئات ومؤسسات وأجهزة وطنية مستقلة ومسئولة عن التدريب المهني . إلا أن هذه الأجهزة لم تتوسع في مجالات التدريب المهني والتخصصات التي تدرب عليها . ولم يكن الكم الذي تفرزه قادرا على سد العجز في التخصصات المطلوبة . بل إن نوعية التدريب أيضا لا تساهم في تشغيل وإدارة المنشآت بالكفاءة اللازمة . ويتضح ذلك من هجرة العمالة إلى الدول النفطية بالآلاف لسد العجز في العمال القائمين على الإنتاج وأداء الخدمات . ولما كانت الدول

[٣٢] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المرجع السابق ، ص ٤٩٢ – ٤٩٣ .

غير النفطية تعاني من نقص في عمال الإنتاج . ونظراً لأن التقدم التقني والتغيرات الهيكلية في المشروعات المختلفة في العمالة مستمرة ، لذلك يبدو أن من الصعب بمكان ملاحقة هذه التغيرات وتلك التطورات . غير أن ذلك يدعو إلى ألا يتوقف التدريب المهني وعمليات تنمية الأفراد وإكسابهم المهارات المختلفة .

الدليل الواضح على قصور أجهزة ونظم إعداد القوى العاملة هو استمرار معدل الأمية مرتفعاً بجانب معدل تسرب الملزمين من التعليم من المدارس المختلفة . وبينما التعليم العام يعمل في واد لا صلة له بالإنتاج . فإن التدريب يعمل في واد آخر وصلته بالإنتاج في عصوره القديمة لا الحديثة . ومن ثم فهناك عنصر هام هو فقدان التخطيط والتنسيق بين خطط التعليم والتدريب من جهة وبين خطط إنشاء المشروعات وفرص العمل من جهة أخرى . والأمر في الموضوع أن أجهزة التدريب المهني مفتوحة أبوابها ، وفي بعض الأحيان تكون مجانية وفي أحيان أخرى يُمنح الطالب حوافز ، غير أن القليل هم من يتقدمون . وهؤلاء الذين يتقدمون يمثلون أعداداً قليلة لا تكفي الأعداد ولا المهن والتخصصات المطلوبة . وفي ذلك يقول الدكتور حسين رزق إن المنتسبين إلى التعليم المهني أقلية ولا تزيد نسبتهم عن ١٤ % من المسجلين في التعليم الثانوي . أما الالتحاق بالتدريب المهني فلا يزال الاستثناء ويقتصر على فئة محدودة للغاية من القوى العاملة [٣٣] . مع أن العكس هو الواجب ذلك لن عمال الإنتاج يمثلون في مجموع المهن المختلفة أكثر من ٧٠ % من العاملين . وإذا لم يتم سد العجز فيهم فإن الإنتاج قد يتوقف أو يحدث له شلل أو على أقل تقدير يسير ببطء .

ومن مظاهر الفقر في التدريب المهني أنه لم يحظ بتنفيذ جاد في الوطن العربي . وغالبية الأقطار العربية تفتقر إلى جهود في مجال التوجيه المهني السابق على التدريب المهني . وتقتصر عمليات التنسيق بين سياسات التعليم والتدريب والاستخدام على القليل من المهن والتخصصات . ونضيف إلى ذلك أن سياسات إنشاء المشروعات واستيفاء متطلباتها من العمالة تخضع للسطو على المهن المتاحة وليس الإعداد السابق لها قبل بدء تشغيل المشروعات . ولعل السبب في ذلك هو الفقر المالي في تمويل مؤسسات التدريب المهني فمثل ذلك التمويل يتم عادة من قبل الدولة فهي التي تقوم بتمويل هذه المؤسسات ، ونادراً ما تكون هناك منشآت تحتضن التدريب المهني وتموله . فأصحاب الأعمال يريدون الفرد جاهزاً لأداء العمل ولا وقت لديهم التفريغ والتشكيل والتأهيل . وإذا كانت مراكز التدريب المختلفة تدرب على مهن وتخصصات معينة فهي لا تضيف

---

[٣٣] المرجع السابق ، ص ٤٩٤ .

إليها مهنا وتخصصات جديدة إنما هي ثابتة لأزمان كثيرة ولا تتغير بل في بعض الأحيان تفرز مؤسسات التدريب أعدادا غير كافية أو تفرز أفرادا غير أكفاء وقد يرجع ذلك للطالب نفسه أو لمستوى هيئة التدريب المتدني .

ومن مظاهر الفقر في التدريب المهني أنه يقتصر على الذكور أكثر من الإناث خاصة في بعض البلاد الخليجية . بل في بعض البلاد لا توجد مراكز تدريب للإناث إلا إذا كانت تخص التفصيل والخياطة والتدبير المنزلي .

وإذا كان التدريب المهني يتطلب الالتصاق بواقع العمل ، أي يستكمل التدريب النظري بالتدريب العملي ، فإن واقع الحال يبين أن التدريب العملي محدود ، وقد لا يتعدى المؤسسة التدريبية وربما لا تستخدم فيه إلا الآلات التي عفا عليها الزمن ، علاوة على أن مساعدات التدريب غير كافية لجعل الطلاب يتقنون المهن التي يتدربون عليها .

ومن نافلة القول أن الفقر في التدريب المهني يقتصر على الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة خاصة في الأجهزة وتنفيذ التدريب والتخطيط له .فمثلا برنامج لتشغيل الشباب في الولايات المتحدة الأمريكية قام بتخريج ٤٦٣ ألف شاب في عام واحد (١٩٨٠) وتم تمويله بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار . وذلك من أجل تشغيل الشباب ، وتم الصرف على برنامج مماثل في المملكة المتحدة لتخريج مليون فرصة تدريب للشباب العاطلين . وفي فرنسا بلغت فرص التدريب ٦٥ ألف فرصة في عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ [٣٤] . غير أن الوضع مختلف في الوطن العربي . وقد عدد الدكتور حسين رزق معوقات التدريب المهني في الوطن العربي نلخصها فيما يلي :

١ – غياب التكامل العربي . ٢ – بعثرة الجهود وعدم التنسيق . ٣ – العجز الشديد في طاقات التدريب . ٤ – عدم وجود إطار عام موحد . ٥ – عدم توفر لغة واحدة للمصطلحات . ٦ – جمود أنظمة التدريب . ٧ – نظرة المجتمع السلبية نحو العمل اليدوي والإعداد المهني . ٨ – فقدان التخطيط المحكم . ٩ – عدم توفر الإحصاءات والبيانات . ١٠ – التناقض في توزيع خدمات التدريب . ١١ – ضعف دور منظمات أصحاب الأعمال وتنظيمات العمال . ١٢ – فقدان مستويات محددة المهارة . ١٣ – القصور في تقدير الاحتياجات التدريبية [٣٥] .

ولعل أخطر ما في هذه المعوقات هي جمود أنظمة التدريب المهني . فذلك الجمود ناتج عن أن أساليب وطرق التدريب المستخدمة لا تتواكب مع روح العصر وما حدث فيه من تقدم علمي

---

[٣٤] المرجع السابق ، ص ٤٩٨ .

[٣٥] المرجع السابق ، ص ٥٠١ – ٥٠٤ .

وتكنولوجي خاصة في مجال الإعداد والتدريب المهني . وبذلك تحدث فجـــوة بيـــن مخرجـــات التدريب المهني ومدخلات النشاطات الاقتصادية من العمالة ، فلا يجد المتخرجون فرصة العمـــل الملائمة ولا تستقبل المنشآت العمالة اللازمة لها .

والمعوق الأخطر أيضا قصور تقدير الاحتياجات التدريبية ، ويحدث ذلك القصور بأن تخطـــط الأجهزة التدريبية لتخريج مهن معينة ، ولا تجد مخرجاتها فرص العمل الملائمة ، ذلك لأنـــها لا تنسق مع المنشآت التي تتطلب مخرجات معينة .

لعلاج هذه المشكلة يكون بالبدء بالتخطيط للتدريب المهني المتوافق مع متطلبـــات المنشـــآت المختلفة . وهكذا لا بد من إعداد سيمفونية ثلاثية الأبعاد (التدريب والقوى العاملة والمشروعات) وذلك أمر ضروري في الوقت الحالي للخروج مستقبلا من كبوة الفجوة بين مخرجات التدريـــب ومدخلات النشاطات الاقتصادية من العمالة فيكون هناك توافق بين الخطط في التعليم والتدريـــب والقوى العاملة ومتطلبات سوق العمل من العمالة .

٢ / ٤ – الفقر في مخرجات التعليم :

يعد من أسباب الفقر في القوى العاملة وبالتالي قوة العمل ، هو الفقر في مخرجات التعليم سواء الابتدائي أو المتوسط (الإعدادي) أو العالي أو الجامعي ، وهناك مظاهر تدل على ذلك الفقر .

من مظاهر ذلك النوع من الفقر هو تسرب الأطفال من التعليم الابتدائي . فـــإن تراكـــم هـــذا التسرب يخلق جيلا بل أجيالا من الأميين يكونون كلا على الإنتاج والخدمات . وقد قرر تقريـــر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي قد زاد . وأن التفاوت بين الذكور والإناث قد انخفض في قطاع التعليم . وكانت نسبة الأمية تصل في بعض الأحيان بين الجنسين إلى ٥٠ % للذكور و٧٥ % للإناث .

ومن مظاهر ذلك النوع من الفقر أيضا أن الأموال المرصودة للتعليم مـــن جهـــة الحكومـــات تتضاءل مع ازدياد عدد الطلاب المسجلين في المدارس مما يؤثر على نوعية التعليم . ويحدث أن الالتحاق بالتعليم الابتدائي يأخذ في الركود ، وتتدهور فاعليته وينخفـــض إنتاجـــه . ولا يقتصـــر التدهور والانخفاض في المستوى على التعليم الابتدائي إنما يمتد إلى التعليم العالي ، فعندما تقـــل الاستثمارات الإضافية لذلك التعليم تنخفض مستويات التعليم العالي إلى أدنى بقليل من المســـتوى المطلوب في اقتصادات حديثة مفتوحة . وتحدث في هذه الحالة أن تفرز المؤسســـات التعليميـــة العالية متخرجين لا وظائف لهم .

علاج هذه المشكلة لا يكون إلا بإعادة النظر في نظم التعليم والتدريب ، فإن أحدهما يكمل الآخر . والمعالجة لا تكون جزئية إنما شاملة ، وإلا لن تؤتي ثمارها . وتبدأ المعالجة من الطالب وذلك بمعالجة مواطن الضعف في قدراته على استيعاب العلوم المختلفة . وتعليم النساء حتى يكون عنصرا منتجا ذا نوعية مطلوبة . وتكون المعالجة بجعل نظام التعليم قادرا على توفير المهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل . ذلك لأن سوق العمل – نتيجة التطورات التقنية – سوف تتطلب في المستقبل قدرات أكاديمية ومدربة على العمل في نفس الوقت . وهنا يبرز دور الشركات في التعليم والتدريب وذلك بتمويل العمليات التعليمية والتدريبية .

والمعالجة تكون بإدخال ما يسمى بتمهين التعليم أو كما يسميها تقرير اللجنة المذكورة خلط مكونات التعليم الأساس وتعليم المهارات العملية [٣٦] .

ومن الأمثلة التي يضربها التقرير المذكور مثال جمهورية كوريا الديمقراطية . فهناك أعلى المستويات في التحصيل التعليمي المتعلق بالصناعة في البلدان النامية . وتقترب مستويات التسجيل في التعليم الثانوي والتعليم العالي فيها بما يشابه مستويات التعليم النظير في الدول المتقدمة . كما أن نسبة التسجيل في التدريب المهني مرتفعة جدا فضلا عن أنها تشجع على تدريب الموظفين داخل المؤسسة . وهو تدريب لو أخذت به الدول الخليجية لحققت هدفها في أخلجة الوظائف أي إحلال المواطنين محل العمالة الوافدة . لأن بهذا التدريب تكثف الجرعة التدريبية للموظف بالإضافة إلى إكسابه مهارات جديدة تجعله ندا للأجنبي ذي الخبرة والمهارة .

وإذا كان السؤال هو كيف وصلت جمهورية كوريا إلى ذلك المستوى ؟ .. فإن الإجابة تكون بأن جعلت التعليم الابتدائي إلزاميا . (ولو أننا نرى في الوقت الحالي أن يمتد الإلزام إلى التعليم المتوسط في مرحلة تالية والتعليم الثانوي في مرحلة ثالثة) . وقد عملت جمهورية كوريا على تكيف التعليم مع متطلبات الاقتصاد المتغير فضلا عن أنها وفرت التدريب المهني . واستخدمت في نشاطاتها الاقتصادية قوى عاملة رخيصة . وألزمت الشركات بتمويل برامج التدريب المهني الحكومية . وشجعت على تطوير المهارات من خلال تقديم حوافز مالية للشركات الخاصة . وساعدت الحكومة على تطوير المدارس الفنية من خلال الدعم الانتقائي أو الدعم الموجه وحصص الالتحاق . ويحضرني هنا الكلمة التي قيلت في ذلك التقرير من أن البلدان التي تعطي التعليم الابتدائي أولوية واضحة في المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية هي التي تحقق

---

[٣٦] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣ – ٢٤ ز

مستويات عالية في التنمية فيما بعد [٣٧] . من أجل ذلك نصحنا بأنه يجب تجنيد المتعلمين سنة كاملة وذلك للمشاركة في مجهودات محو أمية مواطنين الدولة .

٢ / ٤-علاج الفقر في القوى العاملة وقوة العمل :

أدت السياسات التي أتبعتها الدول النامية في الماضي إلى هيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية أو الغالبية العظمى من هذه الأنشطة في هذه الدول تقليدا للمد الاشتراكي الذي ساد بعض أجزاء من العالم . وأدى ذلك إلى وجود العمالة القاصرة وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة . وصار من الواجب التخلي عن ذلك الوضع لكن التخلي عنه مسألة بالغة الصعوبة . وقد رأي الاقتصاديون أن السير في المسار القديم للاقتصاد أمر متعذر في الوقت الحالي ، فهو مسار – كما يسمونه – متعذر الاستمرار . لذلك كان من الأوفق سير الاقتصاد في مسار قابل للاستمرار . ومثل هذا المسار يتطلب تغييرات هيكلية في عناصر الاقتصاد الأساسية وفي وسائل الإنتاج وأنماط الاستهلاك وفي التشريعات التي تنظم شئون التجارة والأعمال وفي تعليم الأجيال المقبلة وتدريبها . كما يتطلب تغيير نظرة الجماهير للعمل والإنتاجية .

ومن أجل الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ، فإن الأهداف تكون بالنسبة للقوى العاملة هي الارتقاء بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف زيادة الكفاءة في توزيع الموارد البشرية واستخدامها وإرساء الأسس لزيادة فرص العمل المنتجة ورفع مستوى معيشة الناس .

وهناك عوامل كثيرة تدعو إلى إعادة الهيكلة ، وهي بمعنى ترشيد الاقتصاد والإنفاق . ومن بين هذه العوامل غير المحققة للترشيد المصروفات التي أنفقتها حكومات الدول خلال العقدين الماضيين على المرافق والخدمات وإعانات التعليم وتوفير العمل للجميع . كذلك مخصصات الإنفاق العسكري من موارد هذه الحكومات كانت ولا تزال مرتفعة . وفي دول النفط تعذر تخفيض الإنفاق للتكيف الهيكلي فلجأت الدول إلى السحب من أرصدتها الأجنبية وزيادة الاقتراض المحلي وتوفير تمويل خارجي إضافي لتغطية العجز المالي إلى تزايد واختلال الميزان الخارجي حتى يمكنها أن تحافظ على وضعها القائم وتظهر بمظهر الدولة التي ترعى مواطنيها .

---

[٣٧] المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

وهناك عوامل داخلية كثيرة من أخطرها النمو السكاني ، وضرورة خلق وظائف للقوى العاملة المتزايدة بالإضافة إلى تفاقم الفقر الذي شمل نسبة كبيرة من السكان . علاوة على عدم قدرة الدول على اللحاق بالتطورات التقنية في العالم . ومن العوامل الداخلية المؤثرة فعلا في عدم الترشيد المطلوب أن رؤوس أموال كبيرة خرجت من المناطق النامية بينما لم يدخل إلا رؤوس أموال محدودة . .

أما العوامل الخارجية التي أدت إلى تقويض نمو الدول النامية فهي ارتفاع تكاليف الدين والاتجاه إلى العولمة وانتشار المعلومات التقنية والاتجاه نحو تحويل الإنتاج إلى آلي بدلا من ميكانيكي بالإضافة إلى زيادة منافسة المناطق النامية للمناطق النظيرة علاوة على بدء تطبيق قواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية في شتى بقاع العالم .

ويثور السؤال الآن ما هي إعادة هيكلة العمالة ؟ .. المقصود بها أن تكون العمالة أفضل تعليما وأكثر مهارة وأقدر على التنقل . وذلك يقتضي أن تستجيب نظم التدريب إلى تهيئة عمالة قادرة على العمل في ظل فرص عمل تتطلب مهارات متقدمة وخبرات عميقة بالعمل وكذلك بالتغيرات التقنية [٣٨] .

من تجارب الدول التي أخذت بإعادة الهيكلة وجد أن الإصلاح الاجتماعي مكمل للإصلاح الاقتصادي والمالي . ويجب الانتقال إلى مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية مثل تحسين المعيشة في المناطق الحضرية وخلق فرص عمل منتجة والاستثمار في التعليم العالي والرعاية الصحية . وتجاهل مثل هذه الأولويات يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي بسبب ارتفاع البطالة وسوء أحوال معيشية في المناطق الحضرية والريفية على السواء مما يفضي إلى ما يسمى اليأس الاجتماعي .

ومن تجارب هذه الدول أن برامج إعادة الهيكلة لها تكلفة اجتماعية لا يمكن تجاهلها . وسبب ذلك هو أن الإصلاحات لها أثر انكماشي يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي ومستويات الاستهلاك في المدى القصير .

ومدى الفترة الانتقالية بين هيكلة وإعادة هيكلة لا يتمكن الاقتصاديون من تحديدها . فهي تتوقف في نظرهم على استعداد المجتمع لتقبل الظروف الجديدة الناتجة من اعتماد المعايير الدولية والتكيف معها ، فالفساد والبيروقراطية ومقاومة الإصلاح من جانب أصحاب المصالح والانحياز الاجتماعي نحو وظائف معينة ، وسوء النظم التعليمية ، والافتقار إلى التدريب ، وغير ذلك من

[٣٨] المرجع السابق ، ص ١-٩

العوامل والقضايا التي تعوق الإصلاح وتساهم كلها في تعويق مسيرة التكيف تؤدي إلى امتداد الفترة الانتقالية التي يعاني الناس منها أشد المعاناة . لكن الاقتصاديين يرون أن مدى هذه الفترة قد يمتد من ثلاثة إلى خمسة عقود . والمهم في هذه الحالة عند إعادة الهيكلة أنه لا يجوز إغفال الإصلاح الاجتماعي أثناء القيام بالإصلاح الاقتصادي . [٣٩]

إن إعادة هيكلة الاقتصاد في بلد من البلاد يهدف إلى القدرة على الانسياب في السياق العالمي أو تخفيض العجز في الميزانيات ، أو زيادة فاعلية الاقتصاد . وهناك تدابير اتخذتها جميع بلدان الأسكوا (غرب آسيا) . ومن هذه التدابير ما يخص التوقف عن توظيف الخريجين وخصخصة الشركات العامة . وذلك بالإضافة إلى تدابير اقتصادية أخرى مثل رفع الدعم عن المواد الغذائية وعن الخدمات العامة ، وقصر دور الحكومة على توفير الخدمات الأساسية والتخلص من الشركات العامة التي لا تحقق أرباحا وزيادة أسعار الخدمات الحكومية وذلك علاوة على تحرير التجارة وتوفير مناخ يشجع الاستثمار الأجنبي وفرض ضرائب جديدة وتخفيض قيمة العملة ومنح حوافز جديدة للاستثمارات الخاصة . والتحسن الاقتصادي لن يتأتى إلا بعد ثلاث سنوات على الأقل . ويتحسن الوضع الاجتماعي عموما ومستوى المعيشة للجميع على المديين المتوسط والطويل .

ومن الآثار الملحوظة لإعادة الهيكلة هو ازدياد البطالة السافرة ، وذلك لأن الإصلاح يتخذ تدابير انكماشية مثل فرض حد أقصى للائتمان ورفع أسعار الفائدة مما يعوق من انطلاق الاستثمار في مشاريع جديدة . كما يتضمن الإصلاح تخفيض الاستخدام في الحكومة وشركات القطاع العام . وعدم ضمان العمل للخريجين الجدد ، وتسريح أعداد من فائض قوة العمل عند خصخصة الشركات العامة وذلك في المدى القصير . ومن هذه الآثار توقف الشباب عن الدراسة للدخول في سوق العمل . وسوف يرتفع معدل مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي خاصة هؤلاء اللاتي ليس لهن أطفال على اعتبار أنهن يمثلن مخزونا للقوى العاملة [٤٠] .

يضع تقرير الأسكوا إجراءات للتخفيف من الآثار الاجتماعية للتكيف ، ففي هذه الفترة الخاصة من التكيف يحدث تغير كبير وشدة في الاختلال الاجتماعي ، لذلك فإن هذه الإجراءات تعمل على تخفيف ذلك الاختلال الاجتماعي .

---

[٣٩] المرجع السابق ، ص ١٣ – ١٤

[٤٠] المرجع السابق ، ص ٢١ – ٢٢

السياسات المطلوبة لهذه الفترة هي سياسات تهدف إلى زيادة قدرة سوق العمل على التكيف وسياسات نشطة تساعد العمال وذلك بتزويدهم بالأدوات التي يحتاجون للتعامل بها في ظل المناخ المتغير كالتدريب والبحث عن عمل وسياسات غير نشطة تقدم تحويلات مالية مؤقتة لتقليل الخسارة في الدخل أثناء فترة الانتقال . ويضع التقرير تدابير قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل . التدابير قصيرة الأجل تتلخص في توصيل المعونات إلى مستحقيها وإنشاء شبكات الأمان ومساعدة العاطلين في اختيار عمل مناسب . وهذه التدابير فيما عدا الأخيرة تعد في رأينا تدابير لمعالجة الأوضاع المالية للعاملين والعاطلين يمكن تناولها في الفصل التالي . وقد سبق تناول إجراءات مساعدة العاطلين في اختيار عمل مناسب في الجزء الأول من الدراسة . فهناك في جميع أنحاء العالم مكاتب متخصصة تساعد العاطلين في اختيار الوظائف التي تناسبهم أو تدفع عن طريق هذه المكاتب إعانات البطالة للعاطلين . ويشترط لإعمال نظام التوفيق بين العرض من القوى العاملة والطلب عليها أن يكون هناك نظام للمعلومات متعلق بسوق العمل يتضمن قائمة بجميع أنواع الوظائف المتوافرة في أسواق العمل المحلية ، يضاف إليه الوظائف التي تشغر بصفة مستمرة وتحذف منه الوظائف التي يتم شغلها . ويقول التقرير إن منظمة العمل العربية والأسكوا وغيرهما من المنظمات التي اعترفت بهذا النظام وأن له أولوية ملحة ، إلا أنها لم تتخذ إجراءات عملية في هذا الصدد .

ويلاحظ أن عدم وجود مثل هذا النظام يؤدي إلى قصور في التنبوءات وفشل خطط تخطيط القوى العاملة وبالتالي ظهور اختلالات في أسواق العمل . ويجب أن يكون من آليات ذلك النظام إتاحة الفرصة للمدارس الفنية ومراكز التدريب والجامعات في الاسترشاد به عند وضع المناهج الدراسية وبذلك يكون هناك جسر بين العرض من القوى العاملة والطلب عليها بحيث تعبر مخرجات التعليم والتدريب عليه فتجد فرصة العمل في مدخلات النشاطات الاقتصادية المختلفة من العمالة . وهذا الجسر – في رأينا – هو التنسيق والتوفيق بين المخرجات والمدخلات .

أما الإجراءات متوسطة الأجل فالهدف منها رفع مستوى المهارات . وهي تتناول مناهج التعليم وطريقته ومتى يجري التعليم . وتعد تكرارا لما سبق أن تناولته الدراسة فيما يتعلق بالتدريب المهني والتعليم .

أما التدابير الاقتصادية طويلة الأجل فالهدف منها إيجاد بيئة مواتية للنمو الدائم وذلك من الممكن تناوله عند النظر إلى معالجة الفقر الاقتصادي [٤١]

---

[٤١] لمزيد من التفاصيل المرجع السابق ص ٧٩ – ١٠٢ .

الفصل الثالث

الفقر المالي

٣ / ١ – الحاجة إلى المال :

عندما تشتد الحاجة إلى المال لإنشاء مشروعات جديدة أو تجديد مشروعات قديمة أو إنشاء فرص عمل في المشروعات القائمة أو المشروعات المزمع إنشاؤها ، يكون الفقر المالي . وهو بلاء يضع أنيابه في جسد الأمة ، وينهش فيها حتى تسقط طريحة التخلف أو العبودية أو التبعية .

ولا شك أن إنهاء حالة الفقر المالي لا تحدث إلا بعزيمة ماضية في الانتقال من حالة الفقر إلى حالة الثراء . ولا يتم ذلك إلا من خلال التمويل . ولا يقتصر ذلك التمويل على تمويل إنشاء المشروعات الاقتصادية فقط ، إنما يتضمن هذه الأوجه التالية :

١ – تمويل إنشاء مشروعات التعليم والتدريب المهني والإداري . . ويشمل هذا التمويل منح المتدربين مكافآت مالية لمواصلة التدريب في حالة تعثر إقبال الشباب على التدريب . ومنح المدربين أجورا مجزية تجعلهم يتفانون في توصيل المعلومات وإكساب المتدربين المهارات اللازمة دون ضجر . كذلك يدخل في ذلك التمويل تمويل مساعدات التدريب وإنشاء الأبنية وغيرهما .

٢ – تمويل إنشاء فرص العمل أو المشروعات التي سوف تستوعب الداخلين الجد لسوق العمل أو العاطلين عن العمل سواء مشروعات لتوسيع المشروعات القائمة أو لإنشائها من جديد . وسواء مشروعات قصد منها أن توفي الحاجات الأساسية للبلاد أو تقوم بتصدير منتجاتها إلى الخارج .

٣ – تمويل مؤسسات الضمان الاجتماعي ، وهي تلك التي تصرف الإعانات للمتعطلين ، وتساعد الفقراء غير القادرين على العمل ، أو تساعد الأرامل والعجزة الذين أصبحوا غير قادرين على العمل .

لكن ما هي مصادر التمويل :

١ – يمكن أن يكون ذلك التمويل من جانب الحكومة فهي المسئولة قانونا عن إيجاد عمل للشعب المنتمي إليها طبقا لدساتير أغلب الدول سواء تنتمي إلى العالم المتقدم أم إلى العالم النامي . والدولة تأتي بأموالها من فرض الضرائب والرسوم .

٢ – يمكن أن يكون مصدر التمويل من جانب الأفراد فهناك بين الناس الأغنياء القادرون على

إنشاء المشروعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة بالإضافة إلى الإنتاج بما يلبي حاجات المستهلكين المختلفة أو التصدير لخارج البلاد . وهناك بين الناس الفقراء لكنهم قادرون على المساهمة في إنشاء الشركات المساهمة . وهي شركات أموال قادرة بما يتجمع لها من أموال المساهمين على السير في مشاريع مفيدة للمتعطلين سواء الجدد أو القدامى .

٣ – يمكن أن يكون مصدر التمويل الشركات القائمة نفسها أو المصارف . والشركات تقوم بتمويل المشروعات بما يتراكم لديها من أرباح فترصد البعض منها إلى الإنشاءات الجديدة . والمصارف تقدم التمويل للمشروعات المختلفة في صورة قروض بما يتراكم لديها من إيداعات مالية .

٤ – يمكن أن يكون مصدر التمويل القروض أو المساعدات الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية . وهناك من يؤيد الاستثمارات الأجنبية لأنها تسد حاجتين أساسيتين للدول الآخذة في النمو وهما الحاجة إلى مزيد من رأس المال والحاجة إلى عملات أجنبية فضلاً عن أنها تجلب التقنية الحديثة والكفاءات الإدارية النادرة والدراية العالية بأساليب التسويق .

أما الذين يرفضون الاستثمارات الأجنبية فيشككون في صحة ذلك كله وأهميته . فيقولون إنها لا تجلب رؤوس أموال جديدة بل تعتمد على المدخرات المحلية ، وتزيد من أعباء ميزان المدفوعات بدلاً من تحسينه ، فهي تنفق على الواردات وتحول أموال البلد إلى الخارج ، ولا تقدم للبلد تقنية متقدمة إنما تقدم حداً أدنى منها . بل المفروض أن تدرب عدداً كبيراً من العاملين على الإدارة وتشغيل الإنتاج غير أنها لا تدرب إلا القليل . ويزيد الناقدون في تشككهم من الاستثمارات الأجنبية أنها قد تزيد مستوى البطالة بما يترتب على قيامها من إغلاق أو تخفيض إنتاج المشروعات المحلية المنافسة لها ، بالإضافة إلى ما تشيعه من فساد في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية [٤٢] . أضف إلى ذلك إلى استخدامها في مشروعاتها الآلية بما يؤدي إلى انكماش عدد العاملين . وتتناول الدراسة هذه المصادر واحداً بعد الآخر :

أولاً – التمويل الحكومي :

تستجلب الحكومة الأموال من الضرائب والرسوم (ولو أن الرسوم مقابل أداء بعض الخدمات لكنها تعد مصدراً من مصادر التمويل خاصة عندما يكون الرسم أكثر كلفة من الخدمة) . وإذا ما كانت الضرائب جائرة ، فإن معنى ذلك أنها باهظة ثقيلة حتى على الأغنياء . وذلك يعد مخالف لعدالة الضريبة التي ينادي به أغلب الفقهاء . وإذا كانت الضريبة عادلة ، فقد تكون الحصيلة غير

---

[٤٢] د. جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ – ١٧٧ .

وفيرة . بسبب ما يعانيه الشعب من فقر وتهرب الكثيرون من دفعها . وذلك ما يدفع الحكومة إلى إنشاء المشروعات لتحريك النشاط الاقتصادي في البلاد وبذلك تتمكن من تحصيل حصيلة وفيرة . وذلك ما يجر الفكر الاقتصادي إلى المناداة بمبدأ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي أو عدم التدخل . وقد ظهر مذهب التدخل واضحاً في الاتحاد السوفيتي السابق . وظهر مذهب عدم التدخل في معظم الدول الرأسمالية . ولو أنه طعم بتدخل الدولة في بعض المشروعات التي عادت الدولة وباعت بعضها إلى القطاع الخاص . وهناك رأي يرى أن الثورة البلشفية في روسيا قامت بتجربة جديدة في التطور مغايرة تماماً لتجارب الدول التي سبقتها وزامنتها أيضاً . والتجربة اليابانية تجربة رأسمالية لكن بظروف وطريقة مختلفتين عن الدول الرأسمالية الأخرى . ويضيف هذا الرأي إلى أن هاتين التجربتين حققتا نجاحا مثيرا جعل منهما أنموذجا للعديد من الدول الأخرى التي حصلت على استقلالها السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ونرى أن تجربة الاتحاد السوفيتي تجربة غير ناجحة ، وقد لاقت فشلا كبيرا مما جعل الدول الشيوعية تهجرها ، وتعود إلى اقتصاد السوق . وهو ما قرره الرأي السابق بعد استعراض تجارب الدول المختلفة ، من انهيار المعسكر الشرقي وتحطم النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاش بها [٤٣].

وقد جمعت البلاد المختلفة في الوقت الحالي بين التدخل وعدم التدخل ، فتتدخل الدولة في مشروعات لا يقدر الأفراد على القيام بأعبائها المالية ، وتترك للأفراد القيام بمشروعات تخفيفا لأعبائها المالية .

وحتى تتمكن الحكومة من إنشاء مشروعات عامة ، لتستوعب الداخلين الجدد في سوق العمل والمتعطلين عن العمل ، وجعل الإنتاج مسرعا وتنويعه ، ووفاء متطلبات الاستهلاك المتزايد ، فإن الأمر يستلزم العناية بتحصيل الضرائب العادلة . ومن ثم تقوم الحكومات بتطوير إجراءات تحصيل الضريبة وتقليل المتأخرات والإنفاق على ضرورات الحياة كالتعليم والصحة والثقافة والأمن والدفاع وإقامة المشروعات الضرورية التي لا يقدر الأفراد على القيام بإقامتها . على أن يكون الإنفاق بعيدا عن الإنفاق الترفي أو الإسراف عموما .

واعتقد أن الممول لو لاحظ أن الحكومة تنفق الأموال على الشعب في محلها ، فسوف لن يتأخر عن توريد الضريبة دون مماطلة أو تسويف أو تهرب .

---

[٤٣] د. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة ، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، ١٩٩٥ ، ص ١٣ – ١٤ .

ثانيا – التمويل الفردي :

التمويل الفردي هو التمويل الذي يقوم به الأفراد . وعادة ما يكون هؤلاء الأفراد من الأغنياء القادرين على الإنفاق وإقامة المشروعات المختلفة . أما الفقراء فلهم باب آخر نرى أنه يتمثل في إقامة الشركات المساهمة . فمثل هذه الشركات يمكن إقامتها بأموال كبيرة من خلال تجميع ذرات من الأموال الخاصة . وهي تمثل نوعا من الادخار للأفراد . فبدلا من إيداع الأموال في دفاتر توفير يقوم الأفراد بتمويل مشروع معين كمساهمين .

لكن كيف يتمكن الفقراء من الادخار أو تمويل المشروعات القائمة بأسلوب الشركات المساهمة ، إذا كانت أجورهم بالكاد تكفي للصرف على الغذاء وقليل منها على الكساء وإيجارات المساكن ؟ .. وليس المقصود بالفقراء هنا هؤلاء الذين يتضورون جوعا إنما هم الطبقة المتوسطة التي يمكنها أن تدخر قليلا من المال من رواتبها .

وإذا كان منحنى لورنزو يبين مدى التساوي أو عدم التساوي في توزيع السكان في أقاليم معينة خلال فترات زمنية متتالية . غير أنه يمكن أن يقاس به الدخل والثروة . ومنه يتبين من هم تحت مستوى الدخل المنخفض ومن هم فوق هذا المستوى . ومثل هذا المنحنى قد يبين أن الأغلبية الساحقة من سكان الدول النامية في مستوى الدخل المنخفض . أما من هم أعلى من ذلك المستوى فيمكن أن يكون نواة لتأسيس هذه الشركات .

وهناك فكرة أن يساهم المواطنون بعملة بلدهم في مشروع اقتصادي . ويمكن إعفاء نصف المواطنين على اعتبار أنهم أقل من العشرين من العمر ولا يعملون ومن ثم ليس لهم أجور . في بلد كمصر يكون نصف عدد السكان ما يزيد عن ٦٠ مليون نسمة فلو دفع كل فرد جنيها واحدا لتجمع لدى الحكومة ٣٠ مليون جنيه يمكن أن تبدأ بها مشروعا يستوعب عددا ليس قليلا من العاطلين . وفي بلد قليل السكان لو دفع كل مواطن أو مقيم فيها ريالا أو درهما لكان لدى الحكومة نصف مليون جنيه شهريا ، وبتجميع الريالات سنويا لدى الحكومة لوصلت الحصيلة ستة ملايين ريال أو درهم . وإذا طولب المواطن والمقيم بعشر ريالات أو دراهم لبلغ المبلغ المخصص ٦٠ مليون ريال أو درهم سنويا وترصد جميعها لإقامة مشروع . وهكذا يكون الوضع في البلاد التي يتعطش سكانها إلى العمل وبذلك ينشئون المشروعات . وتلك الجباية تستند إلى مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي . ويمكن تسميته بمبدأ التكوين الشعبي لرأس المال من مساهمات أفراد الشعب . وهو إن يساهم أفراد الشعب في إنشاء المشروعات بغض النظر عن القدرة المالية الفائضة أو القدرة المالية المتوسطة أو القدرة المالية الدنيا .

ثالثا – التمويل الأجنبي :

واجه العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين مشاكل كثيرة فشلت السياسات الاقتصادية في مواجهتها . ومن أمثلة هذه المشاكل إعادة تعمير وتأهيل اقتصادات الدول التي أنهكتها الحروب . وإعادة تحويل الاقتصاد الحربي إلى اقتصاد مدني فضلا عن مشاكل التضخم . وتعد أزمة النظام النقدي الدولي من بين الأزمات المستعصية من ميراث القرن العشرين [٤٤] .

كان العالم يسير على ما يسمى قاعدة الذهب . ومقتضى هذه القاعدة هو أن تحدد كل دولة قيمة عملتها بوزن معين من الذهب . مما أدى إلى ثبات أسعار الصرف بين العملات على أساس أوزان الذهب في كل بلد . وقد أدى ذلك أيضا إلى خضوع التوازن الداخلي في كل دولة إلى مقتضيات التوازن الخارجي . وأصبح خروج ودخول الذهب فيما بين الدول يساعد على استمرار التوازن بين الدول .

وفي ظل قاعدة الذهب فقدت الدول القدرة على اتخاذ سياسات اقتصادية داخلية مستقلة وخضعت سياساتها لظروف التوازن الخارجي . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم تتخل الدول عن سياساتها الداخلية المستقلة ، وصرفت النظر عن التوازن الدولي الخارجي . مما أدى إلى جمود أسعار الصرف طبقا لنظام بريتون وودز وذلك أكثر مما ورد في أذهان واضعي ذلك النظام . وهكذا نشأت مشكلة نقص السيولة في النقود الدولية . وإزاء جمود أسعار الصرف وعدم رغبة الدول في إخضاع توازنها الداخلي للظروف الدولية جعل ذلك النقص سببا في قيام صندوق النقد الدولي بمنح الدول التي تعاني من العجز قروضا تمكنها من مواجهة العجز في حالات معينة .

ولما كان المجتمع الدولي يحجم عن رفع أسعار الذهب حتى لا تستفيد روسيا وجنوب أفريقيا المنتجتان الأساسيتان للذهب . وقد أدى ذلك إلى التفكير في استخدام إحدى العملات الوطنية كنقود دولية . بجانب استخدام الذهب في تسوية المدفوعات الدولية . وكان الدولار هو تلك العملة . وقد تم الاتفاق على الدولار على اعتبار أن الاقتصاد الأمريكي خرج سليما من الحرب العالمية الثانية . بجانب أن الإنتاج المدني الأمريكي أضاف إلى الاقتصاد الدولي طاقة إنتاجية عالية . كما صار الطلب على الإنتاج الأمريكي عاليا لإعادة تعمير البلاد التي أثخنتها الحرب بالجراح ومن ثم صار الطلب على الدولار مقبولا . وهكذا تمتعت الولايات المتحدة بمكاسب احتكارية نتيجة أنها

---

[٤٤] د . حازم البلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلة نهاية الحرب الباردة ، عالم المعرفة ، الكويت ، ، ص ٨٠ – ٨١ .

الوحيدة التي تصدر الدولار . وذلك مقابل أن تحصل من الدول على أصول منها في شكل سلع وخدمات أو في شكل ملكية وأصول مالية .

ظهر بالتالي وضع جديد هو أن الولايات المتحدة صارت مدينة للدول الأخرى بديون قصيرة الأجل نتيجة لإيداع الدولارات التي تملكها هذه الدول في مصارف الولايات المتحدة الأمريكية مقابل أصول تأخذ شكل استثمارات طويلة الأجل . ولو قرر الدائنون تصفية ديونهم مرة واحدة لقامت أزمات الثقة بين الولايات المتحدة والدول المختلفة . وإزاء الظروف الدولية (إعادة بناء اقتصاد أوربا واليابان وحرب فيتنام – التضخم الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية – إنشاء سوقين للذهب – تخفيض قيمة الدولار أكثر من مرة) بدأت إعادة النظر في النظام القائم . وصار النظام الجديد يعتمد على حلول مؤقتة ويقبل التنازل عن ضرورة ثبات أسعار الصرف ويعتمد على نظام الدولار وفي الوقت نفسه على تقويم العملات [٤٥] .

ويلاحظ أن مصر من البلاد التي واجهت أزمة في نقص السيولة النقدية وارتفع سعر الدولار فيها في السوق المصرفية ارتفاعا كبيرا . وقيل في تفسير ذلك ما تتعرض له السوق التجارية من انكماش وكساد وبضائع مخزنة لا تجد مشتريا واستطاعت مصر أن تعبر الأزمة بتوفير النقد الأجنبي .

وقد اضطرت الدول النفطية إلى الاقتراض من الخارج وقد كانت قد انتعشت عقب الصدمة البترولية الأولي في أكتوبر ١٩٧٣ إلى دول منتعشة ماليا ، إذ تحولت الأوضاع المالية بها فصارت تعد دولا لديها فائض مالي كبير في موازين مدفوعاتها . قابل ذلك عجز شديد لدى الدول الصناعية فضلا عن عجز متزايد في الدول النامية . لقد تحولت الدول الصناعية من دول لديها فائض يقدر بحوالي ٥,٩ مليار دولار في عام ١٩٧٣ إلى عجز بلغ ٢٨ مليار دولار . وازدادت الدول النامية عجزا بحوالي ١٠ مليارات إلى ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٧٤ [٤٦] .

وقد نجحت الدول الصناعية في تخطي الصدمة بعد خمس سنوات غير أن الدول النامية فشلت في ذلك ، مما تطلب اللجوء إلى القروض الخارجية من الدول الصناعية . وأصبح هناك ما يعرف بقضية مديونية الدول النامية . لقد نقلت الدول الصناعية ما عانته من عجز بفضل قدراتها الاقتصادية إلى الدول النامية . ثم التفتت إلى الدول النفطية واستطاعت الحروب أن تأكل الاحتياطات المالية المتراكمة للدول النفطية الناتجة من تصدير النفط [٤٧] .

---

[٤٥] المرجع السابق ، ص ٨٠ – ٩٣ .

[٤٦] المرجع السابق ، ص ٩٦

[٤٧] المرجع السابق ، ص ٩٧-٩٨ .

ويلاحظ أن الفوائض المالية في الدول النفطية تآكلت نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار العـــام . كما أدى ارتفاع قيمة واردات الدول النامية من الدول الصناعية إلى ارتفاع أسـعارها ومـن ثـم اللجوء إلى الاستدانة من المؤسسات المالية العالمية لتغطيـة هـذه الزيـادات والارتفـاع فـي الأسعار [48] .

ومداواة الاستدانة عملية تحتاج إلى جهد كبير في داخل الدول النامية ، فلا هـي تسـتطيع أن تمتنع عن الاستدانة ، لأن هناك أفواها كثيرة داخلها تطالب بالغذاء والكساء وغيرهما . ولا هـي تستطيع أن تستمر في الاستدانة لأنها لن تكون قادرة على دفع ما عليها ، ولذلك فإن الأمر يتطلب الاستدانة المستنيرة بأن تتحول الديون إلى استثمارات منتجة تتمكن من رد ما عليها مـن ديـون بالإضافة إلى فوائد الديون .

والتمويل الأجنبي لا يقتصر على القروض من الدول الأجنبية أو المؤسسات الدولية ، إنما قـد يكون عبارة عن مساعدات لا ترد . وقد حدث ذلك بشكل كبير .

يوم قامت الحرب العالمية الثانية وتهدمت المنشآت الاقتصادية في ألمانيـا وتوقفـت بعـض المنشآت عن العمل ، أو كما حدث في يوجوسلافيا (صربيا) عندما قام رئيسها بإجراءات التفرقة العنصرية بين الألبان والصرب في كوسوفا ، فقامت طائرات حلف الأطلنطي بهدم البنية الأساسية في صربيا .

في الحالة الأولى رصدت أمريكا الأموال لنجدة ألمانيا بعد استسلامها لبناء ما دمرته الحـوب . وقامت بما يعرف بمشروع مارشال في إعادة إنعاش أوربا . ويقول الفقهاء الاقتصاديون إن هـذا المشروع حقق نجاحا لا مراء فيه فهو ساعد على استعادة القدرة الإنتاجية لأوربا وضبط مخـاطر التضخم وإحياء التجارة الحرة بين الدول الأوربية . وقد زاد الإنتاج في أوربا عند نهاية مشـروع مارشال بحوالي الثلث على ما كان عند بدايته . ويرى البعض الآخر أن مشروع مارشال ليس إلا عاملا مساعدا ميسرا . وإن نجاحه بالدرجة الأولى يرجع إلى الجهود المحلية للدول الأوربيـة . ولا خلاف على الاعتراف بأن جهود أوربا الذاتية هي عامل أساسي في سبيل نهضتها لكن لا شك أن المشروع ساعد في إنقاذها من كبوتها . ودفع الناس إلى الإسراع بتحقيق نتائج إيجابية

أما الحالة الثانية فقد امتنع الاتحاد الأوربي عن تعويض(صربيا) عن خسائرها في الحـرب حتى تقوم بتسليم رئيسها السابق ويحاكم كمجرم حرب . وفعلا قام الاتحاد الأوربي بإعداد مشروع للمساعدة كما جاء في الصحف لإنقاذ صربيا من خرابها بعد زوال الحكم الاستبدادي .

---

[48] المرجع السابق ، ص ١٠٤ – ١٠٥ .

وهناك حالة تشبه مشروع مارشال وهي رصد البلاد العربية لمليارين من الدولارات من أجل تنمية فلسطين والصرف على أسر الشهداء بها . لكن هل سمحت إسرائيل بدخول الأمـــوال ؟ .. ومن ناحية أخرى لم تزد الأموال في صناديق الإنقاذ عن ٢٧٠ مليـــون دولار كمـــا جـــاء فـــي الصحف . والأمل هو إنقاذ فلسطين من الاستنزاف واستغلال ثروتها . فقد عمدت إسرائيل علـــى استنزاف ثروتها وسرقة مياها واستعباد شعبها .

٣/ ٣ - الأزمات المالية :

ظهرت أزمة التنمية الاقتصادية بظهور أزمة الغذاء في بداية السبعينات . ويلاحظ أن ذلك جاء نتيجة أن الزراعة في الدول النامية قد تدهورت . وتحولت هذه الدول من منتج للغذاء إلى مستورد له . وقد أفلتت من هذه الأزمة بلد مثل الهند نتيجة إدخالها تقنية حديثة بزراعة القمح المكســـيكي مما ساعدها على الاكتفاء الذاتي من الحبوب . ثم كانت أزمة الطاقة التي رفعت الأعبـــاء علـــى الدول النامية بارتفاع أسعار النفط ، وتحولت الدول النامية إلى دول تعـــاني مـــن المديونيـــة ، إذ ارتفعت ديونها من ٧٠مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٤٨٠ مليار دولار فـــي العـــام ١٩٨٠ . وارتفع حجم الاقتراض للدول النامية من الأسواق المالية ، ووجدت المصارف التجارية الكـــبرى فرصتها في استخدام الفوائض المالية في تشجيع الاقتراض منها . وقد قدرت قـــروض البنـــوك التجارية للدول النامية بحوالي ١٤ مليار دولار في عام ١٩٧٣ ارتفعت إلى ٥٧ مليار دولار فـــي عام ١٩٨٠ . ثم كانت حادثة عدم قدرة المكسيك على الوفاء بالتزاماتها المالية ، مما وضع البنوك التجارية في مأزق كبير .

أفلتت بعض الدول من هذا الموقف المالي الخطير باللجوء إلى سياسات التدخل الحكومي مـــع إطلاق قوى السوق وأسواق التصدير ، مما نتج عنه ما يعرف بالدول الصناعية الجديدة . وهـــي دول جنوب شرق آسيا مثل كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة . بالإضافـــة إلـــى ماليزيـــا وإندونيسيا . وكأنما ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع . أو لكل جواد كبوة ولكل دولة ناميـــة أزمة . فقد حدثت الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ عندما انهارت عملات هـــذه الـــدول المحليـــة . ونزحت رؤوس الأموال منها لتقع الأزمة المالية بهذه الدول [٤٩] . وقد ظهرت هذه الأزمـــة فـــي دول أمريكا اللاتينية بسبب ربط التزاماتها بمعدلات التضخم ، مما أسهم في اســـتمرار موجـــات التضخم بها . ومن المعروف أن التضخم يبلع الأموال كما تبلع الدوامات الأشياء .

---

[٤٩] د . حازم الببلاوي ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ – ١١٠ ز

وفي أفريقيا زاد الفقر بسبب زيادة القروض الخارجية وتفشت أشكال الفساد واندلعت الحروب الأهلية واشتد صراع القبائل ، فازدادت ستون دولة فقرا عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، وقد عمل صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير على إدخال سياسات إصلاحية في بعض الدول تعمل على ضبط التوازن المالي والنقدي بها . وكذلك تخفيض العجز في الموازنات العامة ، وإحكام السيطرة على التضخم وارتفاع الأسعار وضبط أسعار الفائدة وأسعار الصرف بما يتفق مع الواقع [٥٠] . لكن هذا الضبط ولد بعض الانفجارات الشعبية في الدول كما حدث في المكسيك .

٣ / ٤ – الفقر الاستثماري :

يؤدي الفقر المالي إلى فقر استثماري . ، فالعلاقة بين الادخار والاستثمار هي علاقة تمويلية فإذا حدث فقر في الأول فإنه ينتقل إلى الثاني . ذلك لأن الادخار يمول الاستثمار كما أن الأموال المدخرة تتحول إلى رؤوس أموال مالية وعينية . أي رأس مال حقيقي كالمباني والآلات والمعدات وسلع إنتاجية تسهم في إنتاج سلع أخرى كما يحدث في الصناعات التحويلية فإن الأموال تشترى المواد الأولية ثم تحولها الصناعة إلى مواد مصنعة [٥١] . فلو كان هناك فقر في الادخار بمعنى أن الادخار منخفض ، فذلك يبقى في نطاق الفقر المالي . أما لو تحول الادخار إلى رأس مال عيني ، فإن الفقر في هذه الحالة يكون في عدم كفاية رأس المال .

يقرر الاقتصاديون بأنه المدخرات تستخدم في تكوين الاستثمار (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات . وكذلك المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها [٥٢] . ومن هذا التعريف يمكن الوصول إلى تعريف للفقر الاستثماري ، فكلما كانت الحكومة أو المجتمع لا يقدر على إنشاء طاقات إنتاجية ، أو لا يستطيع أن يحافظ على الطاقات الإنتاجية القائمة أو العمل على تجديدها كان هناك فقر استثماري . وهناك أولا فقر في القدرة على تكوين رأس المال الثابت ، وثانيا عدم القدرة على تكوين المخزون السلعي أو ثالثا عدم وجود فائض للصادرات ، وهي الأنواع الثلاثة للاستثمار . فإذا لم يكن هناك قدرة لدى الحكومة أو المجتمع في إنشاء أصول جديدة لإنشاء طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على القائمة أو تجديدها فذلك هو بداية الفقر الاستثماري .

---

[٥٠] المرجع السابق ، ص ١١١

[٥١] د. حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢

[٥٢] المرجع السابق ، ص ٣٧ .

ويمكن أن نتتبع ذلك الفقر الاستثماري في كل مكونات الاستثمار . فرأس المال الثابت يتكـون من المباني السكنية والمصانع واستصلاح الأراضي فهو يدخل أساسا في الطاقة الإنتاجية ، لكـن يمكن أن يكون رأس المال المذكور تكون دون سدود أو خزانات مما لا يساعد علـى اسـتمرار الطاقة الإنتاجية . ولو أن هناك رأس مال ثابت لا يولد طاقة إنتاجية على الإطلاق مثل المتـاحف والتماثيل ، لكن الاقتصاديين يرون أنها تدخل في عناصر تكوين رأس المال الثابت . والمقصـود بالمخزون السلعي هو أن ذلك المخزون الذي يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واسـتمرارها دون تعطل فإذا انخفض ذلك المخزون وترتب على ذلك توقف أو بطء في العمليات الإنتاجية فذلك أقرب إلى الاضمحلال أو الفقر بعينه .[٥٣]

أما فائض الصادرات فهو صافي إنفاق العالم الخارجي على الموارد المنتجة محليا بعد استبعاد الإنفاق المحلي على الواردات [٥٤] . وفي حالة الفقر الاستثماري يختفي ذلك الفائض . وقد وضـع الاقتصاديون المعادلة التالية لبيان فائض الصادرات وهي أن الناتج القومي يسـاوى الاسـتهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات – الواردات = الاسـتهلاك النـهائي + الاسـتثمار – فـائض الصادرات . ففائض الصادرات ما هو إلا الرصيد الدائن للدولة في ميزان معاملاتها الاقتصاديـة مع العالم الخارجي . فإذا كان ذلك الرصيد مدينا فالدولة دخلت في مستوى الفقر الاسـتثماري . وذلك معناه أن الدولة لا تستطيع أن تصدر سلعا إلى الخارج أو تصدر بما يقل عن وارداتها .

وقد يكون الفقر الاستثماري في مكونات الاستثمار مثل الآلات والمعدات والأرض والمبـاني والتشييدات والتجهيزات ووسائل النقل . فالآلات قد تكون غير كافية للإنتاج المستهدف أو قديمة لا تصلح أو تحتاج إلى صيانة أكثر من اللازم . والأرض ليست بالاتساع المسـاعد علـى توزيـع الآلات والمعدات والاستفادة منها . أو أن يقوم المشروع الفردي بتشييد البناء والمنشآت الملحقـة دون مراعاة الآلات واتساعها فتتعطل بعض الآلات أو لا تعمل العمل الكافي .

ويؤثر على تنفيذ الاستثمار في مشروع معين على الوجه الأكمل سعر الفائدة والتوقعات غـير المواتية ومستوى الأرباح ومعدل التغير في الدخل القومي [٥٥] .

سعر الفائدة يلعب دورا في حالة الاقتراض ، فإذا كان السعر مرتفعا فقد تحجم المشروعات عن الاقتراض . وإذا كان منخفضا فإن ذلك يساعد على الاقتراض . ويقول الاقتصاديون إن القـرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر هو تصرف ينم عن الثقة في المستقبل إلى حد بعيد . فإذا كانت

---

[٥٣] المرجع السابق ، ص ٣٩

[٥٤] المرجع السابق ص ٤٤

[٥٥] المرجع السابق ، ص ٤٩

توقعات رجل الأعمال فيها خطأ كبير فإنه يتعرض لخسارة جسيمة أو يحشد مصنعه بمعدات غير منتجة فيتعرض لخسارة مؤكدة نظرا لتوقف استعمال هذه المعدات . وقد يكون رجل الأعمال متشائم بطبعه ، فيصبغ ذلك التشاؤم قراراته في الإنفاق الاستثماري ، فيؤدي إلى انكماش أعماله . أما إذا كان متفائلا لكن ما يحدث في السوق من تغييرات يؤدي إلى خسارته . وتأتي رياح السوق بما لا تشتهي سفن المشروع . كأن لا يتوقع المستثمر التغير الضريبي المرتفع ، أو انحسار الإنفاق الحكومي ، أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع والأشخاص .

وتؤثر الأرباح على الاستثمار . وقد انقسم الاقتصاديون في ذلك بين الاستثمار دالة في الأرباح وبين لا علاقة بين الاستثمار والأرباح . لكن الأرباح – وهي التي يسعى إليها المشروع الفردي – تدفع إلى الاستثمار في نشاط معين وإلا ما كان ذلك المشروع يرى النور . فارتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار ، وذلك المستوى يرتفع لأن هناك توقعات على اتجاه تصاعدي لرقم المبيعات يتوقعه صاحب المشروع .[٥٦]

٣ / ٥ – معالجة الفقر المالي :

الفقر المالي تكون معالجته في نواح متعددة . فإذا كان الفقر يتعلق بالوعاء الضريبي ، فإن اللجوء إلى عدالة الضريبة أمر أساسي ، على أن يتم متابعة الممولين جميعهم ، وليس الاقتصار على من يقع في قبضة المصلحة المنوط بها جباية الضرائب .

وإذا كان هناك واجب على المنشآت الأهلية أن تساهم في نفقات التعليم والتدريب والعلاج للعمالة المشتغلة معها ، فإن ذلك الواجب لا يجوز أن يقتصر على حث هذه المنشآت على المساهمة ، إنما يكون بمطالبتها بالمساهمة وتقدير حصة معينة على كل منشأة دفعها . إلا إذا كانت المنشأة قد أقامت معهدا أو مركزا للتدريب بها .. أما اللجوء إلى القروض الأجنبية بقصد تمويل المشروعات فيجب أن يكون بحذر ومن أجل أغراض إنتاجية أي بقصد تمويل المشروعات المنتجة بقصد إنشاء فرص عمل . الإنفاق الإنتاجي خير من الإنفاق الاستهلاكي . ولو أن هناك إنفاقا استهلاكيا يكون مفيدا للأفراد ألا وهو تقديم المعونات للأفراد بقصد هزيمة الفقر في حياتهم ذلك لأن الفقر يؤثر على إنتاجيتهم وصحتهم البدنية والعقلية .

توصيل المعونات للأفراد يكون لمواجهة الفقر . غير أن المطلوب – لو كان هناك دعم – أن يصل الدعم إلى مستحقيه بالفعل . وهم أضعف الفئات السكانية مالا أو أفقرهم . ومن عيوب الدعم

[٥٦] المرجع السابق ، ص ٤٩-٥٤

المالي للأفراد أنه تكلفة على الحكومة علاوة على أن تكلفته الإدارية عالية لاسيما إذا كان غير مدعم بوثائق تبين أنه وصل إلى الفقراء ، والفقراء فقط دون غيرهم .

تستخدم أساليب ثلاثة لتوصيل المعونات إلى مستحقيها : الاستهداف الجغرافي والاستهداف الذاتي والاستهداف من خلال الوكالات التي تقوم بتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية . وهناك الاستهداف الواسع حيث تقوم الحكومات بالإنفاق على مجالات تهم الفقراء أكثر مما تهم الفئات الأخرى كالإنفاق على التعليم الابتدائي . وهنا يفرق المخطط بين هذه الأساليب بغية الموازنة بين التكاليف الإدارية واحتمالات التسرب أو نقص تغطية الفئات الكادحة حتى يمكن أن يحدد الأسلوب الذي يتبعه . وواضح أن الأسلوب الجغرافي يستهدف المناطق التي ينتشر فيها الفقر . أما الاستهداف الذاتي فهو يقوم بتقديم الخدمات للجميع مع حث غير الفقراء على عدم استخدامها أو الاستفادة منها مثل دعم المنتجات قليلة الجودة . والاستهداف عن طريق الوكالات يمكن من توصيل الإعانات منه إلى الفئات السكانية الفقيرة عن طريق معرفة شاملة بالأوضاع المحلية والتجارب الميدانية . ولو أن هذه الوكالات في بعض الأحيان تفتقر إلى القدرات الكفيلة بتوصيل الدعم والإعانة [٥٧] .

ويتم تمويل الأفراد عن طريق ما يسمى شبكات الأمان . ومثل هذه الشبكات تتمثل في صناديق الطوارئ أو الصناديق التعويضية أو صناديق التوظيف أو صناديق الاستثمار . وهذه الصناديق وطنية متعددة القطاعات ، وتستخدم طرقا مبتكرة وفعالة ، وتمولها صناديق خارجية ، وتشارك فيها منظمات غير حكومية [٥٨] . تهدف هذه الصناديق في أغلب الأحيان إلى خلق فرص عمل سواء في القطاعين العام أو الخاص . وأقيمت هذه الصناديق في كل من مصر واليمن . وتهدف هذه الصناديق إلى معالجة آثار برامج التكيف الهيكلي التي أشرنا إليها في الفصل السابق كما أن الأردن أنشأت أيضا صندوق التنمية والتشغيل الذي يعمل كشبكة أمان للعاطلين عن العمل . ومؤخرا هناك في دور لإنشاء صندوق في المملكة العربية السعودية لتنمية القوى العاملة ا لوطنية .

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر في عام ١٩٩١ ليكون مؤسسة مؤقتة . ثم تحول بعد ذلك ليكون مؤسسة شبه دائمة . وكانت بدايته تستهدف التخفيف من أثر تزايد البطالة المصاحب لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة .

---

[٥٧] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : المرجع السابق ، ص ٨٠-٨١

[٥٨] المرجع السابق ، ص ٨١ .

وتسهيل التأهيل والتدريب والمساهمة في استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل وتخفيف الأعباء المرتبطة بالفقر في المناطق التي توجد فيها أضعف الفئات . ثم أضيف إليه مهمة جديدة بعد حرب الخليج وهي تشغيل الوافدين من الأسواق الخارجية . وأصبح الآن هدفه هو إيجاد فرص عمل من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمشروعات المستخدمة لأعداد كبيرة للعمالة ودعم وتطوير المرافق والخدمات المجتمعية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية [٥٩] .ويقوم الصندوق بعدة برامج هي :

١ – برامج تنمية الموارد البشرية . ٢ – تنمية المجتمعات المحلية . ٣ – تنمية المشاريع .
٤ – التنمية المؤسسية . ٥ – الأشغال العامة .

يستهدف البرنامج الأول فئات معينة مثل عمال المؤسسات العامة الزائدين عن الحاجة والعاطلين عن العمل والخريجين الجدد . أما البرنامج الثاني فيستهدف الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء والأطفال في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة والشباب العاطلين عن العمل . والبرنامج الثالث يستهدف الخريجين الجدد العاطلين عن العمل وصغار أصحاب المشاريع والعاطلين عن العمل . والبرنامج الرابع يستهدف المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية الخاصة ونقابات العمال والمنظمات النسائية والوكالات الوسيطة . والبرنامج الخامس يستهدف المناطق التي يرتفع فيها مؤشر الفقر والبطالة والمناطق الحضرية التي لا توجد فيها مرافق .

ويختلف العمل من برنامج إلى آخر فبينما يعمل برنامج تنمية الموارد البشرية على تنفيذ خطة تكيف قوة العمل لحساب المؤسسات العامة الجاري إعادة هيكلتها ، يقوم برنامج تنمية المجتمعات المحلية بتقديم قروض صغيرة لتوليد الدخل . وبرنامج تنمية المشاريع يسعى إلى خلق وظائف دائمة أو مستمرة من خلال برامج الائتمان . أما برنامج التنمية المؤسسية فيعد دراسات لقياس الفقر وتقييم طرق تحديد الفئات المستهدفة وتأثير مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية . أما برنامج الأشغال العامة فيدعم المشاريع المكثفة للعمالة من أجل إنشاء المرافق .[٦٠]

في اليمن خمسة أجهزة حكومية لمعالجة الآثار الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية . هناك صندوق الرعاية الاجتماعية ، ووحدة تنمية المشاريع الصغيرة . وبرنامجان أحدهما للتدريب والآخر لإعادة التأهيل ، ثم الصندوق الاجتماعي للتنمية . ويقوم ذلك الصندوق بتمويل المشاريع وتقديم المساعدات في كل مراحلها بدءا من الصياغة إلى التنفيذ ثم التقييم .

---

[٥٩] المرجع السابق ، ص ٨٤– ٨٥ .

[٦٠] المرجع السابق ، ص ٨٥ .

وفي الأردن أنشئ صندوق المعونة الوطنية وهو جهاز حكومي مستقل يقوم بدعم مباشر للأسر الفقيرة جدا . وقد مول الصندوق (٨٥٧٠) مشروعا صغيرا بتكلفة ١٢ مليون دينار أردني .

ويرى تقرير الأسكوا أن أنجع الحلول هو إزالة جميع أنواع الدعم وتخصيص إعانات للمستحقين فقط من ذوي الدخول المنخفضة [٦١]. وحبذا – في رأينا – لو كانت هذه الإعانات مقابل عمل يؤديه المستحق مثل العمل في الخدمات العامة حتى لا تعد الإعانة صدقة تؤثر على نفسية الفرد .

أما في المملكة العربية السعودية ، فقد صدرت اللائحة التنظيمية لصندوق الموارد البشرية . ومن مقتضى المادة الأولى منه فإن الصندوق يختص بتسهيل توظيف المواطنين وتدريبهم وتشجيعهم على العمل في القطاع الخاص . ويتم تمويل المشروع من الرسوم التي تقررها الدولة لصالح الصندوق ، والإعانات التي تقدمها الدولة والمنح والهبات والمساعدات والأوقاف التي يقرر مجلس الإدارة قبولها . والعائد من استثمارات الصندوق لموارده . وأجور الخدمات وما يقوم بتحصيله في سبيل ممارسة نشاطه في مجال الإقراض . (المادة الثالثة من اللائحة التنظيمية لصندوق تنمية الموارد البشرية الصادرة في ٣١ / يوليه ٢٠٠٠ .) .

[٦١] المرجع السابق ، ص ٨٦ – ٨٨ .

الفصل الرابع

الفقر الاقتصادي

٤ / ١ – مؤشرات الفقر الاقتصادي :

هناك مظاهر كثيرة من الفقر الاقتصادي ، ولو أن عدد الأفراد الذين يعيشون في الفقر أمر غير معروف . ويعرف الاقتصاديون حد الفقر بحساب الدخل النقدي والعيني الذي يفي بالاحتياجات الرئيسية من الغذاء والملبس والمأوى . وتجرى الحكومات المسوح والتعدادات للأسر لتقدير النسبة المئوية لتلك الأسر التي يقل دخول أفرادها عن حد الكفاف . وذلك أمر منتقد لأنه يقيس الفقر بمؤشر واحد فقط . كما أن حدود الفقر متنوعة [٦٢] .

يتطلب استقراء مؤشرات الفقر استقراء معدلات الدخول والأجور والأسعار والبطالة والمؤشرات الصحية .

١ – تفاوت الدخول والثروات :

ولا يظهر التفاوت في الدول الغنية عن الدول النامية في توزيع الدخل ومعدلاته فقط ، إنما يمتد إلى التفاوت في توزيع الثروات التي تعد أكثر اتساعا من التفاوت في الدخول . ففي الهند يتفاوت الدخل بمقدار ٢٥ ضعفا بينما في الممتلكات تزيد على ٢٥٠ ضعفا .

ويلاحظ أن منذ عام ١٩٥٠ اتسعت الفجوة بين الدول الغنية بصفة أساسية والدول الفقيرة، لكن الأغنياء اصبحوا أكثر ثراء واصبح الفقراء في كثير من الدول النامية أكثر فقرا اعتبارا من عام ١٩٨٠ . لقد أصبح مصطلح دولة نامية مصطلحا تهكميا اعتبارا من عام ١٩٨٠ فمن الممكن أن يقال عنها دولة متهالكة .

٢ – فقد الأطفال :

ومن مؤشرات الفقر ، فقد الأطفال ، وقد قرر اليونسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) أن نصف مليون طفل صغير لقوا حتفهم في غضون ١٢ شهرا الماضية من جراء تدني وانتكاس التقدم في العالم النامي . وهكذا اصبح على الدول النامية أن تفقد أطفالها لتسدد ديونها .

---

[٦٢] د . ألن . ب . وزننج ، ترجمة دكتور محمد صابر : الفقر والبيئة والحد من دوامة الفقر ، معهد مراقبة البيئة العالمية ، الدار الدولية للنشر والتوزيع بالقاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٢ .

٣ – تدهور الأجور:

ومن مؤشرات الفقر في الدول النامية تدهور الأجور . وقد ظهر ذلك واضحا في أنحاء الصحاري الأفريقية . وحدث تدني في أجور العمال غير المهرة من فقراء الحضر . ولوحظ التدهور في الأجور في أمريكا اللاتينية . وأظهرت دراسات منظمة الأغذية والزراعة تدهور الأجور الحقيقية لعمال الزراعة في بنجلاديش والبرازيل وساحل العاج وغانا وجنوب الهند وكينيا وبيرو والمكسيك والفلبين . قابل ذلك التدهور ارتفاع حقيقي في الأسعار خاصة أسعار الطعام . ويلاحظ أن الأغنياء في أمريكا اللاتينية سربوا ثرواتهم إلى البنوك الأجنبية بينما راح الفقراء ضحية ارتفاع الأسعار في الطعام وانحطاط الأجور .

٤ – نقص التعليم :

ويرتبط نقص التعليم أيضا بالفقر ، فالعامل ذو المستوى التعليمي يعيش معيشة أحسن من الأمي . ومن يمكنه القراءة يتكسب أكثر ممن لا يقرأ . إن التعليم مرتبط بالإنتاجية فكلما كان العامل متعلما كان منتجا .

٥ – النساء أفقر من الرجال :

والفقيرات من النساء أكثر من الفقراء من الرجال . لأن أجور النساء أقل من أجور الرجال .بل يعملن أكثر من الرجال في ساعات العمل . وهن أقل تعليما . ويتحملن مسئوليات أكثر خاصة في رعاية الأطفال ومراعاة صحتهم .

وتقع ويلات الفقر على الأطفال خاصة إذا ما تدنى الدخل في الأسرة نتيجة زيادة حجمها ، لذلك تتزايد وفيات الأطفال مع الدخول المنخفضة ، ويهلك ثلثهم على الأقل من جراء الأمراض ونقص الغذاء والماء غير النقي . وقد تؤدي سوء التغذية إلى التقزم والتخلف العقلي [٦٣] .

٦ – تركز الأرض في أيدي قليلة :

إن تركز الأرض في أيدي قليلة في الدول المختلفة ينشئ ما يمكن تسميته بالمزارعين المعدمين . إذ كلما كان توزيع الأراضي الزراعية يتسم بالجور الحاد ، تدفع الضغوط السكانية المزيد من الفقراء إلى السقوط في هاوية المزارعين المعدمين . والنظم التي تتركز فيها الأرض في أيدي قليلة موجودة في أمريكا اللاتينية ، وأقل تفشيا في آسيا لحد ما ، ومازالت حديثة في أفريقية .

٧

[٦٣] المرجع السابق ، ص ١٣-٣٠ .

– الضعف البدني والوهن :

من مؤشرات الفقر الاقتصادي الضعف البدني والمرض ، وذلك لأن العامل المريض تنحدر إنتاجيته فيكون وبالا على الاقتصاد ، وينتج ذلك من غياب القوت المنتظم والماء النقي والرعاية الصحية الأساسية والمساحة السكنية الضيقة التي تؤدي إلى الانتشار السريع للعدوى وإصابة الفقراء بصورة مزمنة بالمرض . ويؤدي نقص الطعام إلى طاقة قليلة للعمل .وذلك يحدث نتيجة أن العمل غير متوافر ومن ثم فلا يكون لدى العامل مال لشراء الطعام . أو نتيجة ضعف الأجور فيتكون عامل ضعيف لا يقوى على الإنتاج .

٨ – التناحر على فرص العمل :

ومن مؤشرات الفقر الاقتصادي التناحر على فرص العمل النادرة . ورغم ذلك يكون العامل أسرة كبيرة ، ويرهق الموارد الطبيعية ويحد من إنتاجها . وتموت الأطفال في سن مبكرة . ومن يبقى منهم على قيد الحياة ، يكون عونا للأسرة ، فهم دعامة اقتصادية لها .

٩ – الفساد :

ومن مظاهر الفقر الاقتصادي الفساد المستشري في الدول النامية والإنفاق غير المسئول على مشروعات لا يستفيد منها غير القلة مثلما حدث أن بنيت كاتدرائية مكيفة تكلفت ٢٠٠ مليون دولار للكاثوليك في بلد لا تبلغ نسبة الكاثوليك فيها ١٠ % من السكان ، وتلك البلدة هي ساحل العاج .

١٠ – الضرائب الباهظة والاستحواذ على الموارد الطبيعية :

ومن المؤشرات الاقتصادية فرض ضرائب باهظة لا يتحملها إلا هؤلاء الذين يعجزون عن إخفاء أموالهم .

وخذ أيضا من هذه المؤشرات أن الأغنياء يستغلون الموارد الطبيعية لمصلحتهم كالاستحواذ على أرباح البترول المكسيكي والنيجيري والماس في جنوب أفريقيا وغابات الفلبين والمصايد في ماليزيا .

ويندر وجود الفقر المدقع في الدول الغنية . ولو أن الثمانينات شاهدت تزايد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر . ويلاحظ هناك تفاوت في المدخرات . واختلاف في دخل العائلة المتوسطة . وتدهوره إذا قورن عام سابق بعام لاحق . وتتأثر الأقليات بأمريكا وتعيش تحت حد الفقر وكذلك الأسرة التي تعولها امرأة وصغارها . ويتساءل الاقتصاديون : لماذا يواصل الفقر انتشاره في عصر لا يقارن ازدهاره بأي وقت مضى في التاريخ ؟ ..

١٠ – الحروب :

ويعد شن الحروب من أكثر الأعمال المتخذة من قبل الحكومات ضد الفقراء وهلاكهم . وتؤدي الحروب إلى إفقار الدول اقتصاديا نتيجة الإنفاق العسكري . إن ذلك الإنفاق يمتص خمس مصروفات البلاد في الدول ذات الدخول المنخفضة مع جزء أكبر من إجمالي الناتج القومي وذلك إذا أجريت المقارنة بين هذه الدول والدول ذات الدخل المتوسط أو المرتفع . ويترتب على الحروب تراجع الإنفاق الحكومي على مجالات أخرى أهمها التعليم والتدريب وإنشاء المشروعات .

١١ – المعونات لا تفيد الفقراء :

ومن مؤشرات الفقر الاقتصادي أيضا المعونات ومن يستفيد منها . إن الأغنياء هم الذين يستفيدون منها في الدول النامية أكثر من الفقراء . وتتحيز الميزانيات للتصنيع وتهمل التنمية الريفية حتى الإرشاد الزراعي يوجه إلى كبار الملاك ويغض النظر عن المزارعين الفقراء . ورغم أن الحكومات تستدين ، غير أنها تعطي قروضا لسكانها خاصة الريفيين . وتوجه هذه القروض إلى كبار المزارعين وتهمل صغارهم . وكبار المزارعين يشترون الآلات التي تحول دون تشغيل عمالة فلا توجد فرص عمل للعمال المعدمين .

وإذا أنفقت الحكومة على مشروعات التعليم فإنها تفيد الأغنياء أكثر من الفقراء ، ذلك لأنها تنفق على التعليم الجامعي مع أن الفقراء يريدون التعليم الابتدائي . كما أن الحكومات تنفق على أطفال الحضر الثري أكثر من الإنفاق على أبناء الريف الفقير . وفي مجال الإنفاق على الرعاية الصحية تنفق الحكومات على المستشفيات في الحضر فتساعد من هم أقل حاجة إلى الرعاية الصحية . وتعطي أقل مما يجب للصحة الجماهيرية والعيادات الريفية .

١٢ – أعباء الديون :

ومن مؤشرات الفقر الاقتصادي أعباء الديون التي تكون بالغة القسوة على الدول الأكثر فقرا ، فتبلغ الديون في البرازيل ٣٩ % من إجمالي الناتج القومي وفي الفلبين ٨٧ % من ذلك الإجمالي وزامبيا ٣٣٤ % من ذلك الإجمالي . ومع تراكم الديون على رؤوس الاقتصاد النامي تنهار من تحته أرباح التصدير . والدول النامية لا تصدر إلا المواد الخام كالنحاس والحديد الخام

والأخشاب . وقد انهارت أسعار تلك المواد . فتقع الدول النامية بين عبء الديون وخسارة التصدير [٦٤]

٤ / ٢ – الفقر والموارد الطبيعية :

في الجزء الأول من هذا الكتاب عرضت الدراسة للمشكلات الاقتصادية ، وأبرزت أن من معوقات التنمية الاقتصادية نقل التقنية (التكنولوجيا) ومعوقات تتعلق بتكوين الكوادر العلمية والفنية والماهرة اللازمة لهذه التقنية (إدارة وتشغيلا) . ومعوقات خاصة بالمنشآت الصغيرة المساندة للمنشآت الكبيرة . وهناك معوقات أخرى على رأسها الديون والفقر والتمويل . والديون أكبر من الفقر لأن الفقير يمكن ألا يستدين . أما المدين فهو فقير ليس أمامه الباب مفتوحا للاستدانة وفي نفس الوقت هناك الفقير الذي لم يتمكن من تشغيل الأموال التي استدانها لتخرجه من ربقة الفقر . الفقر المالي هو فقر في الأموال السائلة أما الفقر الاقتصادي فهو فقر في الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية أو في إنشاء المشروعات أو فقر في الإنتاج وأداء الخدمات .

الفقر في الموارد الطبيعية هو فقر في المواد الخام التي يمكن تصنيعها أو التغذية عليها . ولم تواجه الشعوب الموقف الصعب الذي أشار إليه مالتس في القرن الثامن عشر وذلك نتيجة نقص الغذاء بسبب تزايد السكان فقد تمكنت التقنية الحديثة في الزراعة والصناعة والنقل في دحض آراء مالتس . وتزايد عدد السكان مثلا في بريطانيا من ١٠ مليون نسمة في عام ١٨٠١ إلى ٣٧ مليون نسمة سنة ١٩٠١ دون أن ينخفض مستوى معيشتهم [٦٥].

غير أن ذلك الحال لم ينطبق على سكان الدول النامية فقد عاشت الموقف الصعب الذي أشار إليه مالتس . وانخفض مستوى المعيشة بها ومستوى الغذاء .

غير أن الملاحظ أن الدولة الواحدة لا تنتج كل احتياجاتها من المواد الخام أو المواد الزراعية اللازمة لإمداد سكانها بالغذاء والطاقة والملبس والمتطلبات الأخرى . إنما تستورد من الخارج بعض المواد . وقد يتم الاستيراد مقابل تصدير بعض المواد بها . لكن ذلك لا يدل على الثراء الاقتصادي للدولة ، فقد تكون الدولة ثرية بالموارد الطبيعية ، لكن ليس لديها التمويل لتحويل تلك الموارد إلى سلع تنفع الناس . وقد تتمكن بعض الدول من تصدير المواد الأولية لديها ، وتستورد

---

[٦٤] المرجع السابق ، ص ٤٥-٥٠ .

[٦٥] د . فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص ٣٨٨ .

مقابل لها ، لكن البعض قد يفشل في ذلك التصدير وذلك ما يجعل الفقر الاقتصادي يلاحق الدولة .

يمكن الكشف عن الفقر الاقتصادي عن طريق تقسيم العالم إلى مناطق خمسة ، على أساس ثلاث متغيرات هي النمو السكاني والمستوى التقني والموارد . فهناك مناطق متقدمة تقنيا وينخفض فيها نسبة السكان إلى الموارد . وتمثل ذلك النمط أمريكا الشمالية . وتعد هذه المناطق من المناطق الثرية . والمناطق الثانية هي مناطق متقدمة وترتفع فيها نسبة السكان إلى الموارد ويمثلها النمط الأوربي وتعد من المناطق البعيدة عن الفقر . أما مناطق النوع الثالث فهي مناطق متخلفة تقنيا وتنخفض فيها نسبة السكان إلى الموارد ويمثلها النمط البرازيلي وهي تعد من المناطق القريبة من الفقر . والمناطق المتخلفة تقنيا وترتفع فيها نسبة السكان إلى الموارد يمثلها النمط الهندي ، وهي مناطق قريبة أيضا من الفقر . أما المناطق المتخلفة تقنيا وقليلة السكان للغاية لعدم توفر موارد غذائية كافية فيمثلها النمط القطبي الصحراوي وهي مناطق فقيرة .[٦٦] غير أن هذه المناطق الخمسة ينقصها نموذج آخر وهو عن المناطق المتقدمة تقنيا وقليلة السكان ويتوفر فيها مورد هام يساعدها على الانتقال من حالة الفقر إلى حالة الثراء وهذه المناطق ابتعد عنها الفقر في لحظة ارتفاع أسعار المادة الخام التي تبيعها .

ولا سبيل أمام نمطي الفقر إلا الانتقال إلى نمطي الثراء وذلك من خلال جهد كبير ودؤوب . جهد يتمثل في تحويل الأرض الجدباء إلى أرض زراعية . وفي الاستفادة من مياه البحار المحيطة بها . وفي البحث عن الثروة الطبيعية في كل جوانب البلاد . وفي الدخول إلى التصنيع دون إبطاء .والعمل على أن يكون من منتجات التصنيع ما يكفي المواطنين وما يصدر منه إلى الخارج متوجا بالجودة والسعر المنخفض .

٤ / ٣ – الاستعمار الجديد والفقر :

اعتقد أن لفظ العولمة هو مرادف جديد للفظ الاستعمار ولكن في صورة جديدة هي الصورة الاقتصادية . ففي العولمة تتضاءل المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم [٦٧]. وتضطر الدول الضعيفة إلى الخضوع للرأسمالي الجديد حتى يمكنها أن تعيش .

---

[٦٦] المرجع السابق ، ص ٤٠٣

[٦٧] د . جلال أمين : العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورجواي (١٧٩٨ – ١٩٩٨) مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ٧ .

المعارضون للعولمة يعارضون الانفتاح الشديد على العالم ، والتهديد لثقافتهم وهويتهم ، وتهميش أمتهم ، وتخفيض مستوى معيشة أغلب الأفراد بها .

والمؤيدون يشيدون بمدى ما تعطيه العولمة من تكنولوجيا حديثة ، وتحقيق مستوى معيشة مرتفع للجميع في المدى الطويل ويستهينون بما ينتج من آثار سلبية .

هناك من يرى أن التقدم في البلاد العربية جاء من الغرب ، فقد تعلم العرب من الغرب تخفيض معدل الوفيات ، ومن أجل ذلك كان لا بد من نمو سريع في عدة مجالات كمساحة الأرض المزروعة والإنتاج الزراعي ، وطرق المواصلات اللازمة لنقل الغذاء من مكان إلى آخر ، وقدرة الدولة على فرض احترام القانون ، ونشر مكافحة الأمراض والأوبئة غير أن العرب أبطئوا في تعلم وسائل تقييد النسل مما أدى إلى زيادة السكان لديهم [٦٨] .

وقد أثر الغرب على العرب بتطبيق فنون الإنتاج الغربية ، وأساليب مقاومة الأوبئة والأمراض ، مما كان له أثره على نمو نسبة التحضر . فقد أنجذب سكان الريف إلى الحضر حتى ينعموا من تلك الآثار . وأثرت أيضا عادات الغرب الاستهلاكية على عادات العرب واستفادوا من تدفق تيارات الهجرة المؤقتة أو الدائمة من ناحية الغرب ، مما أنشأ طبقة اجتماعية عربية من المتعربين ومقتبسي النمط الغربي في الحياة [٦٩] .

ويرى هؤلاء المؤيدون للعولمة أن العمر المتوقع عند الميلاد قد زاد من ٣١ إلى ٦٤ عاما لاسيما في مصر وسائر البلاد العربية باستثناء السودان واليمن . كذلك حدث انخفاض في نسبة الأمية في البلاد العربية . وتطورت الصناعة وتم تشييد المساكن وتوليد الكهرباء ، وذلك كله نتيجة اتصال العالم العربي بالتكنولوجيا الغربية أو تدفق رؤوس الأموال الغربية أو التجارة مع الغرب . [٧٠]

وهناك آخرون يرون أن لو لم يتصل الوطن العربي بالغرب لكان حال الاقتصاد العربي أفضل مما هو عليه الآن . فقد أجهض الغرب مشروعات واعدة بالتقدم الاقتصادي في البلاد العربية [٧١].

ويرى ذلك الرأي أن العلاقة بين العرب والغرب ما هي إلا قصة استغلال مطرد ، فزيادة مساحة الأرض الزراعية كانت لتلبية حاجة الصناعات الغربية أو طلب المستهلكين في الغرب .

---

[٦٨] المرجع السابق ، ص ١٦ –١٧ .

[٦٩] المرجع السابق ، ص ١٧ – ١٨ .ونرى أن قانون الطرد والجذب ليس مستوردا من الغرب ، إنما هو قانون يحدث حينما يفيض السكان في جهة تقل بها فرص العمل ، فيترحون إلى المدن حيث فرص العمل كثيرة .

[٧٠] المرجع السابق ، ص ١٩ .

[٧١] المرجع السابق ، ص ٢٦

والطرق وخطوط السكك الحديدية كانت لتشيد من أجل نقل المحاصيل والإنتاج عبر الموانئ . ثم تنمية وترقية التعليم من أجل خدمة أغراض الاحتلال . وحينما رحل الاستعمار عن البلاد العربية سواء الاحتلال البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي ترك نسبة الأمية عالية .

التقدم في الصحة ومكافحة الأمراض والأوبئة حدث في الحدود التي رسمتها احتياجات وسلامة الأوربيين . فقد زاد الأوربيون ثراء في البلاد التي استعمروها بمعدل يفوق ثراء السكان المحليين . وجعلوا هناك تفاوتا بين أصحاب الدخول المختلفة من المحليين وذلك بتخفيض الأجور وأسعار المواد الأولية .

هناك رأي ثالث يرى أن هناك اختلافا بين بداية القرنين الماضيين ونهاية هذين القرنين من حيث الأذواق والرغبات . وأن الحكم على الحالتين تحكمي وشخصي إلى أبعد مدى . والعرب مروا بعملية انسلاخ من أنفسهم خلال المائتين عام . أو هي عملية استلاب أو اغتراب . وهي عملية أو تطور ليس من السهل وصفها بالخير والشر . وعملية استعراض المنافع والتكاليف تبدو عملية معيبة [٧٢] .

ويلاحظ هذا الرأي أن السبب الأساس للارتفاع الكبير أو الانخفاض في معدلات النمو في الوطن العربي هو ما حدث من تقلبات عنيفة في أسعار النفط وإيراداته ومن ثم في تحويلات العاملين ومعدلات الاستثمار . وليس لهذا صلة كبيرة وإن كانت له صلة بالأخلاق بما قد يكون قد طرأ من تغير على درجة انفتاح الوطن العربي أو انغلاقه [٧٣] .

وإذا كان الاستعمار القديم قد اختفى بما يستتبعه من احتلال الأرض واستعباد الناس ، فقد شقت العولمة طريقا خفية ، عن طريق السيطرة على اقتصادات الدول . ويرى الاقتصاديون أنه لا توجد قناة من قنوات العولمة تخلو من بعض الآثار السلبية في التنمية البشرية . فارتفاع درجة المساهمة في التجارة الخارجية لا يؤدي إلى توزيع الدخل بصورة عادلة ، وقد يؤدي إلى زيادة الاعتماد على استيراد السلع الغذائية مما يقع عبء ذلك على الفقراء . كما قد يؤدي إلى تعريض الدولة لدرجة أكبر من التقلبات في الدخل . وهذه التقلبات والصدمات تقع على الفقراء أكثر من غيرهم [٧٤] .

زاد الطلب على العمالة بزيادة أسعار النفط ، ثم حدث انخفاض في أسعاره أدى إلى الهجرة المرتدة في الدول العربية ، فكأن صدمة تخفيض أسعار النفط زادت حدة الفقر في الدول العربية

---

[٧٢] المرجع السابق ، ص ٣١-٣٢ .

[٧٣] المرجع السابق ، ص ٥٠ .

[٧٤] المرجع السابق ، ص ٥٣-٥٤ .

المصدرة للعمالة [٧٥]. غير أن هجرة العمالة بما تساهم فيه من تخفيض حدة الفقر في الدول المصدرة للعمالة ، فإن لها آثارا في الاضطرابات والتوترات الاجتماعية والنفسية في الدول المصدرة للعمالة والمستقدمة لها مما يعكس تأثيره على مستوى الرفاهية الإنسانية [٧٦] .

إذا كانت رؤوس الأموال في حركتها من بلد إلى آخر تؤثر على التنمية بما تحدثه من ارتفاع معدلات الاستثمار ونموه ، وتوليد فرص عمل جديدة للعمالة فإذا توقفت هذه الحركة كان هناك فقر جزئي فلا تحدث بالتالي إيرادات للحكومة من جراء عدم وجود نشاطات جديدة ، ومن ثم لا تنفق الحكومة على التنمية البشرية ، ولا يحدث رفع لمستوى المعيشة لمحدودي الدخول . وإذا ما توقفت رؤوس الأموال عن الانتقال من بلد إلى آخر فقد يجنب ذلك فقدان البلدان المنتقلة إليها رؤوس الأموال الأجنبية من انتقاص السيادة على أرضها وعلى مواطنيها ، وقد تزيد مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية لبلادهم بعكس ما إذا دخلت رؤوس الأموال الأجنبية فقد تحدث نوعا من فرض السلطان الخارجي فيتأثر صنع القرار السياسي بواسطة المواطنين . كما قد يؤدي دخول هذه الأموال إلى انتشار البطالة بسبب أن المشروعات التي ستنشئها مشروعات مكثفة لرأس المال فتتقلص الحاجة إلى العمالة بالتالي ، وتفيض على سوق العمل في صورة بطالة .

وحركة رؤوس الأموال لا تقتصر على قدومها من الخارج ، إنما تمتد إلى هروبها إلى الخارج . وهي ظاهرة تحدث في الدول النامية . وإذا هرب رأس المال إلى الخارج ، انخفضت معدلات الاستثمار ، ولم تعد تنشأ مشروعات جديدة ، ومن ثم يرتفع معدل البطالة [٧٧].

ويترتب على العولمة تخفيض دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، ويحدث ذلك التخفيض حينما تريد الدولة أن تخفض حجم ديونها الخارجية وعبء خدمة الدين ، فتقوم ببيع المشروعات العامة لسداد الديون ، وتضطر إلى بيعها للأجانب ، وبذلك تقوم الدولة بتقليص دورها في تنمية البشر والاقتصاد لديها ، ولا تقدم على إنشاء مشروعات جديدة ، فكأن تخفيض دور الدولة يحدث في دول العالم الثالث نتيجة دخول العولمة في هذه البلاد [٧٨] .

ويلاحظ أن الدكتور / جلال أمين يرى أن السياسة الحكومية يمكنها أن تغير بشدة من أثر العولمة في التنمية البشرية ، وتحول بعض الآثار إلى آثار سلبية أو العكس ، وذلك عن طريق تأثيرها في معدل العولمة نفسه أو في الترتيب الزمني للإجراءات المطبقة في سبيل إحداث اندماج

---

[٧٥] المرجع السابق ، ص ٥٥ .

[٧٦] المرجع السابق ، ص ٥٦-٥٧ .

[٧٧] المرجع السابق ، ص ٥٧ – ٥٨ .

[٧٨] المرجع السابق ، ص ٥٨ – ٥٩ .

مع العالم الخارجي . وكذلك عن طريق ما تتخذه من إجراءات لتخفيف الأعباء عـــن الفقــراء . ونرى أن ذلك ممكن بشرط أن تكون الحكومة تهدف إلى صالح الشعب وليست ضالعة في مخطط العولمة الرامية إلى استغلال الشعوب .

ويستطر الدكتور جلال قائلا : إن تم افتراض أن العولمة ظاهرة حتمية لكن ليس من المحتم أن تتعاقب الخطوات المتخذة نحو مزيد من الاندماج في العالم ومعدل السرعة في اتخـــاذ الخطــوات نحو العولمة . وكما تقع المسئولية على الحكومات في الدول النامية التي ســـارت فـــي طريــق الانفتاح على العالم الخارجي ، فإن العبء أيضا يقع على حكومات الدول المتقدمة التي تمـــارس ضغوطا على الدول النامية في سبيل الولوج إلى طريق العولمة . إذ أن الدول الصناعية يمكـن أن تؤثر في نوع السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا ونقل الأفكار والمعلومات وبالتـــالي فإنها تؤثر على الفقراء في الدول النامية ، فلا يجوز للدول المتقدمة أن تقوم بدفق السلع والخدمات للدول النامية ، وتحول دون دخول العمالة منها إليها . أو تسمح بتدفق رؤوس الأموال منها إليــها وتستقبل الأموال المهربة إليها بلا ضوابط [٧٩] .

يطالب تقرير الأسكوا إيجاد بيئة محلية مواتية داخل البيئة الدولية التي يتزايد فيها التنـــافس ، ومن ثم يحتاج كل بلد إلى وضع استراتيجية تمكنه من تعبئة موارده بفاعلية . ويرى التقريــر أن تحقيق أفضل النتائج يحدث من خلال التركيز على اللامركزية في نظام الحكم وعلـــى الشـفافية والمساءلة . وكذلك إصلاح النظم المالية والإدارية حتى يقطع الطريق أمام الراغبين في الـــتربح ويفتح الطريق أمام الأشخاص الذين يبحثون عن عمل إنتاجي .

يرى التقرير أن هناك سيناريوهان في صدد التنمية الاقتصاديـــة ، أحدهمـــا يمكـــن تسـميته بسيناريو الحلقة المفرغة ، حيث ينتشر الفساد ويمنع فرص الإصلاح لأنه يستفيد من الوضع القائم . وينشأ بناء عليه اقتصاد سري مما يعوق عملية التحول . ويرى التقرير أن الفساد هو الآفة التي تعوق التنمية الاقتصادية حيث تضعف قبضة القانون . وتزيد تكاليف العمليات التجارية ، وتعـوق الكفاءة ، ويبدد المال العام ، ويفقد الاستثمار جدواه ، ويقلل الثقة في السوق .

يدعو التقرير إلى نظام اقتصادي تحت قيادة سياسية جريئـــة . وتشـريعات جديـــدة وأجـــهزة متخصصة تتمتع بسلطات واسعة بالإضافة إلى رقابة إدارية مستمرة ، وشفافية تامة في الخدمـــة المدنية ، وآليات للمساءلة أمام الناس ، وحملة شعبية للحد من هيمنة ثقافة الخدمة المدنية

---

[٧٩] د . جلال أمين ، ص ٨٣-٨٦ .

أما السيناريو الثاني فهو سيناريو الحلقة البناءة فهو ينادي بالتحول إلى فرص اقتصادية جديدة . ومن خلال هذه الفرص يحدث تشجيع للإنتاج ونموه . وتظهر مؤسسات جديدة كلما انتشرت فوائد الإصلاح .

يضع التقرير بعض الإجراءات لتنفيذ هذا السيناريو وهي متطلبات لإيجاد بيئة مواتية للنمو والحفاظ عليها . بيئة تتيح لقوى السوق العمل بكفاءة وتشجع على توزيع الدخل بصورة عادلة .

فأولا يجب إجراء تغييرات وإصلاحات أساسية في جميع المجالات (النظم السياسية والقضائية والاجتماعية ومؤسساتها) .

ثانيا مراجعة القوانين مراجعة شاملة سواء القوانين التجارية والأنظمة المصرفية وقوانين الشركات وتسوية المنازعات وحماية حقوق الملكية .

ثالثا – تغيير دور الحكومات ، وذلك بأن تعمل الحكومات على القيام بعدة أمور منها وضع قواعد اللعبة وتطبيقها والترويج لأهداف اجتماعية مشتركة وتحصيل إيرادات لتمويل أنشطة القطاع العام وإنفاق تلك الإيرادات بطريقة مثمرة . بالإضافة إلى توفير السلع التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها كالتعليم والرعاية الصحية والمعونة الغذائية وخدمات الأسرة وبرامج تخفيف الفقر . كما تقوم الحكومات بتشجيع النمو السليم للقطاع الخاص ، فتضع له ضوابط على عمله ، وتبذل جهودا لإنفاذ العقود وحماية الممتلكات الخاصة .

يرى التقرير إن متطلبات خلق بيئة تساعد على النمو يقتضي الترويج لأخلاقيات عمل صارمة خصوصا فيما يتعلق بالإنتاجية وإصلاح نظام التعليم وتشجيع إنشاء قطاع خاص قادر على المنافسة وقوى . وتدعيم الحكم السليم بالإعتماد على إجراء إصلاحات ديمقراطية وضمان الشفافية وعلى نظام قضائي مستقل . وتوفير الضمان الاجتماعي والحماية للفئات الضعيفة حتى تتمكن من مواجهة التقلبات في فرص العمل . بالإضافة إلى إنشاء هياكل أساسية فعالة لتقنية المعلومات وإنشاء نظم للائحة المعلومات المتعلقة بسوق العمل .

يطالب التقرير بإنشاء بنية تساعد على الخصخصة ويكون من الأفضل تأجيل الخصخصة حتى تنشأ قوى ذات قدرة تنافسية ومساندة السوق وإطار مؤسسي / حكومي . كما يطالب التقرير بتعزيز القطاع غير الرسمي فهو يولد فرص عمل ودخلا للفقراء في الحضر . ويتطلب استثمار رأسماليا صغيرا نسبيا ولو أن نوعية العمل تظل متخصصة نسبيا [٨٠] . (راجع المشروعات الصغيرة في الجزء الأول من الكتاب)

---

[٨٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المرجع السابق ، ص ٩٦- – ١٠٢ .

وإذا كانت لبنات هذا التقرير مبنية على أساس فكر رأسمالي ، فإن هناك وجهة نظر أخرى تحاول الابتعاد عن الرأسمالية ولو أنها متأثرة بالأفكار الاشتراكية . . وترى أن بعض الاقتصاديين لا يفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على اعتبار أنهما مترادفان . والبعض الآخر يفرق بينهما باعتبار أن النمو الاقتصادي نمو تلقائي يحدث مادام هناك سكان يتناسلون ويتزايدون ، وتزداد مطالبهم الخدمية والسلعية . أما التنمية الاقتصادية فهي عمل إرادي تقوم به الدولة أو تحث الأفراد على القيام به لتنفيذ توجهات معينة والحصول على نتائج معينة في الإنتاج والإنتاجية والدخل وغيرها من المتغيرات [81] . فكأن النمو الاقتصادي يسبق التنمية ، وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير ، بعكس التنمية الاقتصادية فهي عملية إرادية طويلة المدى .

يلاحظ أن التنمية الاقتصادية لا تحدث في مجال الاقتصاد فقط من حيث توزيع الدخل والثروة ، إنما أيضا تحدث في مساهمة الأفراد في تقرير نمط التنمية وكيفية تحقيقها . وهذا لا يتأتى إلا بمشاركة أفراد الشعب في الحكم وإطلاق الحريات السياسية وتعميق الحقوق العامة والديمقراطية .

وإذا كان النمو الاقتصادي يحدث ولو كان البلد تابعا ويجري في فلك دولة كبرى أخرى . أما التنمية الاقتصادية فتتطلب أن يكون البلد مستقلا لأنها عملية إرادية تستهدف زيادة رفاهية الإنسان المادية والمعنوية وإحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي .

إن الإفلات من التبعية الاقتصادية يؤدي إلى تقوية قطاعي السلع الاستثمارية ، والبنوك والتمويل الوطنيين . والاستعانة بالمؤسسات الأجنبية ومنع تحكمها في الاقتصاد الوطني حتى تتمكن البلد الهادف إلى التنمية من القضاء على خصائص التبعية العامة .

يستتبع القضاء على هذه الخصائص أن يتوقف رأس المال المهيمن في البلدان النامية عن تشجيع أنماط التبعية وأنماط التنمية التابعة . وفي نفس الوقت تقوية الدولة بما يحول دون الأزمات الناتجة عن تفاقم الديون ، والتخلف التقني ، ونقص التغذية ووقف الاستهلاك المبذر ، وإعلاء شأن الثقافة المحلية ومنع الثقافة الغربية من التغلغل في جسم المجتمع .

هناك أفكار كثيرة لانطلاق التنمية الاقتصادية في بلد من البلاد . ومن أمثلة ذلك دور رأس المال الأجنبي في عملية التنمية في بلاد العالم النامي . حيث يطالب البعض بأن لا يرتبط التصنيع بالتبعية حتى يكون محورا للتقدم والاستقلال . والبعض الآخر يطالب بتدخل الدولة ، وأن تعمل على وضع سياسات وإجراءات توجيه رؤوس الأموال الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية ،

---

[81] د. سعد حسين فتح الله ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

والتصنيع باعتباره ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية . وهناك آخرون يطالبون بتصنيع المواد الخام التي تمتلكها الدولة بما يحقق تطوير الصناعة . وإمكانات التنافس في السوق الدولية . بل وينادي بتكتل الجماعة المصدرة للمواد الأولية في مواجهة البلدان المتقدمة ، لأن البلد الواحد لا يمكنه المواجهة منفردا [٨٢]. وهو ما سنعرض بالنسبة إليه فيما يتعلق بالتكتل الاقتصادي . وفي ذلك يقول الدكتور سعد حسين فتح الله إن التخلص من التخلف يجب أن يكون بقطع أواصر التبعية مع العالم الخارجي المتقدم الرأسمالي خاصة من خلال معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوئها سواء كانت داخلية أو خارجية [٨٣] . ونرى أن الأمر يتطلب مواجهة هذا العالم الخارجي باستقلالية وندية وإجراء المناقشات معه بشأن التبادل السلعي دون شعور بالضعف أو الخوف من قوته . إن الدكتور سعد حسين فتح الله ينادي بالتنمية المستقلة . ويمكن بلورة ذلك في المفاهيم الآتية : التنمية المستقلة هي اعتماد المجتمع على نفسه في سبيل التنمية ، ويتأتى ذلك من خلال تنمية قدرات الأفراد ، وتعبئة الموارد المحلية ، وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية ، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لعمليات التنمية ، بشرط أن تكون إرادة البلد مستقلة ، وأن تسودها الديمقراطية عند اتخاذ القرارات ، وحرمان الاستبداد والتسلط من السيطرة على مقاليد الأمور [٨٤] .

من أجل التنمية المستقلة يجب السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل وخلق المؤسسات الوطنية في المجالات المالية مستقلة عن الشركات متعددة الجنسية ، والسيطرة – في نفس الوقت – على السوق المحلية والموارد المحلية والتقنية . حتى يمكن وقف أو تخفيض استمرار الحاجة إلى استيرادها من الخارج ، ولو أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من التطور التقني في البلاد الأخرى . [٨٥]

وهكذا تعتمد الدولة على الذات ، لكن ذلك لا يعني أن تنغلق أو تعيش عند حد الكفاف ، إنما تعمل على إنشاء قوة ذاتية تواجه بها الدول المتقدمة الراغبة في السيطرة ، وتتعاون مع البلاد الأخرى على أساس الندية . ويضع الدكتور سعد حسين شروطا للتنمية الاقتصادية المستقلة هي تكرار لما سبق قوله ولكن مع التفصيل . وهذه الشروط باختصار هي :

---

[٨٢] المرجع السابق ، ص ٣٠-٣٣ .

[٨٣] المرجع السابق ، ص ٣٣ .

[٨٤] المرجع السابق ، ص ٣٩ .

[٨٥] المرجع السابق ، ص ٤٣ .

١ – تقليل الصادرات وتوجيه الإنتاج إلى تلبية حاجة السوق المحلية . ومن خلال تخفيض الصادرات والتقليل من الواردات سيقل الارتباط بالخارج .

٢ – تقليل الحاجة إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية .

٣ – تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها السياسات والإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذات الفائدة الأكبر للمجتمع . ونعتقد أن على الدولة أن تتدخل كلما جنح الأفراد إلى ما فيه شر بالمجتمع . أما لو كان الخير سيأتي على أيدي الأفراد فلا بأس من إطلاق أعمالهم دون قيود ما دامت تسير في الطريق الصحيحة .

٤ – تغيير طريقة الاعتماد في الحصول على التقنية ، ووضع الأسس الكفيلة بتطويرها محليا واستخدام ذلك في الإنتاج .

٥ – تمويل عمليات التنمية من خلال مؤسسات مالية ونقدية تشجع على الادخار المحلي وتوفر متطلبات العمليات الإنتاجية مما يقلل من الاعتماد على الخارج .

٦ – السيطرة على الموارد الطبيعية المحلية من خلال تأميمها وتحديد كيفية استغلالها . وفي ذلك رجعة إلى الفكر الاشتراكي الذي يلغي الحافز الفردي في الإنتاج الصناعي ، ومن ثم يؤدي إلى البيروقراطية وتخلف الإنتاج ذاته .

٧ – تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد .

٨ – تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة .

٩ – استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة لضمان بلوغ الأهداف المرسومة بدقة ووضوح . [٨٦]

٤/ ٤ – نقد التكييف الهيكلي للاقتصاد :

يقول ميشيل تشوسودوفيسكي إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هياكل إدارية ، إنها هيئات ضابطة تعمل داخل نظام رأسمالي ، وتستجيب للمصالح الاقتصادية والمالية السائدة . وهو يريد هيئات تحسن المصالح الاقتصادية والمالية السائدة ، وتعمل على نموها [٨٧] . وكان من أعمال هذه الهيئات ضبط تكاليف العمل في عدد من البلدان ، وقد أدى ذلك إلى إفقار قطاعات واسعة من سكان العالم تحت وطأة إصلاح الاقتصاد الكلي مما أدى إلى

---

[٨٦] المرجع السابق من ص ٦٤ إلى ص ٧١ .

[٨٧] ميشيل تشوسودوفيسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، ١٩٨٨ ، سطور ، القاهرة ، ص ٨ .

انكماش درامي للقوى الشرائية . ويرى أن العمليات الإصلاحية يجب أن تؤدي إلى إثراء القطاعات وزيادة القوة الشرائية للفقراء .

لقد أدت برامج تثبيت الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي التي فرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية إلى إفقار مئات الملايين من الناس ، وزعزعة العملات الوطنية ، وتدمير اقتصادات البلدان النامية . وكل ذلك من أجل إعادة التفاوض على الديون الخارجية لهذه الدول في أوائل الثمانينات .وقد استتبع ذلك انهيار القوة الشرائية الداخلية ، وظهور المجاعات ، وإغلاق العيادات ، وإنكار حق الأطفال في التعليم الأولي ، علاوة على انبعاث الأمراض المعدية . وفشل البنك الدولي في مكافحة الفقر وحماية البيئة ودعم المشاريع الكهرومائية والزراعية الصناعية الضخمة . وقد أثرت هذه السياسات الخاصة بإعادة الهيكلة على الدول الغنية فضلا عن الدول الفقيرة . وهي تصل إلى حد تدمير المنشآت المتوسطة والصغيرة . وتخفيض مستويات الغذاء بل سوء التغذية وإفقار الحضر في البلدان الغنية علاوة على البطالة وانخفاض الأجور وتهميش قطاعات واسعة من السكان وتقييد المصروفات الاجتماعية فضلا عن انتقاص حقوق المرأة الاجتماعية بجانب الآثار البيئية الضارة للإصلاح الاقتصادي . [٨٨]

وتؤدي سياسات الصندوق والبنك الدوليان إلى أن تتقشف الدول النامية في ميزانياتها وتخفض سعر عملتها وتحرر التجارة وتخصص المشروعات العامة . ويصل تنفيذ هذه السياسات إلى القمع السياسي وتعزيز جهاز الأمن الداخلي رغم ما يحيطه من مزاعم ديمقراطية وسلامة الحكم . والأمر يتمخض في النهاية عن وجود مؤسسات كاذبة وديمقراطية برلمانية كاذبة . وفي النهاية يصل الأمر إلى يأس اجتماعي وعجز سكاني . وقد عم السخط الدول النامية وانطلقت منها الاضرابات والاضطرابات وحدث ذلك في تونس في يناير ١٩٨٤ وكاراكاس ١٩٨٩ والمغرب ١٩٩٠ ونيجريا ١٩٨٩ والمكسيك ١٩٩٣ وامتد إلى روسيا ١٩٩٣ .

إن التكيف الهيكلي يؤدي إلى نوع من الإبادة الاقتصادية حيث يجرى التلاعب الواعي والعمد بقوى السوق . إن المؤسسات الدولية العالمية تنكر على البلدان النامية أن تبني اقتصادها الوطنى . وتعمل على تدويل سياسة الاقتصاد الكلي مما يحول هذه البلدان إلى أراضي اقتصادية مفتوحة [٨٩].

بجانب ذلك تقتصر المتعة في العالم على ١٥ % من سكان العالم حيث يتمتعون ب ٨٠ % من إجمالي الدخل العالمي . ولا يستفيد إلا ٥٦ % من سكان العالم إلا بما يقرب من ٥ % من ذلك

---

[٨٨] المرجع السابق ، ص ٢٦-٢٨ .

[٨٩] المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٣١ .

الدخل . وتنهار مكاسب الأجور الحقيقية في القطاع الحديث في كثير من بلدان العالم الثالث . وتبلغ الأسعار المحلية للمواد الغذائية الأساسية في البلدان النامية مستويات السوق العالمية . وهو ما يسمى بدلورة الأسعار . مع العلم بأن الأجور وهي تكاليف العمل تصل في العالم الثالث وأوربا الشرقية إلى أدنى ٧٠ مرة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك حدث في ظل ما يسمى بالتكيف الهيكلي . ويتلاعب البنك الدولي في إخفاء واقع الفقر العالمي بالتلاعب في إحصاءات الدخل . ويصور أن الفقراء في البلدان النامية يمثلون الأقلية [٩٠] .

وما يزيد الدول النامية فقرا هو الارتفاع المتزايد لحجم الديون الخارجية . فالديون تبقى في ذمة الدول المقترضة ، ويؤجل سدادها . لكن تستمر في دفع الفوائد عنها . ولا يقبل الدائنون إعادة الجدولة إلا إذا التزم المقترض بما تشترط الدول الدائنة من شروط . وعلى الدول المدينة اتباع الشروط بمقتضى برنامج التكيف الهيكلي . وإذا لم تنصاع فإنها تعرض نفسها لصعوبات جمة في إعادة جدولة ديونها أو الحصول على قروض جديدة بهدف تنمية الدولة . إن اتفاقيات القروض لا ترتبط ببرنامج استثمار معين ، كما يحدث في الإقراض التقليدي . ولا تشجع لاتفاقيات على بناء اقتصاد حقيقي إنما تشجع الدول على الاستمرار في الاستيراد بكميات كبيرة من السلع الاستهلاكية ، مما يؤدي إلى ركود الاقتصاد المحلي ، وتفاقم أزمة ميزان المدفوعات وعبء الديون [٩١] .

زعزعة العملة هدف رئيسي للمؤسسات المالية الدولية ، إذ تطالب بتخفيض العملة المحلية وبالتالي ترتفع أسعار السلع ارتفاعا فجائيا وتنخفض في نفس الوقت تكاليف العمل أي الأجور وينشأ برنامج مكافحة التضخم يعمل على انكماش الطلب مما يؤدي إلى توفير الموظفين العموميين وإجراء استقطاعات ضخمة في برنامج القطاع الاجتماعي وعدم ربط الأسعار بالأجور [٩٢] .

وتطالب المؤسسات الدولية الدول المختلفة بوضع نصب العين مبدأ استعادة التكاليف ، وبذلك تنسحب الدولة تدريجيا من مجال الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية مما يؤدي إلى انهيار المدارس والعيادات الصحية والمستشفيات التابعة للحكومة . وهناك طريق آخر تتبعه المنظمات الدولية في سبيل التكيف الهيكلي وهو تحرير التجارة وذلك عن طريق إلغاء حصص الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها مما يؤثر على مالية الدولة العامة . ويؤدي تحرير التجارة

---

[٩٠] المرجع السابق ، ص ٣٥-٣٧ .

[٩١] المرجع السابق ، ص ٤٦ – ٤٧ .

[٩٢] المرجع السابق ، ص ٥١ – ٥٢ .

إلى انهيار الصناعة الوطنية المحلية وتدفق السلع الترفيهية ، وينشط الاستيراد ، ويؤدي الأمر إلى تضخم الدين الخارجي .[٩٣]

ومن أهداف التكيف الهيكلي الخصخصة أي تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة ، ويحدث من ذلك أن يتم الاستيلاء على الأصول الحقيقية للبلدان النامية . إذ يتم اســـتيلاء رأس المال الأجنبي أو المشاريع المشتركة على أكثر المنشآت مقابل الوفاء بالدين .[٩٤]

ومن ناحية أخرى يؤدي التكيف الهيكلي إلى مصادرة أو رهن أراضي صغار المزارعيـــن ، ونمو قطاع المنشآت الزراعية ، وتكوين طبقة من العمال الزراعيين الموسميين المعدمين . .

وتهدف الهيكلة أيضا إلى تصفية وبيع كل بنوك الدولة تحت إشراف المؤسسات المالية الدوليـة مع استيلاء المصالح المالية الأجنبية على مؤسسات الدولة المصرفية الرئيسية وذلك خدمة للديـــن العام .[٩٥]

إن من آثار التكيف الهيكلي ما ينطبق عليه المثل المصري السائر : " جاء يكحل عينيها أصابها بالعمى " . فعملية شد الحزام التي يفرضها الدائنون ذاتها على الدول النامية لسداد ديونها تـــؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي هي بعينها تقوض دعائم ذلك الانتعاش . فالقروض الجديدة تتراكم علـى القروض القديمة ، وتحرير التجارة يؤدي إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات والواردات تحل محـل الإنتاج المحلي . والواردات تتمثل في صورة خدمات لا سلعا منتجة . ويتجمد رأس المال في كل المجالات خاصة تلك التي تخدم مصالح اقتصاد التصدير .

ومن السخريات – كما يقول ميشيل تشوسودوفيسكي – أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولـي يعترفان بفشل هذه السياسة ضمنا . فالدراسات تثبت أن هناك تضخما مستمرا وأن هناك هبوطـــا في النمو في الدول التي تسعى للنمو . وهناك حجة تساق في هذا الصدد وهي أن الوضع ســـيئ لكنه كان سيكون أسوأ لو لم تعتمد تدابير التكيف الهيكلي . وإذا كان برنامج التكيف الهيكلي قـــد فشل اقتصاديا ، فإن هناك آثارا اجتماعية نتجت عنه فقد حدث انهيار عام في الرعايـــة الصحيـة والعلاجية والوقائية نتيجة نقص المعدات والإمدادات الطبية وسوء ظروف العمل وانخفاض أجور الأطباء والممرضين . وقد انخفضت قدرة الناس على دفع مقابل الخدمات الصحيـــة والتعليميـة المرتبطة بمشروع استعادة التكاليف .[٩٦]

---

[٩٣] المرجع السابق ، ص ٥٨-٥٩ ز

[٩٤] المرجع السابق ، ص ٥٩ .

[٩٥] المرجع السابق ، ص ٦٠-٦١ .

[٩٦] المرجع السابق ، ص ٦٣ – ٦٦ .

٤ / ٥ – التكتل الاقتصادي :

إذا كانت دول العالم متقدمة ونامية ومتخلفة اتجهت إلى التكامل . غير أن هذه التجارب فشلت بفشل عصبة الأمم قبل الحرب العالمية الثانية . ولم تزدهر من جديد فكرة التكامل والوحدة في ظل الأمم المتحدة . فلا زال العالم تحكمه الأطماع وتضارب المصالح وتنافرها في بعض الأحيان .

غير أن بجانب التكامل الدولي انبثقت فكرة التكامل الإقليمي ، وهي تمثل وسطا بين الوضع الحالي وهو انقسام العالم إلى دول غير مترابطة ، وبين الوضع المأمول وهو إقامة حكومة عالمية . وهذا التكامل الدولي الإقليمي يقوم على التطوع ، والتفاعل والامتزاج ، ويمكن التغاضي فيه عن متطلبات السيادة فضلا عن التغاضي عن حل الصراعات بين الدول بالحرب مما يؤدي إلى التكامل بالطرق السلمية ، وليس بالقهر كما كان الاستعمار القديم يسعى ، لذلك فلا يجوز أن يدخل في التكامل بالطرق السلمية ما يسمى وسائل القهر ، أو حتى التهديد باستخدامه .

وقد بدأ التكامل في بعض دول أوربا بما سمي منطقة التجارة الحرة ، وتطور إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة فاتحاد اقتصادي فتكامل اقتصادي شامل ، تزول في الأول الحصص والجمارك المحلية والجمارك الخارجية . ويضاف إلى الوضع الثالث حرية حركة عوامل الإنتاج وفي الوضع الرابع تنسيق السياسات الاقتصادية وفي الوضع الأخير توجد السياسات والمؤسسات .[٩٧]

تمت الوحدة أو السوق الأوربية المشتركة على خطوات . بدأت الخطوة الأولى حينما أقر مؤتمر عقد في يناير ١٩٤٩ إلى تشكيل جمعية تمثيلية ولكنها استشارية تعقد اجتماعات علنية ودون أية سلطة حقيقية . وتكون مجلس وزراء أوربي عرف باسم مجلس أوربا .

غير أن هذه التجربة أفضت إلى نتائج متواضعة بسبب أن المجلس كان يتخذ قراراته بالإجماع . وما كانت القرارات إلا مجرد توصيات تصدر إلى حكومات الدول الأعضاء (عشرة في ذلك الوقت) . واستبعدت الأمور الدفاعية من جدول أعمال المجلس [٩٨] . وبعد ذلك جاء مشروع

---

[٩٧] د . عبد المنعم سعيد : الجماعة الأوربية – تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ١٩٨٦ ص ٢٢ .

[٩٨] المرجع السابق ، ص ٣٠-٣٩ .

شومان . وتبلور عن مجمع أوربي للفحم والصلب . وأنشئت له سلطة عليا ومجلس للوزراء وجمعية برلمانية ومحكمة للعدل لفض المنازعات داخل المجتمع [٩٩] .

ثم كانت الخطوة التالية وهي إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية والجماعة الأوربية للطاقة النووية حقيقة واقعة وذلك وفقا لمعاهدتين وقعتا في روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧ . وصدقت عليها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء . وقد أدى التفاهم بين ست دول أوربية هي بريطانيا والنرويج والسويد والدانمرك والنمسا وسويسرا إلى إقامة منطقة تجارة حرة ، وذلك بتشجيع من الاتحادات الصناعية .

ثم حدث إنشاء السوق الأوربية المشتركة وانتقلت من مجموعة ست دول إلى مجموعة اثنتا عشرة دولة . ولا زالت تتوسع هذه السوق حتى أنها بدأت تفكر في ضم دول أوربا الشرقية التي كانت تدور في فلك الروسيا . بل إن تركيا قد عرضت أوراقها للانضمام إليها .

وتتألف السوق الأوربية المشتركة من الأجهزة الآتية :

١ – المجلس الأوربي : وهو يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء الذين يجتمعون ثلاث مرات سنويا في عاصمة الدولة العضو التي تشغل رئاسة مجلس الوزراء أو في بروكسل حيث يوجد المقر الرئيسي للجماعة .

٢ – مجلس الوزراء : هو يأتي على قمة صنع القرار في الجماعة ، ويهدف إلى التنسيق بين الخطط الاقتصادية العامة للدول الأعضاء مع اتخاذ القرارات الضرورية للعمل بالمعاهدات والاتفاقيات المؤسسة للجماعة . ويتكون المجلس من ممثلي الحكومات الأعضاء . وفي مجلس الوزراء يتم التصويت على القرارات إما بأغلبية بسيطة ، وهي تتخذ بشأن القرارات الإجرائية ، أو بأغلبية متميزة ، بشأن القرارات المهمة ، أو بالإجماع بشأن القرارات الجوهرية .

ويلاحظ أن هناك لجنة الممثلين الدائمين وهي تعاون الوزراء في تحضير الاجتماعات والقرارات وتضطلع بالأعمال الروتينية .

٣ – العضو الثالث في السوق الأوربية المشتركة هو الهيئة الأوربية التي تخطط لسياسات معينة وتقوم بمبادرة طرحها على المؤسسات المعنية في الجماعة وتتوسط بين المصالح القومية المتصارعة من خلال الحكومات القومية ومجلس الوزراء . كما تقوم بتنفيذ القرارات سواء تلك التي تقع ضمن دائرة اختصاصها أو تلك التي يتخذها مجلس الوزراء . وهي تعد الحارس على تنفيذ أحكام المعاهدات والتأكد من التزام الحكومات بقوانين الجماعة واتباع قراراتها ومن حقها أن

---

[٩٩] المرجع السابق ، ص ٤١ .

تنقل الحالات المخالفة إلى محكمة العدل الأوربية سواء كانت المخالفة من الحكومات أو من الشركات [١٠٠] .

ويلاحظ أن هناك صناديق تابعة للهيئة الأوربية أهمها فيما يتعلق بالدراسة هو الصندوق الاجتماعي الأوربي وصندوق التعاون النقدي الأوربي وصندوق التنمية الأوربية .

أما الصندوق الاجتماعي الأوربي فقد أصبح يمول الدراسات الخاصة بالتدريب على نوعيات جديدة من العمل ، وله ثمانية قطاعات منفصلة أهمها البطالة ، وإعادة التدريب نتيجة التقدم التكنولوجي .

وهناك صندوق التعاون النقدي الأوربي ، وهو يقوم بتقديم قروض صغيرة قصيرة الأجل لدعم العملات الخاصة بالدول الأعضاء .

ثم صندوق التنمية الأوربية وهو يقدم قروضا أيضا للدول الفقيرة خاصة تلك المرتبطة بالجماعة الأوربية [١٠١] .

٤ – البرلمان الأوربي : يدار البرلمان الأوربي بواسطة مكتب يتكون من الرئيس و١٢ نائبا ينتخبهم أعضاء البرلمان بالاقتراع السري ، ومدة خدمتهم عامان ونصف عام . وهو يساهم الآن في صنع القرارات . فهو يساهم في عملية إصدار الحكم على القوانين التشريعية المقترحة من قبل الهيئة الأوربية وهي قوام نشاط البرلمان وله حق سحب الثقة بها بأغلبية مطلقة . ويمكنه تقديم أسئلة مكتوبة تتطلب إجابات مكتوبة من الهيئة وطلب مثول المسئولين أمامه .[١٠٢]

٥ – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : العضو البارز في السوق الأوربية المشتركة هو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية . ويدير اللجنة المكتب التنفيذي وهو يتكون من رئيس ونائبين له و١٣ عضوا . ويضم ثلاث مجموعات تتكون من ممثلي العمال وأصحاب الأعمال وهؤلاء الذين يمثلون المصلحة العامة . ولا يعد إسهام اللجنة كبيرا في حياة الجماعة الأوربية . وأقصى ما يمكن قوله إنها تعطي الفرصة لعدد كبير من ممثلي المصالح الاجتماعية والاقتصادية للاجتماع ومناقشة الأعمال التي تقوم بها الجماعة .

---

[١٠٠] المرجع السابق ، ص ٧٠-٧١ .

[١٠١] المرجع السابق ، ص ٧٥ – ٧٦ .

[١٠٢] المرجع السابق ، ص ٩٠-٩١ .

٦ – ثم هناك محكمة العدل الأوربية وهي جهاز قانوني يسهر على تطبيق المعاهدات وتفسيرها وضمان عدالة القوانين وتتكون المحكمة من ١١ قاضيا يعاونهم أربعون من المحامين العموميين . وكل هؤلاء تعينهم حكوماتهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد .[١٠٣]

٧ – هناك مؤسسات اخرى مرتبطة بالجماعة الأوربية لعل أهمها بنك الاستثمار الأوربي . ومهمته منح قروض استثمارية هدفها إما تحقيق تقدم محلي متوازن في إحدى الدول الأعضاء أو تحقيق هدف موحد لعدد من الدول الأعضاء أو تنفيذ مشروعات تفيد الجماعة ككل في دول خارج الجماعة ومرتبطة بها .

والبنك لا يقرض الدول الأعضاء فقط لمواجهة تنمية المناطق الفقيرة بها إنما يقرض أيضا دولا خارج الجماعة ، فقد أقرض مثلا ١٤ دولة في منطقة البحر المتوسط ، وما يزيد على ٦٠ دولة أفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي الموقعة على اتفاقية لومي [١٠٤] .

إن من أهم أهداف السوق الأوربية المشتركة خاصة تلك المتعلقة بالدراسة . تتمثل فيما يلي :

١ – إلغاء التعريفات الجمركية .

٢ – إنشاء تعريفة جمركية موحدة .

٣ – إلغاء جميع القيود التي تعوق انتقال الأشخاص ورأس المال والخدمات بين الدول الأعضاء .

٤ – إنشاء الصندوق الاجتماعي الأوربي لكي يحسن من فرص العمل ويسهم في رفع مستوى المعيشة .

٥ – إنشاء بنك الاستثمار الأوربي ليسهل عملية التوسع الاقتصادي لدى الجماعة من خلال موارد جديدة .[١٠٥]

ولو أن كل السياسات المتعلقة بالأنشطة المختلفة لازمة في شأن مكافحة وجوه الفقر المتنوعة ، غير أن التركيز على الفقر الناتج من الافتقار إلى فرص العمل ضروري ، لأن فرص العمل هي المولد الحقيقي للدخل ، وهي تنشل الإنسان من القاع إلى السهل او القمة .

وقد استهدفت الجماعة الأوربية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتحسين المطرد في ظروف العمل والمعيشة للسكان . ولو أنها في السبعينات صادفت انكماشا اقتصاديا داخل الجماعة غير أن نصيب العامل من الناتج المحلي كان يشير إلى انقسام المجتمع الأوربي إلى بلاد في جانب

---

[١٠٣] المرجع السابق ، ص ٩٦ .

[١٠٤] المرجع السابق ، ص ٩٩ – ١٠٠ .

[١٠٥] المرجع السابق ، ص ١١١ – ١١١٢ .

الثراء ، وبلاد أخرى في جانب الفقر . وقد ارتفعت البطالة وقتها من ٢,٥ في المائة من العاملين في عام ١٩٧٣ حتى اقتربت من ١١ في المائة في عام ١٩٨٣ . مما جعل الصندوق الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم معونات مالية كبيرة سواء لمواجهة البطالة أو لتحسين ظروف العمل والمعيشة أو مشاركة العمال والموظفين في إدارة شركاتهم .

وضعت الجماعة الأوربية في يونية عام ١٩٨١ استراتيجية مشتركة لمواجهة البطالة داخل الجماعة وتشجع تلك الاستراتيجية المرونة في أوقات العمل وبحث إمكانية تخفيض هذه الأوقات . ووضع حدود للعمل الإضافي . ثم رسمت خطة للتعليم والتدريب للعمال صغيري السن . وهم يشكلون ٤٠ % من إجمالي البطالة في الجماعة ، ولا يتجاوزون ٢٥ سنة من العمر .

ترتب على هذه الاستراتيجية إنشاء مركز أوربي للتنمية والتدريب في برلين في عام ١٩٧٧ كما قدم الصندوق الاجتماعي الأوربي معونات بلغت ٢١٠ ملايين وحدة عملة أوربية . كما قدم الصندوق معونات لإنشاء فرص العمل وإنشاء فرص عمل للمعوقين والمهاجرين والنساء .

عملت الجماعة على المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر ، وتحسين ظروف العمل عموما بتوفير الأمن الصناعي وشروط الصحة اللازمة للعمل .

نوقش موضوع مشاركة العمال في إدارة الشركات ذات حجم معين حتى يمكن للعمال الاشتراك في وضع ملامح التطوير في الصناعات المختلفة .

تلك هي بعض الملامح من تجربة التكامل في المجتمع الأوربي ، وهناك تجارب أخرى مثل تجربة دول أمريكا اللاتينية وتجربة الدول العربية . وتجربة دول شرق آسيا . ولكنها تجارب لم تصل إلى حد النضج .

٤ / ٦ -التكامل الاقتصادي والاجتماعي الدولي :

هناك المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتألف من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥٤ عضوا . ينتخب ثمانية عشر عضوا منهم كل سنة لمدة ثلاث سنوات .

من مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقا لميثاق الأمم المتحدة أن يقوم بإعداد الدراسات وأن يضع تقارير عن المسائل الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وما يتصل بها ، كما أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ذات الشأن . كما يقدم توصياته بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها ويعد

مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة عن المسائل التي تدخل في اختصاصه وأن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في اختصاصه .

يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ لجانا للشئون الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان . ومن أهم هذه اللجان تلك التي تسمى **اللجان الفنية** ومنها **لجنة الإحصاء** وتعمل على تطوير الإحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة وذلك أول الأبجدية في وضع الخطط والبرامج الوطنية ودون الإحصاء تكون القرارات مبنية على الظن والتخمين ، وقرارات هذا بناؤها تكون معرضة للفشل . **ولجنة السكان** وهي تهدف الى تنظيم الدراسات وتقديم التوصيات الى المجلس في كل ما يتعلق بحجم السكان وهيكلهم وما يطرأ عليهم من تغييرات وكذلك ما يتعلق بالسياسات التي تهدف الى التأثير على حجم السكان وهيكلهم وما يكتنفه من تغييرات . والواضح أن السكان وهم عماد الخطط التنموية تكون دراسة حجمهم ونموهم من الأهمية بمكان . حتى تأتي الخطط سليمة صحيحة غير فاشلة .

ثم هناك **لجنة التنمية الاجتماعية** وهي تولي اهتمامها بالسياسات التي تهدف إلى النهوض بالتقدم الاجتماعي وتحدد البحوث والدراسات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهناك أيضا لجنة حقوق الإنسان وهي تقدم مقترحاتها إلى المجلس بشأن الحريات المدنية ووضع المرأة وحرية المعلومات وكل ما يتعلق بحقوق الإنسان [١٠٦]

٢- صندوق النقد الدولي :

كان إنشاء صندوق النقد الدولي لتفعيل النظام الاقتصادي الدولي ، وكان من ركائزه العمل على استقرار أسعار الصرف بالإضافة إلى حرية تحويل العملات . غير أن التطبيق العملي أسفر عن مشاكل مختلفة . منها عدم توفر السيولة الدولية حتى يمكن مواكبة وسائل الدفع . ورغم زيادة حجم التجارة الدولية . كان هناك عدم قدرة على تعديل أسعار الصرف ، مما أنشأ ما يسمى بحقوق السحب الخاصة . وكان استقرار أسعار الصرف فيه مساس بالسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف للدولة . مما جعل الدول تتخلى عن نظام ثبات أسعار الصرف وقبول تعويم العملات .

وقد استقر الرأي على أن تكون حقوق السحب الخاصة تسهيلات جديدة شاملة ومفتوحة لكل الدول دون تمييز . وقد كان صندوق النقد الدولي يراقب هذه السيولة الجديدة . والدول جميعها يمكن أن تنخرط في نظام حقوق السحب الخاصة ولكن ذلك اختياري لها . لكن إذا ما خضعت

---

[١٠٦] أ/ طلال محمد نور عطار : المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، الرياض ، ١٩٩٣ . ص ١ -٥١ .

الدولة لهذا النظام فعندئذ يكون لها حقوق وعليها التزامات . وقد تبلور النظام إلى هدف معــروف هو زيادة السيولة الدولية ، ومن ثم أصبح النظام وسيلة لخلق وسائل دفع جديدة .

والدولة الداخلة في نظام حقوق السحب الخاصة يمكنها أن تطلب تحويلها إلى عمــلات قابلــة للتحويل ، ولا تخضع هذه الدولة لشروط معينة . فهي تتمتع بنوع من السيولة غير المشــروط ، ومن ثم لا يفرض صندوق النقد الدولي عليها اتباع سياسات معينة . كما هو الحــال فــي حالــة إقراض الصندوق من الشريحة الائتمانية . فإذا كانت الحاجة لدى عضــو معيــن تتطلــب مــن الصندوق تعيين عضو آخر ليقدم عملات قابلة للتحويل مقابل حقوق السحب الخاصــة ، فتلــتزم الدولة المعينة بتقديم هذه العملات القابلة للتحويل ، بشرط ألا تزيد عن ثلاثة أمثال حصة الدولــة طالبة هذه الحقوق .

ويلاحظ أن الدولة التي لا تستخدم حقوق سحبها لا تحصل ولا تدفــع أي أعبــاء . لكــن إذا استخدمتها فهي تدفع فائدة مقدارها ١,٥ % وتحصل على عمولة بنفس المقدار ، فهي تدفع فــائدة في حالة زيادة حصتها وتتقاضى عمولة في حالة نقص حقوقها المسحوبة . يشترط فقط أن تكــون الدولة في حالة مواجهة بعجز في ميزان مدفوعاتها حتى تستفيد من نظام حقوق السحب [١٠٧]

وقد كان لصندوق النقد الدولي توجه جديد نحو قضايا الإصلاح الاقتصادي ، فقد أعاد جدولــة الديون وقدم قروضا للدول النامية بشرط التزامها بسياسات معينة . وتلتزم الدولة المقترضة باتباع تلك الشروط . ومن أمثلة ذلك عجز الموازنة واختيار أسعار صــرف واقعيــة و أســعار فــائدة مناسبة . غير أن سهام النقد وجهت إلى صندوق النقد الدولي باعتباره لا يراعي أوضاع الدولــة المدينة الخاصة . مثلما يحدث أن ينصح بتخفيض الدعم على السلع الضرورية في بعض الــدول مما أدى إلى مظاهرات واضطرابات قوضت الاستقرار الاجتماعي في الدول التي اتبعــت هــذه النصيحة . ولو أن الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي يراعيان الكثير من الاعتبارات الاقتصادية والجوانب الاجتماعية [١٠٨] .

وقد قدم صندوق النقد الدولي يد المساعدة للدول ذات النظم الاشتراكية والمتحولة إلــى نظــام السوق . فقدم لها تسهيلات مالية وائتمانية كبيرة حتى يمكنها الانتقال من الاقتصاد المركزي إلــى اقتصاد السوق . وساهم البنك الدولي والصندوق في إمداد هذه الدول بــالخبرة الفنيــة والتمويــل ليتسنى لها إجراء عملية الانتقال . [١٠٩]

---

[١٠٧] د. حازم الببلاوي ، المرجع السابق ، ص ١٧١ – ١٨١ .

[١٠٨] المرجع السابق ، ص ١٩٠ – ١٩١ .

[١٠٩] المرجع السابق ، ص ١٩١ .

٣ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

يهتم البنك الدولي في الآونة الأخيرة بقضايا التنمية بينما صندوق النقد الدولي يـــهتم بقضايـــا الاستقرار النقدي للدول الصناعية . ثم أهتم بعد ذلك بقضايا توزيع الدخول . وصار لا يقتصـــر على تمويل المشروعات الكبرى للبنية الأساسية المادية ، إنما صار يمول مشـــروعات صحيـــة وتعليمية ومشروعات للتنمية الريفية . ثم تطرق بعد ذلك إلى ما يعرف ببرامج التكيف الـــهيكلي السابق الإشارة إليها ، فيتم التمويل على أساس إعادة هيكلة الاقتصاد في الدول المدينة . لكـــن لا حظ البنك الدولي أن الحكم الصالح هو الذي يجعل برامج التنمية غير معرضة للفشل ، فقد تبيـــن أن فشل التنمية يرجع إلى درجة كبيرة إلى فساد النظم السياسية السائدة . ودعا البنك الدولي إلـــى تدعيم نشاط القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأصبح البنك يقدم بجانب التمويل ، المعرفة والخبرة اللتين تتطلبهما الدول النامية في مسيرتها التنموية [١١٠] .

-

[١١٠] المرجع السابق ، ص ١٩١ - ١٩٥ .

الفصل الخامس

الفقر السياسي

٥ / ١ - شروط الانتخاب :

إذا كانت الفصول السابقة تتعلق بالجانب الاقتصادي الصرف كالسكان والقوى العاملة والظروف المالية والاقتصادية ، فذلك الفصل يتعلق بالجانب السياسي . وإذا كان من المقبول في العصور القديمة أن يكون هناك حاكم فرد مستبد لا يستشير أحدا ويتصرف في مقدرات الشعب كما يشاء ، لكن ذلك القبول بدأ ينحسر اعتبارا من القرن السابع عشر في بعض الدول القليلة ، ثم زاد عدد هذه الدول ورفضت القارة الأوربية قبول الاستبداد كوسيلة للحكم . وظل الفرد متفردا بالسلطة في الدول النامية إلا أن مع أواخر القرن العشرين ، انحسر ذلك القبول واصبح الشعب ينادي بالديمقراطية ويسعى إليها . وذلك حتى تتخذ القرارات الاقتصادية والسياسية تحت مشورته وليس بمعزل عنه .

ويمكن تسمية الشعب الذي لا قدرة له على اختيار نواب عنه يمثلونه ويدافعون عن مصالحه وحقوقه وحرياته بالشعب الفقير سياسيا . وهو فقير لأنه لا يستطيع أن يختار حكامه

ويتمثل الفقر السياسي - في نظرنا - في استمرار الحاكم الفرد في تسيير أمور الشعب بإرادته المنفردة دون استشارة الشعب في التصرفات المختلفة على أن تكون هذه الاستشارة لو حدثت غير ملزمة للحاكم .

وتفسير ذلك ليس بهذه البساطة إنما يحتاج إلى تعمق ، لأن مظاهر الفقر لا تكمن فقط في حالكم فرد مستبد ، إنما قد تكمن في الشروط التي يباشر بها الشعب سلطته .

يظل الفقر السياسي جاثما على سلطة الشعب في اختيار ممثليه للمجالس التشريعية المختلفة طالما أن حق الانتخاب كان مقيدا . فإن الاعتراف بأن الأمة مصدر السلطات مبدأ لا يكفي إذا كانت القوانين التي تعطي للشعب حق ممارسة الديمقراطية قد تكبل حق الانتخاب بقيود تفقده صفته .

قديما كان حق الانتخاب مقيدا ، فلم يكن يمنح للمواطن إلا إذا كان من أصحاب مالية معينة أو كفاءة علمية معينة . فعندما يقيد حق الناخب بشروط مالية معينة من الثروة ، أو أن يدفع ضرائب مباشرة في حدود نصاب معين ، أو في حوزته عقارات تدر عليه دخلا معينا حينئذ يكون حق

الانتخاب مقيدا . ومعنى ذلك استبعاد عدد كبير من الشعب لا يمارس حق الانتخـــاب [١١١] . وإذا كان أغلبية الشعب لا تتمتع بالحقوق السياسية ، فإن الفقر السياسي جاثم على أنفاس الشعب . ومن ثم لا تكون له قدرة على مناقشة أوضاعه الاقتصادية ولا القرارات الاقتصادية . وتصدر الخطـط في هذه الحالة والشعب معترض عليها غير مقبولة منه فيتعثر تنفيذها .

لا مانع من استبعاد الأجانب ، والأشخاص الذين زالت عنـــهم الأهليـــة العقليـــة كالمجـــانين والمعتوهين والسفهاء بل والمفلسين إفلاسا يتم بحكم قضائي لأنهم يدخلون في عداد السفهاء فـــي بعض الأحيان ، وكذلك الذين زالت عنهم الأهلية المدنية مثل المجرمين والمدانين جنائيا في جرائم معينة تمس الشرف والكرامة ، فلا تعد تلك القيود في ممارسة الحقوق السياسية إفقـــارا للشـــعب سياسيا . لكن يعد من قبيل ذلك الإفقار السياسي حرمان المرأة من حق ممارسة الانتخاب . فـــهي تمثل نصف الأمة ، وتمسها القرارات سواء سياسية او اقتصادية كما تمس الرجل . وقد منحـــت بريطانيا حق الانتخاب للنساء في عام ١٩٢٨ وفرنسا في عام ١٩٤٤ ومصر في عـــام ١٩٥٦ . ولو أن هناك بلادا أخرى لا زالت تحرم المرأة من هذا الحق رغم أنـــها منحتـــه للرجـــل مثـــل الكويت .

ويعد من الفقر السياسي في نظرنا هو منع حق الانتخاب للمواطن بســـبب مـــا يســـمى عـــدم الصلاحية السياسية أو عدم الاستحقاق السياسي . وذلك المنع كان موجودا في روســـيا والـــدول الشيوعية التي كانت تدور في فلكها إذ استبعدت القوانين مثل القوانين البلغاريـــة واليوجســـلافية الصادرة في عام ١٩٤٥ أعداء الديمقراطية من أصحـــاب الآراء الفاشـــية. واســـتبعد الدســـتور السوفيتي الملاك العقاريين (الكولاك) وكل الأشخاص الذين يعيشـــون مـــن عمـــل الآخريـــن والقساوسة والرهبان ورجال الشرطة والموظفين في النظام القديم من ممارسة الحقوق السياســـية وقد ألغيت هذه النصوص في عام ١٩٣٦. وعزل القانون رقم ٣٤ لســـنة ١٩٦٢ بعـــض أفـــراد الشعب ممن سموا بالرجعيين والإقطاعيين في مصر من ممارسة الحقوق السياسية [١١٢].

إذا ما ألغت الدول هذه الشروط المقيدة لحق الانتخاب فقد بلغت مرحلة حق الانتخاب المطلق . لكن يظل أن يتوج ذلك الحق بنظام الانتخاب المباشر مستبعدا ما يسمى بنظـــام الانتخـــاب غـــير المباشر . وذلك الانتخاب يجرى على مرحلتين أو على درجتين . فيختار الناخبون في أول درجة مندوبين عنهم يختارون أعضاء السلطة التشريعية ، ويكون الانتخاب مباشرا إذا قـــام النـــاخبون

[١١١] Duverger, Maurice ;Institutios Politiques et Droit Constitionel , ١٩٦٨ , p.٩٠-٩١

[١١٢] د . إيهاب زكي سلام : الرقابة السياسية على اعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، مكتبة عالم الكتب بالقاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣٩ .

باختيار هؤلاء الأعضاء بأنفسهم دون وساطة من أحد . في هذه الحالة لا يقيم الانتخاب المباشر حواجز بين الشعب وممثليه [١١٣] . أما في الحالة الأولى فإن هذه الحواجز تتمثل في المندوبين عن الناخبين . فكأن الذي يختار هم المندوبون وليس الشعب . وكلما نقص عدد الناخبين الذين يختارون ممثلي الشعب كان ذلك أقرب إلى الفقر السياسي للأمة من الثراء السياسي . إن معنى ذلك أن الشعب لم يشترك في وضع خططه السياسية والاقتصادية والاجتماعية إنما تركها لقلة من الناخبين قد تكون توجهاتهم مخالفة للرأي العام . وتكون إزالة مظاهر هذا الفقر بأن يكون الانتخاب غير مقيد ومباشر ويلزم المواطنين بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات وعدم التخلف عن أداء ذلك الواجب .

٥ / ٢ - شروط تمثيل الشعب :

إذا كان من اللازم أن تتسع الدائرة للمواطنين لانتخاب أعضاء مجلس التشريع ، فإن الدائرة تضيق في المتوقع أن يرشحوا أنفسهم لتمثيل الشعب . فإذا استبعد في البداية هؤلاء الذين لا يستحقون مباشرة الحقوق السياسية كالأجانب وصغار السن وعديمي الأهلية العقلية والمدنية أي هؤلاء الذين ليس لهم حق الانتخاب أضف إلى ذلك هؤلاء الذين لم يبلغوا السن القانونية للترشيح . وكانوا على قدر معين من التعليم كإجادة القراءة والكتابة فذلك مقبول من الناحية القانونية .

أما لو تم وضع شروط تمثيل للشعب بضرورة الانتماء إلى حزب معين فذلك يعد - في نظرنا - من الفقر السياسي ، لأنه - في هذه الحالة - يتم استبعاد أشخاص دون مبرر من دائرة القابلية للترشيح . وذلك الاستبعاد يعد مخلاً بمبدأ المساواة بين المواطنين . وطالما حدثت التفرقة بين المواطنين فإن ذلك يدل على الاستبداد والتحكم وهو أمر مرفوض . وكما رأينا فالاستبداد يعد فقراً لأنه يفتقر إلى الحكم الديمقراطي . والمبدأ الديمقراطي يجب أن يسود لأن عدم سيادته فيه مساس بمبدأ الشعب مصدر السلطات . وكثيراً ما قصرت الحكومات الشيوعية الترشيح على أعضاء الحزب الشيوعي أنفسهم في الانتخابات وألا يتقدم أعضاء الأحزاب الأخرى . وفي مصر حدث مثل ذلك حينما كان يشترط القانون ألا يرشح نفسه إلا من وافق عليه الاتحاد القومي ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد هجرت الدول الشيوعية ذلك الشرط كما أن مصر ألغت المواد التي تنص على أن يكون المرشح لعضوية مجلس الشعب عضواً في حزب معين . ولو أن رجال الحكم لم يكونوا يعترفون بأن الاتحادات هي أحزاب .

---

[١١٣] د . شمس ميرغني : القانون الدستوري ، عالم الكتب بالقاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٣١٩ .

٥ / ٣ – الديمقراطية الصورية :

من مظاهر الفقر السياسي أيضاً الديمقراطية الصورية . فقد يظهر أمام الجماهير أن الشعب ينتخب ممثلين عنه لكن هذه الانتخابات تزور أو تصطنع ، وقد تسفر عن ممثلين ليسوا سوى دمى سياسية ، لا حول لهم ولا قوة ، فكأن الخطط والبرامج السياسية والاقتصادية تتخذ دون مشورة ممثلي الشعب ، أي لا رأي للشعب فيها ، ومن ثم تفتقر إلى المصداقية . ولو كانت متخذة بالإجماع غير أن هذا الإجماع أمر قسري . قد يكون الإجماع مستحباً عند الموافقة على التشريعات المختلفة من قبل ممثلي الشعب ، لكن إذا كان موجها أو قسرياً فإن ذلك دليل على الفقر السياسي . ذلك لأن الحاكم لو كان على حق واستمد خططه من الشعب نفسه فلن يكون هناك داعي لإصدار توجيهاته لممثلي الشعب بالموافقة . وقد يكون مهماً أن يستمع إليهم . ففي القسر مصادرة لحرية من الحريات ألا وهي حرية الرأي ، وفيه إهدار لكرامة ممثلي الشعب .

في نظام الأحزاب ما يؤدي إلى انصياع أعضاء الحزب إلى مقررات الحزب ، فلا يجوز لممثلي الشعب عن الحزب أن يخرجوا على هذه المقررات ، أي لا يجوز أن ينحرف عضو الحزب عن توجيهات الحزب في موضوع معين في المجلس التشريعي . . ولما كان عدد الأعضاء في المجلس التشريعي عادة ما لا يمثلون حزباً واحداً فلا يصل الأمر عند التصويت على موضوع معين إلى الإجماع أو الأغلبية الخاصة (أغلبية الثلثين مثلاً) إنما يُكتفي في الديمقراطيات بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء ، بل قد يصل الأمر إلى الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين مادام النصاب القانوني للمجلس التشريعي قد حدث .

ومن المفيد هو إطلاق حرية الأعضاء في المجلس التشريعي عند التصويت على الموضوعات المختلفة . فمثل هذه الحرية تؤكد أن الرأي المتفق عليه في المجلس سيكون بالفعل صادراً من إرادة ممثلي الشعب الحقيقية لا إرادة من هم وراء هؤلاء الممثلين . وبذلك تبدو الخطط والبرامج المعتمدة ممثلة فعلاً لاتجاهات الشعب مادام أن النواب في المجلس التشريعي لا يعبرون إلا عن اتجاهات الشعب .

ومن مظاهر الديمقراطية الصورية هو التغاضي عن الرقابة أو افتعالها دون رغبة في الوصول إلى نتيجة . فالمعروف أنه يناط بأعضاء المجلس التشريعي الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك فيما يسمى النظام البرلماني . لكن في النظام الرئاسي تبدو هذه الرقابة مخففة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات . ولو أن بلداً كأمريكا تمكن أن يكون للكونجرس هذا الحق في الرقابة

من خلال لجان التحقيق التي ينشئها الكونجرس لمراجعة أعمال مرفق معين في وضـــع معيــن .
وفي النظام البرلماني إذا ما انقادت الأغلبية لتوجيهات الحزب الحاكم فقد يصدر إلـــي الأعضـــاء أمرا بألا يوجهوا أسئلة بشأن موضوع معين فيمتنعون أو يأمرهم بتوجيه أسئلة في موضوع معين ويكتفون بالإجابة دون تعليق أو تحويل الأمر إلى استجواب . إن مثل هذه التوجيهات تفقر العمــل الرقابي وتجرده من اختصاصاته الأساسية . والعلاج في هذه الحالة هو أن يمتنع أعضاء المجلس التشريعي عن تلقى تعليمات من الحكومة أو من الحزب الحاكم ، ولو أن ذلك أمر غير عملـــي . فجزاء العضو المتمرد معروف فهو الطرد من الحزب أو عدم ترشيحه تحت اسم الحــــزب فـــي الانتخابات . إن من الصعب أن يمارس المجلس التشريعي اختصاصات الرقابة بوحي من ضميره الجماعي إذ أن نظام الأحزاب لم يسم إلى التجرد حتى الآن .

٥ / ٤ - الحكومة والمذهب :

إن السؤال هو : هل تعد الحكومة التي تتسلم الحكم وتبدأ في ممارســـته دون مذهــب معيــن معروف سلفا حكومة مقبولة شعبيا ؟ ..

إن المذهب هو مجموعة من المبادئ والأهداف سواء كانت مبادئ أو أهداف إنسانية كـــالحقوق والحريات العامة للمواطنين ، ومبدأ الحكم بالديمقراطية أو مبادئ وأهداف اقتصادية ، ولكـــن أي حكومة إذا لم يكن لها مذهب فهي تعلن أنها تهدف إلى العمل للصالح العام وتتخذ من وسائل معينة أو آليات معينة للوصول بالشعب إلى حالة الرفاهية والأمان والسعادة على ألا يكون من بين هـــذه الوسائل القهر والتسلط وفرض الرأي . هل يعد عمل الحكومة دون مذهب معلن هو نوع من الفقر السياسي مؤكد ؟ ..

في النظام البرلماني تتكون الحكومة من أعضاء في المجلس التشريعي (مجلس العموم فـــي بريطانيا مثلا) تسندها أغلبية المجلس . وقد تتكون هذه الأغلبية من أعضاء حزب واحد فتنتمـــي هذه الحكومة إلى ذلك الحزب ، وتدين الأغلبية والحكومة لمذهب ذلك الحزب . لذلك فـــلا فقــر سياسي في هذه الحالة أو بالأحرى فراغ سياسي ، فالحكومة تعرف طريقها وأهدافــها المطلــوب تحقيقها ومبادئها التي ترتكز عليها . غير أن الأغلبية قد تتألف في النظام البرلمـــاني مـــن عـــدة أحزاب متآلفة ففي هذه الحالة يكون مذهبها هو توليفة من مذاهب تلك الأحزاب . . وقـــد تنجـــح تجربة التآلف وتستمر الحكومة ، غير أنها قد تفشل نتيجة تضارب الآراء والصراعات المختلفـــة على المناصب أو على تنفيذ اتجاهات معينة .

أما في النظام الرئاسي ، فإن الحكومة يختارها رئيس الدولة أو بالأحرى رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب ، وعادة ما ينتمي ذلك الرئيس إلى حزب معين ، ومن ثم فهو مقيد بمذهب ذلك الحزب . ولو أنه يتحلل من التقيد بمذهب ذلك الحزب الذي ينتمي إليه ، ويعدل فيه كلما كان قويا أو يلتزم به إذا لم يكن له رؤية معينة في الحكم . والوزراء الذين يشكلون الحكومة تحت رئاسته هم في الواقع من أعضاء ذلك الحزب ، ومن ثم فهم لا يفتقرون إلى الأفكار المذهبية التي عادة ما تتكون في بوتقة الحزب الذي ينتمون إليه .

لكن في بعض الدول النامية ، تتشكل الحكومة من رؤساء دون أن يكون لدى رؤساء هذه الحكومات مذاهب معينة يدينون بها . فلا مبادئ ولا خطة للمستقبل ولا وسائل أو آليات لخدمة هذا المستقبل . وفي هذه الحالة يمكن تسمية هذه الحالة بالفراغ لسياسي أي الفقر السياسي . والأمثلة كثيرة على ذلك في البلاد التي يقفز فيها مستبد يستولي على السلطة دون أن يكون لديه أفكار معينة حتى يمكن اعتبارها مذهبا معينا . وأقرب هذه الأمثلة ما حدث في ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر ، فقد تقلد محمد نجيب السلطة وتشاحن مع زملائه حول إقامة الديمقراطية أو عدم إقامتها . ولما تولى جمال عبد الناصر الحكم تقلب بين الاتجاه الرأسمالي والاتجاه الاشتراكي . وهو في الحقيقة يمارس سيادة الفرد على الشعب دون منازع . وذلك ما حدث في تاريخ سوريا الطويل خاصة بعد أن تم الانفصال بين مصر وسوريا . وما حدث في إيران أيام الشاه . وفي العراق في عهدي الملكية والجمهورية . فلو كانت هذه البلاد تضع نصب عيونها خطة معينة لها أساليب تنفيذ وتعمل على تنفيذها وتتابعها وتقيمها وتعدلها نتيجة ما يتكشف من أخطاء لما تأخرت كثيرا . ولواكبت بلد مثل اليابان في تقدمها وازدهارها الاقتصادي .

وفي البلاد الديمقراطية ، لو أراد الحزب أن ينجح ويتقلد السلطة فلا بد أن يكون له مذهب . ولابد أن يكون لهذا المذهب أنصار من الناخبين يتمكنون من وضع الحزب في السلطة بالانتخاب . والمذهب لا يقتصر على القواعد والمبادئ السياسية إنما هو وجهة نظر في كل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل الحضارية . ولا يقترح ذلك المذهب فرد أو أكثر إنما يقترحه نبهاء الحزب وتوافق عليه مؤتمرات الحزب وهي بمثابة مجموع الأنصار في الحزب المنتخبين من القاعدة الحزبية . وقد يؤيد الشعب المذهب دون أن ينضم إلى الحزب ، ومن يؤيده وهو خارج الحزب يسمون الأنصار . ولذلك يبدو رضا الشعب على المذهب في اختيار المرشحين من قبل الحزب . أما المذهب الذي يقوم على القهر والفرض فلا يعد مذهبا . فمثلا حينما تولى ستالين الحكم في روسيا بدأ يطبق نظام المزارع الجماعية بشيء كبير

من القهر وعمل على القضاء على طبقة الملاك الزراعيين (الكولاك) ووضع خطة التصنيع من خلال التخطيط المركزي وأعطى الصناعات الثقيلة الأفضلية [١١٤] . فهل نجح في ذلك ؟ ..

وكان التحدي الحقيقي بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما كان يبحث الاقتصاديون عن حل للمشكلة الاقتصادية ، وكيفية إدارة الاقتصاد ، ولم يصمد الفكر الاشتراكي في المعترك ، وانهيار الاتحاد السوفيتي . وثبت أن انعدام الكفاءة هي التي أنهت العملاق الاشتراكي عن المضي في الطريق [١١٥] . وقد يكون عدم رضا الجماهير عن الفكر الاشتراكي والمبادئ الاشتراكية هو السبب في سقوط النظام فقد سقط ولم يسمع له دوي . ومادامت الجماهير لم ترض فذلك معناه أنها لم تشارك فيه . ومعنى ذلك بوضوح الفقر السياسي . ولو أسندت الجماهير النظام لما سقط . ومن ناحية أخرى فقد طعم النظام الرأسمالي كثيرا من مبادئه بالأفكار الاشتراكية فرضت عنه الجماهير وقامت بتحقيق ما يتضمنه من أهداف . وقد يلخص ما جاء في البيريسترويكا لجورباتشوف ذلك الرأي بالقول : إذا كانت الكفاءة الاقتصادية تتطلب تعديلا في أساليب الإدارة وانفتاحا ومكاشفة ، فإن الشرط الأساس لنجاحها هو توفير الديمقراطية في مختلف مناحي الحياة [١١٦] .

---

[١١٤] د . حازم الببلاوي ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

[١١٥] المرجع السابق ، ص ١١٥ .

[١١٦] المرجع السابق ، ص ١٢١ .

خاتمة

إن الهدف الاقتصادي للدول هو هدف تحقيق الوفرة أي الانتقال من الندرة إلى الوفرة . والدول في سبيل ذلك تواجهها مشكلات اقتصادية كثيرة سواء تخص الموارد البشرية أو الموارد غير البشرية أو التنمية الاقتصادية ذاتها ، ونستعرض هذه المشكلات وتشخيصها وحلولها فيما يلي :

أولا – الموارد البشرية :

المشكلة السكانية هي أم المشاكل . وتتمثل في زيادة المواليد زيادة مضطردة بما يحمل أعباء على الاقتصاد ينوء بها . تتمثل في تربية الأطفال تربية سليمة ومنعهم من الاشتغال في سن مبكرة وتوظيفهم حينما يكبرون وإقامة مساكن لهم أو لأسرهم التي يكونونها . وجزل الأجور لهم حتى يتمكنوا من المأكل والملبس والمأوى الجيد والادخار توطئة للاستثمار ، فكيف تحد الدولة من ذلك النمو السكاني الهائل ؟ .. لقد كانت الحروب والأوبئة والمجاعات تتكفل بذلك مما أدى إلى ارتفاع الوفيات فتبتلع ما تعطيه الإناث من مواليد ، أو ما تعطيه تقصفه الوفيات . لكن تطور الخدمات الصحية حد من ارتفاع الوفيات ، وصار أمام الدول مواجهة ارتفاع معدلات المواليد والحد منها حتى لا تثقل على الاقتصاد الوطني . وحتى تتمكن الدول من مواجهة ذلك الخطر السكاني صار عليها أن تتبنى سياسة تهدف منها إلى الوصول إلى توازن بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وبذلك تتلافى النمو الزائد . وفي نفس الوقت تعمل الدول على الارتفاع بخصائص السكان فتمحو الأمية وتمنع تشغيل الأطفال حفاظا على إنتاجيتهم وتقوم بتعليم الشعب ذكورا وإناثا . وتركز على تعليم المرأة وتشغيلها لأن المرأة المتعلمة أقل إنجابا من المرأة الجاهلة والمرأة المشتغلة أقل قذفا للمواليد من ربة البيت .

ولا يمكن للدولة أن تحقق الوفرة إلا إذا كان في يد كل إنسان دخل يواجه به ظروف المعيشة لذلك تواجه الدولة مشكلة البطالة ، تلك التي تجلب معها كثيرا من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكون الدولة في غنى عنها لو اجتثت شأفتها وأحسنت التخطيط للعرض من القوى العاملة بما يتواءم مع الطلب عليها . ويتواكب العرض مع الطلب تعليما ومهنة وتدريبا وكما ونوعا .

وإذا تمكنت الدولة من امتصاص البطالة وهي تتمثل في أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل أو هؤلاء الذين تعطلوا عن العمل أو في هؤلاء الذين لا حاجة للعمل لهم رغم أنهم يعملون ، ويضعون تحت اسم البطالة المقنعة أو العمالة القاصرة . إذا تمكنت من ذلك فقد تخلصت من مشكلة البطالة . وهي تتخلص منها بالسعي نحو تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد ، وتوفير الحماية الاجتماعية للعاطلين ، ودعم وتشجيع القطاع الخاص ، ووضع برامج للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة . ومن خلال بناء استراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل تعمل على تحقيق التوظيف الكامل واقتلاع جذور البطالة وإنشاء فرص عمل جديدة منتجة .

وقد تواجه الدولة في نفس الوقت أزمة في فرص العمل ، تتمثل هذه الأزمة في عدم القدرة على إنشاء فرص للعمل أو أن تتوفر فرص العمل غير أنها لا تجد من يشغلها . ويكون على الدولة ومنشآت القطاعين العام والخاص أن تعمل على توفير فرص العمل اللازمة للعرض من القوى العاملة وأن تعمل في نفس الوقت على تعليم وتدريب الأفراد على الوظائف ذات المواصفات الخاصة والتي لا تتوفر عمالتها . وترجع أزمة فرص العمل إلى قصور في إمكانات التعليم والتدريب ، أو الأخذ بالتقنية الحديثة، أو غزو العولمة للدول النامية . وعلاج هذه الأزمة يكون ببدء حرب علنية ومستمرة على الأمية ، ثم القيام بعملية مزاوجة بين التعليم والتدريب ، فيدخل في التعليم الابتدائي الإعداد المهني . وكذلك يدخل في التعليم المتوسط أو الإعدادي التدريب المهني . وكذلك يدخل في التعليم الثانوي التعليم الفني والتقني . والتعليم التعاوني في التعليم الجامعي وهو يتم عن طريق تعاون المنشآت وأجهزة التعليم الجامعي معاً في إكساب الطلاب التعليم النظري والعملي .

والتقنية الجديدة تؤثر في فرص العمل بتخفيضها ورفع مستوى العاملين الذين يديرونها ويقومون بتشغيلها ، ولو أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج ووفرته ، وهو الهدف المقصود . وذلك لمهاجمة الندرة في الموارد الاقتصادية . لكن التقنية الجديدة تؤدي إلى تخفيض العمالة المباشرة غير أنها لا تخفض من العمالة غير المباشرة وستجد العمالة التي تم الاستغناء عنها أعمالاً في مجالات أخرى . فالتقنية قد تغير نوعية العمل ومكانه بالنسبة للعمال الذين استبدلوا بالآلات ولكنها لا تقلل بالضرورة فرص العمل في الاقتصاد ككل . غير أن ذلك يقتضي إعادة تدريب العمال الذين تأثروا مباشرة بالتغير التقني لكي يتمكنوا من الحصول على عمل جديد في مجالات أخرى .

أما العولمة فمعروف عنها أنها تؤدي إلى البطالة لأنها تدخل إلى البلاد بمشـــروعات مكثفــة لرأس المال ، ولكننا نرى أن هناك فرص عمل كثيرة في مجال الخدمات لا يمكـــن للعولمـــة أن تدخلها أو التقنية الجديدة مثل تعليم البشر وتدريبهم ومحو أميتهم والتمريض والتثقيف والصحافة . وكل الأعمال التي لا تحتاج إلى أدوات حديثة لإنجازها . ويكون التوسع في مشـــروعات إنشـــاء المدن الجديدة وسيلة من وسائل إنشاء فرص العمل .

ثانيا – الموارد الاقتصادية غير البشرية :

وإذا كانت هناك أزمات في السكان والعمالة وفرص العمل وهي تخص الموارد البشرية ، فـإن هناك أزمات أيضا في الموارد الاقتصادية غير البشرية . وعلى رأس هذه الأزمات أزمة الطاقة . وهذه الأزمة ببساطة تتمثل في حاجة بعض الدول النامية إلى الطاقة لكن يصعب عليـــها تمويـل استيرادها لارتفاع أثمانها . وبفضل التقدم التكنولوجي سوف تتغلب الشعوب على هذه الأزمـــة ، ويصبح من السهل الحصول على البترول واستخراجه في الدول المختلفة فضلا عـــن أن التقـدم التكنولوجي قد يكشف عن مصادر للطاقة جديدة أرخص من المصـــادر الحاليـة مثـل الطاقـة الشمسية .

أما أزمة المياه فهي موجودة في تلك البلاد التي تعاني من نقص أو نقص شديد في الميـــاه أو بالأحرى ندرة أو محدودية للموارد المائية . ويجب العمل في هذا الصدد على ترشـــيد اســـتهلاك الموارد المائية المتاحة وتنمية هذه الموارد وإضافة موارد مائية تقليديـــة ســـواء بإســـقاط مطـــر صناعي أو إعادة استخدام مياه الصرف بعد تكريرها وتصفيتها أو تحلية مياه البحر .

بالنسبة لأزمة الغذاء ، نتجت هذه الأزمة من زيادة البشر ونقص الموارد الغذائية أو عدم كفاية الموارد المتاحة . وذلك يتطلب زيادة الإنتاج الغذائي في المناطق التي تشح فيها أو نقل المنتجـات الغذائية من المناطق التي تتاح فيها بوفرة إلى المناطق التي تشح فيها . وأخيرا العمل على تحسين التوازن بين عرض الأرض والطلب عليها بزيادة الأراضي الصالحة للزراعة وتقليل عدد السكان الذين يقيمون عليها .

وأخيرا تأتي أزمة التصحر ، وفيها تتدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافـــة وتحـــت الرطبة بسبب عدة عوامل منها تغيرات المناخ ونشاط الإنسان . وتلعب العوامل الطبيعية دورا في تصحر الأرض مثل قلة المطر وعرضة الأرض للتعرية بسبب الريـــاح . وقـــد يقـــوم الإنســـان

بالإضرار بها مثل الرعي الجائر والزراعة التي لا تراعي التوازن البيئي وتوغل العمـــران فـــي الحضر والريف على أراضي الزراعة والمراعي بالإضافة إلى قطع أشجار الغابات والاحراج .

وهناك وسائل مختلفة لمقاومة التصحر ، على رأسها الوسائل التقنية وهي تصوب العوامل التي أدت إلى تدهور الأرض ، وذلك بجعل النظام البيئي يتحمل ما فوقه ، ومنع تقطيـــع الأشـــجار ، وتغطية الأرض نباتيا لحماية التربة من عوامل التعرية ، وتوسعة الزراعة في المنـــاطق الهشـــة قليلة المطر .أوهناك الوسائل الاقتصادية وهي القيام بمشروعات لمكافحة التصحر وصون نظـــم الإنتاج في المراعي والزراعات المطرية والزراعات المروية وتثبيت الكثبان الرمليـــة . وهنـــاك الوسائل الاجتماعية تتمثل في الإنفاق على مشروعات التصحر وليس على مشروعات قليلة الصلة بعلاج الضرر الذي سببه الجفاف والتصحر .

ثالثا – التنمية الاقتصادية :

إن على الدول النامية أن تلجأ إلى التنمية الاقتصادية حتى تنتشل نفسها مـــن حالـــة التخلـــف الاقتصادي الذي تعيش فيه . ورغم ما قيل من نظريات اقتصادية لانطلاق التنمية الاقتصاديـــة ، إلا أن التجارب العملية هي المحك الحقيقي لبيان فاعلية الإجراءات التي تتخذ وصدق النظريـــات الاقتصادية . وقد دخلت الدول في نماذج اقتصادية مختلفة للتنمية ، وتدور هـــذه النمـــاذج بيـــن إطلاق يد الأفراد للقيام بمشروعات اقتصادية أو تدخل الدولة للقيام بها أو تعاونهما معا في ســـبيل تنمية منطلقة . وبينما كان أحد النماذج وهو التنمية التلقائية يعتمد على تنمية نشـــاطات الزراعـــة والصناعة والمواصلات كوسائل للتنمية وذلك بتعاون الأفراد مع الدولة . اقتصر النموذج الثـــاني على تنمية الصناعات خاصة الصناعات الثقيلة وأهمل الزراعة والمواصلات وحد من الاســـتهلاك مع قيام الدولة بالتخطيط والتنفيذ .

وإذا كان الغرض من التنمية الاقتصادية تحقيق الوفرة ، غير أن هناك معوقات لتحقيق ذلـــك . فهناك نقل التكنولوجيا ذاتها يواجه صعوبات وهي التي تحقق تلك الوفرة . وهنـــاك عـــدم توفـــر العمالة العلمية والفنية اللازمة لإدارة وتشغيل هذه التكنولوجيا على فرض موافقة الدول المصـــدرة لها على نقلها . وهناك معاناة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المساعدة للمنشآت الكبيرة في تحقيـــق الوفرة .

وتتمثل مشكلة نقل التكنولوجيا في أن الدول المتقدمة تضع شروطا لنقل التكنولوجيا ، فهي التي تقوم بإدارتها وتشغيلها وصيانتها . ولا تسمح للدول المستقبلة لها أن تعدلها أو تأقلمها مع البيئـــة .

فضلا عن أن هناك وقتا طويلا لتعليم وتدريب المواطنين على التقنية المستوردة . وإذا ما مضى الوقت وتم التدريب والتعليم ، فإن هذه التقنية تكون قد تقادم عليها الزمن ، ويصبح من اللازم استبدالها وإعادة تدريب وتعليم الأفراد على إدارة الجديد منها وتشغيله .

لكن إذا كان الغرب يحتكر التقنية المتقدمة فإن بلادنا عليها كسر هذا الاحتكار . وعلينا أن نعلم وندرب ونخترع تكنولوجيا خاصة بنا ونتفوق على الغرب بإضافة تكنولوجيا جديدة .

لقد تكشف الوضع عن أن إدارة وتشغيل التقنية الجديدة يتطلب إعداد الكوادر التي تقوم بالإدارة والتشغيل والصيانة . وذلك ما يجب على مراكز التدريب المهني ومعاهد التعليم الفني والتقني بل والجامعات أيضا القيام به . عليهم أن يتعرفوا على احتياجات النشاطات الاقتصادية المختلفة من المهن لتعليم الأفراد عليها وتدريبهم فيجدوا فرص العمل جاهزة تستقبلهم بمجرد تخرجهم لا ينتظرون سنين طويلة أو يحاولون أن يعيدوا تدريبهم وتعليمهم ليجدوا وظائف يعملون بها .

المشكلة الثالثة التي تواجه التنمية الاقتصادية هو عدم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة رغم أنها منشآت تعتمد على تقنية مكثفة للعمالة وتوفر مزيدا من فرص العمل وهي مراكز جاهزة لتدريب العمال الكبار وصغار السن . وتوجد عقبات كثيرة تواجه هذه التنمية ، تتمثل في عدم تقديم الائتمان اللازم للتشغيل وعدم تقديم خدمات استشارية من قبل الحكومة لهذه المنشآت ، وعدم توافر العمالة المدربة لبدء الانطلاق . ولن تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الخروج من كبوتها إلا إذا ما تم تسهيل إجراءات الائتمان وأسعاره . ووقف المنافسة غير العادلة بين المنشآت الكبيرة والصغيرة . وتوفير العمالة المدربة بداية من قبل مراكز التدريب الحكومية ، ولو أن هذه المنشآت سوف تكون بؤر للتدريب فيما بعد إنشائها ، وكذلك تسهيل إجراءات إنشاء هذه المنشآت .

رابعا – مكافحة الفقر :

الفقر السكاني:

ونظرا لأن الفقر هو المسبب الأكبر في تعويق عمليات التنمية الاقتصادية ، لذلك قامت الدراسة بإفراد الجزء الثاني من الدراسة لبحثه والتعمق في دراسته . وقد كانت البداية مع الفقر السكاني ، وثبت أن عدد السكان ليس دليلا على الفقر إذا زاد في بلد من البلاد أو دليلا على الثراء إذا نقص ، ولكن إذا ارتبط ببعض المتغيرات فقد ينبئ عن الفقر أو الثراء . فإذا ارتبط السكان بالأمية فذلك دليل على الفقر السكاني ، وبالعكس كلما كان عدد السكان المتعلمين عاليا . كان ذلك دليلا

على أن الشعب لا يعاني الفقر . وإذا عاش السكان على موارد ناضبة كان ذلك دليلا على الفقر ، وحتى إذا كانت وفيرة ولكن غير مستغلة فإن ذلك مؤشر على الفقر . ونظرية الحد الأمثل للسكان ترتبط بالاقتصاد ولكن الاقتصاديين أنفسهم انتقدوها على اعتبار أنها تتعارض مع الممارسة العملية والتطبيقية . والحد الأمثل للسكان أمر نسبي ، وهو يقع بين حد تكون فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية منخفضة وكذلك مستويات المعيشة ولا تستغل فيها الموارد بدرجة كبيرة . وحد تكون فيه الموارد كثيرة والسكان كثيرون مما يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة أيضا . والفقر يظهر في نظرية الحد الأمثل للسكان حينما تنخفض مستويات المعيشة ولا تحدث تنمية سليمة للموارد ويختل التوازن السكاني .

والدول ذات المواليد المرتفعة عدديا تبدو متخلفة والدول ذات المواليد المنخفضة تبدو متقدمة . وكذلك الحال في الدول ذات الخصوبة المرتفعة حيث يوجد الفقر . والدول ذات الخصوبة المنخفضة حيث عدم المعاناة من الفقر . بعكس زيادة الوفيات خاصة في الأطفال دليل من أدلة التخلف لأنها دليل على نقص الرعاية الصحية والتخلف الطبي العلاجي والوقائي . وانخفاضها دليل على التقدم خاصة الطبي العلاجي والوقائي .

الهجرة الدولية قد تفيد في البداية البلد الذي تمت الهجرة إليه ، ثم تصبح بعد ذلك وبالا على ذلك البلد . بعكس البلد الذي تمت الهجرة منه فإن التحويلات المالية تنعش اقتصاده . في حين أنه لو ارتدت هذه الهجرة فسيكون هناك ضغط على البلاد المهاجر منها في صورة بطالة وتكالب على الخدمات .

والزحام أيضا من مؤشرات الفقر السكاني فكلما تكاثر السكان في منطقة معينة يعد ذلك فقرا وكلما تناثروا يعد ذلك ثراء . حيث في الحالة الأولى يتقلص نصيب الفرد من الأرض ، وفي الحالة الثانية يزيد ذلك النصيب . ورغم ذلك يبدو الريف متخلفا رغم قلة السكان ، والحضر متقدما رغم كثرة السكان . فالحضر به بعض مظاهر التقدم الاقتصادي وزيادة في عدد العمال غير الزراعيين ، بينما الريف يعاني من التخلف وزيادة في عدد العمال الزراعيين .

الفقر في القوى العاملة وقوة العمل :

يكمن الفقر في الخصائص السكانية كنقص المتعلمين والافتقار إلى القدرة على أداء المهن المختلفة أو الافتقار إلى العمل بالإضافة إلى الافتقار إلى التدريب . فالقوى العاملة غير المتعلمة فقيرة الصفات ، وتكثر في الدول النامية حيث ترتفع فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وهؤلاء أغلبهم

أميون ولا مهارات لديهم . وإذا كانت المهن لا تتنوع في الدول النامية حيث تسود مهنة العمل الزراعي فقط ، فهي تتنوع في الدول المتقدمة وذلك دليل على ثراء في القوى العاملة .

وحتى يمكن أن تكون هناك أجيال قادرة على العمل في الدول النامية ، فيجب أن يكون هنالك تدريب للطلاب على مهن معينة خلال مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي العام . وأن تتناسب مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل من التخصصات المختلفة . وأن تعالج مشكلة البطالة ، ويكمن العلاج في إيجاد فرص العمل للعاطلين ، وزيادة البطالة في مجتمع دليل على فقر ذلك المجتمع في فرص العمل والعكس صحيح .

وتعد مشكلة عمل المرأة من مظاهر الفقر في الدول النامية ، حيث تنخفض نسبة المشتغلات في بعض البلاد النامية بينما ترتفع في الدول الصناعية . وعلاج مشكلة عمل المرأة تتأتى من تعليمها وتدريبها وتشغيلها في التخصصات التي تعلمت وتدربت عليها .

وبالبحث عن أسباب البطالة يتضح في البلاد النفطية أنه كلما ارتفعت أسعار المواد الأولية ، انخفضت البطالة ، وإذا انخفضت ارتفعت معدلات البطالة . ومن هذه الأسباب في الدول الأخرى هو تحول الدولة من صانع لفرص العمل إلى متوقف عن إنشائها . ويضاف إلى ذلك سبب آخر هو الخصخصة ، وذلك لأن القطاع العام لم يراع التخطيط للقوى العاملة عند إنشاء وظائفه وتحكمت في إنشائها الاعتبارات الاجتماعية فاستخدم عمالة زائدة عن حاجته ، مما يضطر المالك الجديد أو المستثمر الجديد إلى الاستغناء عن هذه العمالة ، فتحدث البطالة .

ويظهر الفقر في الطلب على القوى العاملة ، حينما يكون العرض زائدا على الطلب أو الطلب زائدا عن العرض . ففي الوضع الأول تكون هناك أجور تدفع دون أن يقابلها عمل . والوضع الثاني يكون هناك نقص في مخرجات التعليم والتدريب وحاجة ماسة لدى المنشآت لنوع معين من العمالة لا تفي به المخرجات التعليمية والتدريبية المتاحة . وإذا كانت البطالة تنشأ عن الاستغناء عن فائض العمالة ، فذلك الفائض موجود في القطاعين الحكومي والعام ، بسبب السياسات الاجتماعية غير المراعية للبعد الاقتصادي ، وذلك الوضع غير موجود في القطاع الخاص بسبب أن الهدف هو الربح ومن ثم فلا يقبل أن يكون هناك عامل دون عمل ويدفع له أجر لا يستحقه . ولكن مثل هذا الفائض موجود في القطاع الزراعي بسبب موسمية العمل وصعوبة تقدير العمالة في مواسم الذروة ومواسم الركود .

أما العجز في قوة العمل فيمكن تداركه بالتعليم والتدريب والارتباط باحتياجات سوق العمل واستقدام العمالة الأجنبية ذات الخبرة لفترة معينة حتى تحدث عملية المواءمة بين مخرجات التعليم

والتدريب ومدخلات المنشآت من العمالة . ورغم أن التعليم والتدريب يعالجـــان مشـــكلة نقــص العمالة ، غير أنهما قد يتعرضان للفقر أيضا . فنقص العمالة ينشأ من نقص مخرجـــات التعليــم والتدريب ، ويحدث ذلك من نقص المعلمين أو المدربين أو المساعدات التدريبية بل قـــد تعـــاني مخرجات التدريب من الفقر نتيجة عدم إقبال الأفراد على التدريب . وبذلك لا يتمكـــن التدريـــب المهني مثلا من سد العجز في التخصصات المختلفة المطلوبة . بل إن نوعية التدريب لـــم تكـــن تساهم في تشغيل وإدارة المنشآت بالكفاءة اللازمة . وذلك بالإضافة إلى أن عدد المتقدمين للتدريب المهني قليل لا يكفي الأعداد ولا المهن المطلوبة . ولما كان التدريب المـــهني يســبقه التوجيــه المهني ، فيلاحظ أن ذلك لم يؤخذ في الحسبان في أغلب البلاد الناميـــة ، وكـــان الفـــرد يلتحــق بالتدريب دون أن يخضع لتوجيه مهني وكانت مراكز التدريب المهني تقتصر على مهن معينـــة لا تتغير ولا تلبي حاجة سوق العمل للمهن الجديدة . . فضلا عن أن التدريب المهني يقتصـــر فـــي بعض البلاد على تدريب الذكور ويهمل تدريب الفتيات . وساعات التدريب نفسها لا تساعد الفــرد على اكتساب المهارة والخبرة .

ويضاف إلى الفقر في مخرجات التدريب المهني فقر في مخرجات التعليم في جميع مراحلـــــه وينشأ ذلك الفقر ليس فقط من تسرب الأطفال في التعليم الابتدائي أو تسرب التلاميذ فـــي التعليــم المتوسط أو الطلاب في التعليم الثانوي العام إنما هناك نقص في الأموال المرصودة لهذه الأنـــواع المختلفة من التعليم سواء من جانب الحكومة مما يؤدي إلى تدهور فاعليته وانخفاض إنتاجيتـــه أو من جانب أصحاب الأعمال القادرين الذين يرفضون المساهمة في تكاليف التعليم والتدريب .

من أجل علاج ذلك الوضع يجب النظر إلى التعليم والتدريب نظرة شـــاملة وليســت جزئيـــة ومعالجة مواطن الضعف فيهما . والاهتمام بتعليم المرأة حتى تكون عضوا فعالا في المجتمـــع . وكذلك تدريبها . حتى يمكن تزويد سوق العمل بالمهارات والتخصصات المطلوبة بالإضافة إلـــى تمهين التعليم . وهو تعليم الطالب مهنة خلال مراحل تعليمه المختلفة حتى يتمكن من دخول سوق العمل مسلحا .

وإذا كان سيتم علاج الفقر في التعليم والتدريب فسوف يعالج الفقر نتيجة لذلك في القوى العاملة وقوة العمل . ولن يحدث ذلك إلا بتعديل المسار القديم إلى مسار حديث قابل للتعديل هو الآخــر . ويتطلب ذلك إجراء تعديلات وتغييرات هيكلية في عناصر الاقتصاد الأساسية وفي وسائل الإنتاج وأنماط الاستهلاك وفي التشريعات التي تنظم شئون التجارة والأعمال وفي تعليم الأجيال المقبلـــة وتدريبها ، وتغيير نظرة الجماهير إلى العمل والإنتاجية .

ويجب ملاحظة أن الإصلاح الاقتصادي لا يتم بمعزل عن الإصلاح الاجتماعي فيجب تبني سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تعمل على تحسين المعيشة وخلق فرص عمل منتجة والاستثمار في التعليم والتدريب والرعاية الصحية .

الفقر المالي :

من وجوه الفقر التي رصدتها الدراسة الفقر المالي ، وهو اشتداد الحاجة في الدول خاصة النامية أو المتخلفة إلى المال لإنشاء مشروعات جديدة أو تجديد مشروعات قديمة ، أو إنشاء فرص عمل في المشروعات القائمة أو المشروعات المزمع إنشاؤها .

ولا يتم القضاء على ذلك الفقر إلا بالتمويل . ويوجه ذلك التمويل إلى مشروعات التعليم والتدريب المهني والاداري . وتمويل إنشاء فرص العمل وإنشاء المشروعات وتمويل مؤسسات الضمان الاجتماعي .

مصادر التمويل قد تكون من موازنة الحكومة من خلال الضرائب والرسوم أو من ناحية الأفراد من خلال ما يملكونه من ثروات تدر دخلا أو شركات تدر أرباحا أو من ناحية المصارف أو القروض والمساعدات الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية .

وقد واجه العالم أزمات مالية ، وذلك نتيجة أسباب متعددة . أهمها تدهور الزراعة في الدول النامية وتحولها من منتج للغذاء إلى مستورد له . ثم أزمة الطاقة التي رفعت الأسعار ومن ثم الأعباء على الدول النامية . وارتفاع حجم القروض للدول النامية التي تقترضها من الأسواق المالية . وقد افلتت بعض الدول النامية – دول جنوب شرق آسيا – من هذا الموقف الخطير بفضل اللجوء إلى سياسات التدخل الحكومي مع إطلاق قوى السوق وأسواق التصدير . . ومن ناحية أخرى فشلت بعض الدول في الإفلات من الأزمات – بعض الدول الأفريقية – بسبب زيادة القروض الخارجية وتفشي أشكال الفساد واندلاع الحروب الأهلية واشتداد صراع القبائل .

وقد أدى الفقر المالي إلى فقر استثماري وذلك نتيجة حدوث نقص في الادخار أدى إلى فقر في الاستثمار ويحدث ذلك الفقر كلما كانت الحكومة أو المجتمع لا تقدر على إنشاء طاقات إنتاجية أو لا تستطيع أن تحافظ على الطاقات المتاحة أو العمل على تجديدها . ويظهر ذلك الفقر في عدم القدرة على تكوين رأس مال ثابت أو عدم القدرة على تكوين مخزون سلعي أو عدم وجود فائض للصادرات .

ولعلاج الفقر المالي طرق متعددة : أولا : عدالة الضريبة فذلك أمر أساسي على أن تشمل كل الممولين .

ثانيا : مساهمة المنشآت الأهلية في نفقات التعليم والتدريب .

ثالثا : اللجوء إلى القروض الأجنبية بحذر ومن أجل أغراض إنتاجية .

رابعا : توصيل المعونات إلى الأفراد المستحقين فعلا لمواجهة الفقر الشخصي .

الفقر الاقتصادي :

إذا كان الفقر المالي في الافتقار إلى عناصر تمويل المشروعات وفرص العمل ، فإن الفقر الاقتصادي يتمثل في المؤشرات الآتية . من ذلك تفاوت الدخول والثروات – فقد الأطفال – تدهور الأجور – نقص التعليم – زيادة الفقيرات على الفقراء الذكور – تركز الأرصدة في أيدي قليلة – الضعف البدني والوهن – التناحر على فرص العمل – الفساد – الضرائب الباهظة والاستحواذ على الموارد البشرية – الحروب – عدم استفادة الفقراء من المعونات – أعباء الديون تكون أكثر قسوة على الدول الفقيرة .

الفقر الاقتصادي من معوقات التنمية الاقتصادية . ويتمثل في الفقر في المواد الخام التي يمكن تصنيعها أو التغذية عليها . ومع ذلك تكون الدولة ثرية بالمواد الخام غير أنها غير قادرة على استغلالها لفقرها المالي .

والفقر الاقتصادي يسود منطقة قوامها تقنية متخلفة أو أن نسبة السكان إلى الموارد منخفضة أو مناطق متخلفة تقنيا وقليلة السكان والموارد .

الفقر الاقتصادي ينشأ من الاستعمار سواء القديم وكان يستنزف الدول المستعمرة ويستنزف ثرواتها ويتركها متخلفة أو شبه نامية مع السيطرة العسكرية على قواها وأرضها . أو الاستعمار الجديد حيث تتسلط الدول المتقدمة على ثروات الدول المتخلفة أو النامية بالمشروعات متعددة الجنسية وتصدير التقنية إليها مع الاحتفاظ بأسرارها ، فالسيطرة تكون عن بعد دون قوات عسكرية .

وهناك من يشيد بالعولمة (الاستعمار الجديد) على ما تعطيه من تكنولوجيا وتحقيق مستوى معيشة مرتفع في المدى الطويل ، ويستهينون بما ينتج عنها من آثار سلبية . وهناك من يرى أن عدم اتصال الوطن العربي بالغرب كان أفضل على العرب من الاقتراب منه ، فقد أجهض الغرب في بلاد العرب التقدم الاقتصادي ، والعلاقة بين العرب والغرب هي علاقة استغلال مطرد .

ورأي ثالث يرى أن هناك اختلافا بين بداية القرنين الماضيين ونهاية هذين القرنين من حيث الأذواق والرغبات وأن الحكم على الحالتين حكم تحكمي وشخصي إلى أبعد مدى .

ويرى الاقتصاديون أنه لا توجد قناة من قنوات العولمة تخلو من بعض الآثار السلبية على التنمية البشرية . والعلاج في رأي البعض هو إيجاد بنية مواتية داخل البنية الدولية التي يتزايد فيها التنافس ومن ثم يحتاج كل بلد إلى وضع استراتيجية تمكنه من تعبئة موارده بفاعلية ، والتركيز على اللامركزية في نظام الحكم وعلى الشفافية والمسئولية ، وإصلاح النظم المالية والإدارية ، ويوصي في هذا الصدد بالأخذ بسيناريو الحلقة البناءة وذلك بأن يعمل على إنشاء فرص اقتصادية جديدة . ومن خلال هذه الفرص يحدث تشجيع للإنتاج ونموه .

وهناك رأي آخر ينادي بالتنمية المستقلة . ويتطلب ذلك أن يكون البلد مستقلا ، وأن يحدث تغييرات جذرية في هيكله الاقتصادي ، وأن يفلت من التبعية الاقتصادية حتى يتقوى قطاعا السلع الاستثمارية والبنوك والتمويل الوطنيين . وأن يضبط تحكم المؤسسات الأجنبية عند الاستعانة بها ولا يجعلها تسيطر سيطرة مستغلة . وينادي ذلك الرأي بتقوية الدولة حتى يمكن تجنب الأزمات الناتجة من تفاقم الديون والتخلف التقني ونقص التغذية ووقف نقص الاستهلاك المبذر وإعلاء الثقافة المحلية ومنع الثقافة الغربية من التغلغل في جسم المجتمع .

انتقد بعض الاقتصاديين التكيف الهيكلي للاقتصاد الذي دعت إليه المنظمات الدولية . وقدروا أنها تؤدي إلى إفقار الملايين من الناس وزعزعة العملات الوطنية وتدمير اقتصادات الدول النامية . وهو يؤدي إلى الإبادة الاقتصادية حيث يتم التلاعب الواعي والمتعمد بقوى السوق . وترتفع نتيجة له الديون الخارجية . وعن طريق دعوة هذه المنظمات إلى الخصخصة ، يتم الاستيلاء على الأصول الحقيقية للبلدان النامية ، بل يؤدي الوضع إلى مصادرة أرصدة وأراضي صغار المزارعين وتكوين طبقة من العمال الزراعيين المعدمين . كما تهدف إعادة الهيكلة إلى تصفية وبيع كل بنوك الدولة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية واستيلاء المصالح الأجنبية عليها .

وقد يكون العلاج الناجع هو باللجوء إلى التكتل الاقتصادي الإقليمي . وقد سبقت أوربا – رغم ما كان بين بلادها من منازعات وحروب – الدول كلها وبنت ما يسمى السوق الأوربية المشتركة . في حين فشلت دول أخرى كالدول العربية ودول أمريكا اللاتينية في إنشاء مثل هذه السوق أو التكتل الاقتصادي عموما . وينجح ذلك التكتل عن طريق إنشاء الأجهزة الفعالة ووضع المبادئ والسياسات اللازمة لتنشيط عمليات التكتل وأبعادها وعمليات التكامل الاقتصادي .

الفقر السياسي :

يكمن الفقر السياسي في وجود حاكم فرد مستبد يتصرف بوحي من فكره ولا يرجع إلى الشعب في شيء ، كما يمكن أن يتواجد في نقص الشروط التي يباشر بها الشعب سلطته . فإذا لم يتمكن الشعب من اختيار ممثلين عنه في المجالس التشريعية بأن ظل حق الانتخاب مقيدا ، فذلك دليل على أن الدولة لم تتخط خط الفقر السياسي . ويكون الانتخاب مقيدا بأن يقيد حق الناخبين في ممارسة حقوقهم الانتخابية بشروط مالية معينة من الثروة أو دفع ضرائب في حدود معينة أي نصاب معلوم حتى يمكن أن يمارسوا حقهم السياسي ، فلا يتمكنون من اختيار ممثلين عنهم في مناقشة أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تحكم كيانهم . ويعد فقرا أيضا استبعاد أشخاص من أفراد الشعب بحجة عدم الصلاحية السياسية أو عدم الاسنحقاق السياسي . أو بسبب الجنس بأن يمنح الذكور حق الانتخاب وتحرم الإناث .

كما يعد فقرا سياسيا أن يتم الانتخاب على درجتين فيكون هناك حاجز بين ممثلي الشعب والناخبين يتمثل الحاجز في ذلك المندوب الذي يختار عن الناخب ممثل الشعب .

وإذا ما تم علاج الفقر السياسي في نطاق الناخبين ، بأن أصبح حق الانتخاب مطلقا دون قيود إلا قيد الجنسية والسن والأهلية المدنية ، صار هناك فقر آخر في نطاق المرشحين للانتخابات . ويظهر ذلك الفقر في هذه الحالة من صور استبعاد أشخاص معينين مثل استبعاد غير المنتمين إلى حزب معين من الترشيح أو استبعاد غير المنتمين إلى الأحزاب كما في التمثيل النسبي بالقائمة أو كانت الديمقراطية صورية تسمح بالانتخابات ونتيجتها مبيتة معروفة سلفا . ويحدث ذلك من تزوير النتائج أو تقييد حرية النائب لدرجة أن يكون ببغاء يردد ما يتحدث به قادة حزبه .

إن في إطلاق حرية الأعضاء في المجلس التشريعي عند التصويت على موضوعات معينة لأمر مفيد للدولة وللشعب . فمثل هذا الإطلاق يؤكد أن الموافقة نابعة من ضمير النائب وليست مفروضة عليه ، وأن النائب يمثل الشعب الذي اختاره ويتكلم باسمه لا باسم الحزب . لكن ذلك لا يمنع أن يتبع ممثلو حزب معين مذهب ذلك الحزب ، فهذه طبيعة الأمور ولا تثريب على من اتبعها لكن المبالغة في الخضوع أمر معيب إذ لابد من مراجعة الآراء من حين لآخر . ولو أن الوضع في النظام البرلماني صار على أساس أن اتجاه الحزب الحاكم هو اتجاه الأغلبية وهو اتجاه حكومة ذلك الحزب . ولو أن المناقشات مباحة قبل اتخاذ القرار لكن متى اتخذ القرار فلابد من خضوع كل الأنصار له وإلا اعتبر المعارض مارقا . ولا يختلف الوضع في النظام الرئاسي

فرئيس الدولة الذي هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية لا يزال يخضع لمذهب الحــزب الذي ينتمي إليه وكذلك ممثلو ذلك الحزب في المجلس التشريعي أو المجلسين التشريعيين .

وعلى العموم فإن الخطط الاقتصادية وبرامجها لابد أن يرضى عنها الشعب حتى يمكن تنفيذها وإلا كان التنفيذ معيبا فاشلا ، وأن تصدر من خلال قنوات تجري فيها الديمقراطية حتى تجد إقبالا من الجماهير عند تنفيذها . ودون ذلك يكون في الأمر عودة إلى التخلف حيث الاستبداد والتحكم .

فهرس المراجع

١ - المراجع العربية

د . ألن . ب . وزننج ، ترجمة دكتور محمد صابر : الفقر والبيئة والحد من دوامة الفقر ، معهد مراقبة البيئة العالمية ، الدار الدولية للنشر والتوزيع بالقاهرة ، ١٩٩١ .

د. إيهاب زكي سلام : الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، مكتبة عالم الكتب بالقاهرة ، ١٩٨٣ .

[1] د . جلال أمين : العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورجواي (١٧٩٨ – ١٩٩٨) مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ .

جالن سبنسر ، ترجمة الدكتور صليب بطرس : منشآت الأعمال الصغيرة ، اتجاهات في الاقتصاد الكلي ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩.

د . حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية آلة نهاية الحرب الباردة ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠

[1] د. حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

د . رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٧.

د . سامر مخيمر وأ / خالد حجازي : أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة ، عالم المعرفة بدولة الكويت ، العدد ٢٠٩ ، ١٩٩٦ .

د. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة ، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، ١٩٩٥ .

د. عاطف السيد : دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار المجمع العلمي بجدة ، ١٩٧٨ .

ا . عبد المغني سعيد : تخطيط القوى العاملة وسياسات الاستخدام ، كتاب العمل ، مجاة العمل بالقاهرة ، مارس ١٩٨٩ .

د . عبد المنعم سعيد : الجماعة الأوربية – تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ١٩٨٦ .

[1] ا / طلال محمد نور عطار : المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، الرياض ، ١٩٩٣ .

د . فتحي محمد أبو عيانة : جغرافية السكان : أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية بيروت ٢٠٠٠ .

فرانك كليش : ترجمة حسام الدين زكريا : ثورة الإنفوميديا ، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك ؟ .. عالم المعرفة الكويت ، ١٩٩٥ .
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٠
مركز دراسات الوحدة العربية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت : العمالــة الأجنبيــة فــي أقطار الخليج العربية ، ١٩٨٣ .
د . محمد حامد عبد الله : اقتصاديات الموارد ، جامعة الملك سعود بالرياض ، ١٩٩١ .
د . محمد عبد العزيز عجمية : الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية بالإســكندرية ، ١٩٧٨ .
محمد فاعور : خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة – السياسات السكانية في الــدول العربيـــة، الأمم المتحدة ، نيويورك ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٩ .
د .محمد عبد الفتاح القصاص : التصحر ، تدهور الأراضي في المناطق الجافة ، علم المعرفة بالكويت ، ١٩٩٩
د . محمود عبد الفضيل : مصر ورياح العولمة . كتاب الهلال – دار الـــهلال بالقــاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩
د .مصطفى سويف : مصر الحاضر والمستقبل ، كتاب الهلال ، دار الهلال بالقاهرة ، ينــاير ٢٠٠٠
المعهد العربي للتخطيط بالكويت : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســيا : سياســات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، الكويت ، ١٩٨٦ .
[١] ميشيل تشومودوفيسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، ، سطور ، القاهرة ١٩٨٨
د . نجيب غيتة : بعض مظاهر الخلل في سوق العمل المصري . المؤتمر الإقليمــي لتنميــة واستخدام وهجرة القوى البشرية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٨ .
هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمــة ، عــالم المعرفــة ، مــترجم بواســطة د . عدنان عباس علي ، ١٩٩٨ .

٢ - المراجع الأجنبية :

المراجع الفرنسية

Duverger, Maurice ;Institutios Politiques et Droit Constitionel Paris, ١٩٦٨

المراجع الإنجليزية

Technology Transfer to The Middle East , Congress of The United States , Office of Technology Assessment , Washington

United Nations , The Determinants & Consequences of Population Trends , Volume ١ , New york , ١٩٧٣

فهرس المحتويات